

غدارودي



يُقَاضِي

الصهيونية الاسرائيلية

بإذن خاص من المؤلف للطبعة العربية

عويدات
بيروت

روجيه غارودي
يقاضي الصهيونية الإسرائيلية

ROGER GARAUDY

J'autorise M. Queydat à traduire et
publier mon livre : "Le procès du sionisme israélien"
sans pouvoir en assurer l'exactitude, car,
par exemple pour les "Mythes fondateurs de la
politique israélienne", 29 traductions ont paru
dans différents pays (du Japon aux Etats-Unis)
sans même m'en avoir demandé une
autorisation préalable.

Ayez la bonté, lors de la livraison, de
m'envoyer quelques exemplaires justifiés.

Vrs. cordialement

DEC - 21 - 98



روجيه غارودي

إنني أفوض منشورات عويدات ترجمة كتابي محاكمة
الصهيونية الاسرائيلية، وطبعه، وإن بدون حق حصريّ
لها، لأن كتابي الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية
تناوله 29 مترجماً في مختلف البلدان (من اليابان الى
الولايات المتحدة)، بدون أيّ إذن مسبقٍ مني.
مع رجاء أن ترسلوا إليّ، عند صدور الكتاب
[بالعربية]، بضع نسخٍ ثبوتية.

بكل محبة

روجيه غارودي



21 ديسمبر 1998

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم
محفوظة لدار
عويذات للنشر والطباعة
بيروت - لبنان

الطبعة الثانية 2000

روجيه غارودي

يُقاضي

الصَّهيونية الإسرائيلية

تَرْجَمَة

رانيا بونا صيف و بيار ريشا

مُراجَعَة وتحرير

هنري زغيب

شويدات للنشر والطباعة

بيروت - لبنان

المقدمة

أَلْقُ فَرَنْسَا يُبْهِتُهُ هَذَا النُّوعُ مِنَ الْمَحَاكِمَاتِ

كتابي هذا، يتناول السياسة الاسرائيلية وأُسُسَهَا الإيديولوجية.
فأنا مُدانٌ بـتُهَمَتَيْنِ:

1- قدحُ أفرادٍ وجماعاتٍ بسبب انتمائهم الإثني أو الديني.
لكنني أتحدّى أيّا كان أن يجد في كتابي سطرًا واحدًا استخدمت فيه
كلمة "يهودي" بمعنى تحقيري. أنا أنتقد فقط من استخدموا الدين
(أفرادًا أم أحزابًا) لتبرير سياستهم. فأنا إن دُنتُ سياسة حزب طالبان،
لا أكون ذممتُ الاسلام، بل بالعكس دافعتُ عنه ضدّ من لا يشرفونه.

في هذا المنحى، عندما أنتقد المتشددين الاسرائيليين أو مناصريهم
(بسبب تسخيرهم الديانة اليهودية في خدمة سياسة حرب) تكون
معركتي ضدهم ضمن معركة ضد مناهضة السامية التي يبنون هم
سياستهم على إطلاقها، وأنا أعتبرها جريمة يعاقب عليها القانون.

2- التقليل من فداحة جرائم هتلر، في حين أعدائي هم الذين
يقلّلون من فظاعتها، عبر:

أ- حصرهم هذه الجرائم بتلك التي ارتكبتها هتلر ضد اليهود
وحدهم، في حين كلفت حرب هتلر 50 مليون قتيل.

ب- تركيزهم حصرًا على واحدٍ فقط دون سواه من أساليبه في
القتل، وتسترهم على أشكال أخرى عديدة من جرائمه.

- كيف جرت جلسات هذه المحاكمة العنصرية؟

سألني يهودي منوحي (Yehudi Menuhin) عندما قرأ نص الحكم الذي أراني الآن أستاذته.

والموسيقي الكبير لم يكن الوحيد الذي رفض عبثية الحكم. رئيس جمهورية سويسرا السابق (المؤرخ أصلاً) السيد شوفالاز (Chevallaz) وصف هذه الدعوى بالـ "ماكارتيكية الجديدة" و "مطاردة الساحرات". وتحدث عن تحقيق قضائي.

وفي جريدة "ستامبا" (عدد 1998/3/28) اعترض على الحكم عشرون أستاذاً من أكبر جامعات إيطاليا (روما، تورينو، نابولي، ميلانو، بيزا، فلورنسا) في مقال عنوانه "هذا الكتاب ليس عنصرياً"، جاء فيه: "محاكمة روجيه غارودي في فرنسا بسبب كتابه الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية تشكل فصلاً خطيراً من القمع الثقافي. ففي حيثيات الحكم أدين الفيلسوف الفرنسي بسبب معارضته جرائم ضد الإنسانية، وهو أمرٌ عبثيٌ فعلاً ويثير تساؤلاً كبيراً. فهذا الكاتب بعيدٌ عن كل شكل من أشكال العنصرية، وخطأً فادحٌ (يكشف عن خطر الجنوح إلى التخلف وبربرة المناخ الثقافي في أوروبا) أن يحكم عليه لأنه - مستنداً إلى توثيق واسع مستمد غالباً من كتاب يهود - ناقش وأعاد إبراز الآلية المتوحشة التي سببت ما اعتبره استشهاد اليهود، والجرائم الشنيعة التي ارتكبتها هتلر ضد اليهود.

إننا نحبذ مناقشة حرة لنظريات غارودي - وهذا لا يعني حتماً أننا نشاركه فيها - ونحتج على حكم حرية الرأي هذا وعلى القانون الذي أوحى به: قانون غيسو (Gayssot).

كما نعبر عن خوفنا من الأخطار التي تهدد الثقافة والنشر لا في فرنسا وحسب بل في كل أوروبا، إذا انتشرت في المحاكم موجة الحلول مكان ما يمكن أن يعالج بالبحث العلمي.

أسعدني هذا الاستئناف الذي قدمته وأعدائي في آن واحد، لأن الأحداث، مع الأسف، أثبتت نظريتي حول الاخطار الناجمة عن شرح متشدد للكتاب وللتاريخ، وعن تحويل الأسطورة تاريخاً واقعاً.

وتوقعاتي عن دور إسرائيل، أن تكون مُفَجِّرَ حربٍ عالمية ثالثة، تحققت بالوقائع في سياسة نتنياهو. وترجمة كتابي في 29 بلداً دلت أن الملايين يعون هذا الخطر. وفتحُ المحفوظات الإسرائيلية أتاح للمؤرخين الإسرائيليين تدمير تلك الأساطير، والانتقال، حتى في إسرائيل نفسها، من الميتولوجيا الى التاريخ. واعترض مؤرخون من جميع الأمم على محاولة خنق أفكارى التي تناولت مساوئ هذه الميتولوجيا بتطبيقها على أنها واقع، واعتمادها أساساً للسياسة.

ما بقي من المحاكمة الأولى، المستمدة من قانون غايسو، أنْ يَهْتَأَلَقُ فرنسا موطناً لحقوق الانسان وحرية التعبير.

وما أقوم به (في صفحات هذا الكتاب) من استئنافٍ للحُكْمِ، أتمناه يرمم ما لحق بصورة فرنسا.

الفصل الأول

الصهيونية ضد اليهودية

يؤسفني أن لم أستطع إلا إعطاء صورة شاحبة عمّن اتهموني،
وهُم مسكونون بفكرة ثابتة: مطابقة الصهيونية واليهودية معا، ووصف
كل من ينتقد سياسة إسرائيل أو مفكرها بـ"معادي السامية".

فالشاهد الوحيد الذي استدعوه ليشهد -الأستاذ الجامعي (!)
تارنيرو- لم يتردد مثلاً، وبكل وقاحة، في تحريف استشهاد من كتابي
ينتهي (على حدّ قوله) بعبارة: "أن يكون الشخص اليوم يهودياً، يعني
أن يكون مرتبطاً بإسرائيل" مُخفياً على الحضور أن هذه العبارة ليست
لي بل للكاتب الإسرائيلي شلومو آفينيري، أوردتها بحرفٍ مائل وذكّرتُ
مصدرها: "صُنع الصهيونية الحديثة" (1981- ص 197).

رئيس "العصبة الدولية لمناهضة العنصرية والعداء للسامية"
(LICRA) ييار آيدنبوم (Aïdenbaum) حدد (في بيانه يوم 1996/4/24)
نهجه بقوله: "إن بعضهم، بحجة العداء للصهيونية، ما عادوا يخفون
عداءهم الحقيقي للسامية. وهذا أمر قاضته المحاكم في بلادنا".

نعم، قاضته المحاكم وتحديداً كي تُدينَ الـ"ليكرا" في سعيها الى
الإقناع بأن الصهيونية (وهي سياسة) تتطابق مع اليهودية (وهي ديانة).

وأذكر فقط بالحكم الصادر في 1983/3/24 عن المحكمة البدائية
(أو محكمة الدرجة الأولى) في باريس (المصادق عليه استئنافاً وتميزاً) في
الدعوى التي أقامتها الـ"ليكرا" ضدي وضد الأب لولون (Lelong)،
والقس ماتيو (Matthiot)، ومدير "لو موند" جاك فوفيه (Jacques
Fauvet)، وورد في نص الحكم: "لما كان الأمر يتعلق بنقد مشروع
لسياسة دولة، وللإيديولوجيا التي تلهمها، وليس باستفزاز عنصري، تردّ
طلبات الـ"ليكرا" ويُحكم عليها بدفع المصاريف".

الالتباس الثاني ما جاء في بيان آيدنبوم نفسه: "روجيه غارودي
مثل روبير فوريسون (Faurisson)، جعل من السلبية كتابه المقدس
الجديد".

وهو تشبيه غريب في حين كتب فوريسون نفسه مقالة انتقدني فيها بعنف. وهو تشبيه كاذب، لأن مشكلة فوريسون ليست مشكلتي: فكتابي، كما يشير عنوانه، موجه ضد السياسة الاسرائيلية التي، كما أثبتت الاحداث، قد تفجر حرباً عالمية؛ والتاريخ في كتابي ليس موضوعاً أساسياً، ولم أذكره إلا عند استشهادي بتحليل الاختصاصيين وخصوصاً الإسرائيليين منهم أو الصهاينة - مثل رايتلينغر (Reitlinger)، بولياكوف (Poliakov)، هيلبيرغ (Hillberg)، بيداريدا (Bedarrida) - على أنهم اليوم المؤرخون الجدد لإسرائيل، حتى أن أحدهم، بني موريس (Benny Morris) قال: "ليس المقصود تاريخاً جديداً، إنما التاريخ وحسب، طالما لم يكن عندنا في الماضي إلا الأساطير".

عام 1997 أصدر البروفسور زيف شترنهل (Zeev Sternhell)، من جامعة القدس العبرية، كتاب "الأساطير المؤسسة للقومية الاسرائيلية" عن "منشورات جامعة برنستون" الرصينة (صدر عنه مقال في "لوموند ديبلوماتيك" عدد أيار/مايو 1998).

وعام 1998 صدر عن منشورات غاليمار كتاب "تاريخ إسرائيل الجديد" لإيلان غرايلشامر (Ilan Greilshammer)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، استخدم فيه كلمة "أسطورة" مئة مرة ومرة. ولست أدعي أنني رائد، ولا أعطي المؤرخين دروساً، وسنعود الى ما يتعلق بالأسطورة وما أتهم به من قدح، لكني الآن أسجل:

1- أن محاكمتي ليست محاكمة فوريسون ولا محاكمة أي مؤرخ ناقد آخر.

2- أنهم لا يستطيعون رفع دعوى مماثلة عليّ حتى في إسرائيل حيث بدأ باحثون بتفكيك وفضح الأساطير (حسب مقال بعنوان "من الميتولوجيا الى التاريخ" صدر في "لوموند" يوم 1998/4/4). وامتدح زيف شترنهل تأثير ذلك التفكيك إيجاباً على السلام، وأضاف أن "إعادة طرح أساطيرنا المؤسسة لم تكن يوماً منتشرة على هذا النحو".

الالتباس الثالث في بيان آيدنباوم قوله: "قلت، يا أيها الأب ييار، إنكم لم تقرأوا الكتاب. وأنا واثق أن لو قرأتموه سيثير فيكم استهجاناً وسخطاً ما أثار فينا".

وحقيقة الأمر أن الأب ييار، في حوارٍ مع "لوموند"، كتب هذا النص الذي أرسل إليّ في 1996/7/28 نسخة منها نشرتها، بعد موافقته، في كتابي "شهودي". وفي النص: "... في سكّون الدير، قرأتُ الكتاب المتهم وسجّلتُ بعض التعليقات. ولما لم أجد ما يُلام عليه، ولعلمي أنني قليل الخبرة في الموضوع، سألتُ رئيسي اثنتين من أكبر الجامعات الكاثوليكية في أوروبا، أن يعطيا الكتاب، مترجماً بلغتهما، إلى ثلاثة أساتذة اختصاصيين بالتاريخ واللاهوت وعلوم الكتاب المقدس، ليعطوني آراءهم التي تهمني أكثر من آراء جماعة الـ"ليكرا". وعندما بدأ التهجم العشوائي على عمل غارودي وشخصه، لم أكن بعدُ قرأتُ الكتاب، فأعلنت، في رسالتي (15 نيسان/أبريل) ثقتي بشخص غارودي وقدراته ومناقبيته في كل ما يفعله.

الـ"ليكرا" لاحقته قضائياً؟ أقول إن هذا "من حسن حظه". لكنني أشفق على القضاة المضطرين أن يحكموا استناداً إلى قانون غايسو الذي قالت عنه سيمون فيل (Simone Veil) إنه "قانون يضعف الحقيقة التاريخية عبر محاولته إعطاءها قيمة قانونية"، والذي كان صوتٌ ضده شيراك، جوييه، سوغان (Seguin)، دونيو (Deniau)، جان ديغول، ريمون بار (Barre)، بالادور، ووزير العدل الحالي توبون (Toubon) ووزير الداخلية دوبريه (Debré) وأكثر من 250 نائباً.

منذ تموز/يوليو 1972، تتمتع الـ"ليكرا" بامتياز يعطيها سلطة تحديد من هو عنصري ومن هو غير عنصري ("الجريدة الرسمية"، مجلس النواب، الجلسة الثانية في 1990/5/2، مداخلات الوزير جاك توبون).

إن الحركة الصهيونية (مع رؤسائها النافذين في الولايات المتحدة، ذوي التأثير الكبير في كل انتخابات أميركية) تريد امتلاك كل الأرض التي حددها الكتاب المقدس: "من الفرات إلى النيل أرضك يا إسرائيل".

وداخل كل مراكز القرار الاستراتيجية للسياسات الخاصة بهذه الدول في فرنسا كما في الخارج، يتغلغل عملاء سريون للحركة الصهيونية، وتبدو عقيدتهم أكثر فأكثر عنصرية وإمبريالية تجاه الفلسطينيين.

والاساليب كذلك تصبح أكثر ظلماً واستبداداً ووحشية، منذ مقتل برنادوت ورايين، ومنذ مجازر دير ياسين، صبرا وشاتيلا، الخليل، قانا...

وحتى الإرشاد الروحي في الجيش الاسرائيلي هو كليا في عهدة حانخامات صهاينة لا ينفكون يرددون للجنود أن الهدف هو السيطرة على الأمبراطورية التي حددها سفر التكوين، ويعطونهم عن استمرار الاقتداء بيشوع بن نون.

وطبعاً في مشروع مجنون كهذا، لا مكان لدولة اسرائيل، ولا خاصة لأي ملجأ فلسطيني.

لكن عدداً كبيراً من المواطنين الاسرائيليين يعارضون مشاريع مماثلة لأنهم يريدون السلام.

ولا نغفل أن كثيرين، من هرتزل الى أركان كبار في دولة اسرائيل اليوم، يقولون إنهم غير مؤمنين، لكنهم يتلطفون، بتهكم، في سفر التكوين للحفاظ على مواقعهم.

أين آمال السلام في كل ذلك؟ وهل ستنجو اسرائيل من حرب أهلية؟ لن ينسى أحد أن المحكمة ردّت دعوى الـ"ليكرا" ضد فوفيه وغارودي وأحد الكهنة، مع تغريمها بالمصاريف. ومواد قانون غايسو حديثة العهد وعشية، وتضع القضية في موقف مستحيل، كما رأي الوزير توبون (الجرينة الرسمية، مجلس النواب، الجلسة الثالثة في 1991/6/21) عندما أعلن: "هذا القانون غير قابل للتطبيق"، و"وحده منع المحاكمة يليق بديمقراطيتنا".

هذا هو، إذاً، يا سيد آيدنباوم، رأي الأب ييار بعدما قرأ الكتاب.

من ناحية أخرى، كتب إليَّ يهودي منوحين (1997/11/27) في رسالة تزيد عن عشر صفحات، نصاً أقتطف منه الآتي:

"عزيزي غارودي،

قدّرتُ رسالتك الممتازة والمتفهمّة، وأنا أشاطرك شعورك بالحرمان والخيبة لمجرى الأحداث التي أخشى أن تقودنا إلى نزاع مستقبلي" (وأرفقَ رسالتهُ بمقال عن القدس نشره في "هآرتز" وذكر فيه، نقلاً عن كتاب والده الحاخام موشي منوحين، بالخطاط اليهودية الذي يدين الصهيونية بقسوة، ويتوقع قيام سياسة الحرب). وقال: "كان حتماً عند أبي شعور داخلي راسخ، وهو تنبأ بالتطورات التي نشهدها اليوم برُعبٍ ونخشة".

وأضاف: "أيسعني القول إنك والدي متقمّصاً في إيديولوجيا إسلامية؟ لا أعلم ما هي الـ"ليكرا"، فأُبقيني على اطلاع، وأنا مستعدٌ كلياً أن أعطي رأيي في عملك الممتاز، وتجربتي الشخصية تؤكد نزاهتك".

هذا ما جاء في الرسالة.

وأضيف بدوري أن برقية من وكالة "أسوشيتد برس" (في 1996/9/10) أوردت في زاوية الوفيات أن الحاخام إلمر برغر (Elmer Berger)، الرئيس السابق لـ "العصبة من أجل اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية" ومؤسس مجلة "بديل الصهيونية" كان مضمماً أن يكتب مقدمة الطبعة الأميركية من كتابي "الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية".

ما الذي كانت عليه آراء أهم الشخصيات اليهودية في العالم: آينشتاين، مارتن بوبر (Martin Buber)، يهودا مانيس (Judah Magnes) مؤسس الجامعة العبرية في القدس، البروفسور لايبوفيتز (Leibovitz) المشرف على "الموسوعة اليهودية"، وكبير مؤرخي العداء للسامية: برنار لازار (Bernard Lazare) وأنسا آرندت (Hannah Arendt).

آينشتاين كان منذ 1938 حكم على هذا التوجه: "أرى أن الأكثر منطقية من خلق دولة يهودية: التوصل إلى اتفاق مع العرب، أساسه حياة مشتركة مسالمة... وأعترف أن جوهر الطبيعة اليهودية يتنافى وفكرة دولة يهودية ذات حدود وجيش ومشروع سلطة زمنية، مهما كان المشروع متواضعاً. أخشى الأضرار الداخلية التي ستعرض لها اليهودية بحجة نمو قومية ملزمة في صفوفنا...".

وكان مارتن بوبر (في كتابه "إسرائيل والعالم" - نيويورك 1948) قال: "ما شعرتُ به قبل 60 عاماً، عندما دخلتُ في الحركة الصهيونية، هو تماماً ما أشعر به اليوم. كنتُ آملُ، فترتّلُ، ألا تتبع هذه القومية طريق الآخرين، فتبدأ بأمل كبير ثم تروح تتدهور حتى تصبح أنانية مقدسة، وتتجراً، على طريقة موسوليني، أن تنصب نفسها "أنا مقدسة"، كأن الأنانية الجماعية تستطيع أن تكون أكثر قدسية من الانانية الفردية. عندما عدنا إلى فلسطين، طرح علينا سؤالاً قاطعاً: بأي صفة ترغبون في الجيء إلى هنا: صديق، أخ، فرد من رابطة شعوب الشرق الأدنى، أو ممثل للاستعمار والامبريالية؟"

يهودا ماغنيس، رئيساً للجامعة العبرية في القدس (منذ 1926) ألقى في بداية العام الدراسي 1946 كلمة افتتاح جاء فيها: "ينطق الصوت اليهودي الجديد بلغة البنادق. هذه هي تورا أرض إسرائيل الجديدة. لقد أخضع العالم لجنون القوة الجسدية. والسماء تحمينا بعملنا على إخضاع اليهودية الآن وشعب إسرائيل إلى هذا الجنون. فنحن لا نستطيع الاتفاق مع مجتمع أصبحت فيه القومية عقيدة مفروضة. وفي ضوء تصورنا العام لتاريخ المصير اليهودي، فيما نحن منشغلون بوضع اليهود وأمنهم في أنحاء العالم الباقية، لا نستطيع الالتزام بالتوجه السياسي الذي يسيطر على البرنامج الصهيوني الحالي، ولا ندعمه. إن القومية اليهودية تميل إلى خلق الارتباك عند رفاقنا في مواقعهم ومراكزهم في المجتمع، وتحول اهتمامهم بعيداً عن دورهم التاريخي: العيش ضمن جماعات دينية حيثما كانوا".

تأخرت كثيراً حتى وعيتُ المعارضة المطلقة بين الصهيونية واليهودية، والتناقض الأساسي للصهيونية. فهذه، عقيدة سياسية ولدت مع تيودور هرتزل (أحد قومي القرن التاسع عشر الأوروبيين) وجاهر بها ملحدون (هرتزل نفسه، بن غوريون، غولدا مائير، وجميع الآباء مؤسسي الصهيونية). وهي تحتاج لتبرير وجودها الأساسي الى استعادة مسلمات توراتية (أو ما يقولون انها كذلك) عن "أرض موعودة". وما كان للصهيونية أن تتطور إلا بدعم عناصر الحاخامية الأكثر تطرفاً وتشدداً للإقناع بأن أرضاً محتلة يمكن أن تكون أرضاً موعودة.

إنهم يطالبون بملكية أرض أعطاهم إياها إله لا يؤمنون به. وأنا لم أفهم هذا التناقض إلا باختبار نتائجه الإجرامية.

من قراءتي التوراة، دخلتُ عام 1933 على العائلة الابراهيمية الكبيرة الشمولية ولم أتركها منذئذٍ.

تعلمتُ من تضحية ابراهيم أن وراء مناقبياتنا الصغيرة ومنطقنا الضئيل قيماً مطلقة ربانية أبعد منها.

وتعلمتُ من نصوص سفر الخروج، ما سُمِّي لاحقاً لاهوت التحرر إزاء كل الضغوط والاستبدادات.

وتعلمتُ من سفر يشوع أن انساناً يسكنه الرب لا يُقهر، بل يكون (بحسب الامثال الواردة في نص الكتاب المقدس) قادراً على إيقاف الشمس أو إبادة الشر من بين الناس، مع أن هذا قيل بلغة تلك الحقبة البربرية، فالإله السامي لا يستطيع التحدث الى الإنسان إلا بغموض، والانسان لا يستطيع التحدث عن الله إلا بمجازية.

باستمدادنا قوتنا من هذا الايمان، كنا ليلاً في المعتقل حيث كنت ومؤسس الـ"ليكا" (الـ"ليكرا" في ما بعد) برنار لوكاش (Bernard Lecache)، نعطي دروساً سرية عن أنبياء إسرائيل. وما إلا لاحقاً حتى تنبّهتُ الى التحويل الصهيوني للأسطورة العظيمة الى تاريخ مزيفٍ مستخدمٍ لتبرير سياسة قومية عنصرية وتوسّع استعماري.

هكذا، مثلاً، وعد إبراهيم الرائع بتحالف الرب والإنسان "مع كل عائلات الأرض" (كما يقول الكتاب المقدس) أصبح وعداً بأرض، وفقاً للطقس العشائري لكل آلهة كنعان.

وأسطورة سفر النزوح العظيمة، النموذج الكوني لكل أنواع التحرير، أصبحت القدرة المعجزة لرب الجيوش ورب الثأر في الدعوة إلى قتل السكان الأصليين.

عام 1974، وفي صحيفة "يديعوت أحرنوت"، استخدم مناحين باراش (Menahin Barash) نصوص الكتاب المقدس لتحديد الموقف الإسرائيلي من الفلسطينيين: "هذا الداء الذي كان نُبّه إليه الكتاب المقدس. من هنا، ولامتلاكنا الأرض التي وعد الرب بها إبراهيم، علينا اتباع مثل يشوع في غزو أرض إسرائيل والمكوث فيها كما يأمر الكتاب المقدس. ولا مكان، على هذه الأرض، لشعوب غير شعب إسرائيل. مما يعني أن علينا إبعاد كل من يعيش عليها. إنها حرب مقدسة فرضها الكتاب المقدس".

عندما أتابع في البرنامج الإسرائيلي على شاشة التلفزيون الفرنسي صباح الأحد، محاضرة عن الصفات الأخلاقية والروحية ليشوع، أستخلص مضطراً أن تحوير الأمثال إلى نص خاص بالكتاب المقدس يؤدي إلى الجريمة، وألفت أولئك المتعصبين إلى ما قاله لهم جان جاك روسو في كتابه "إميل": "إلهكم ليس إلهاً. فمن يبدأ باختيار شعب واحد للقضاء على الآخرين، ليس أبا البشر أجمعين".

هكذا الصهيونية دخلت في الحق المشترك لكل القوميات، باستخدامها الدين لتبرير السياسة، كما مقولة "الفرنسيون يكملون صنعة الرب" (سادت منذ الحروب الصليبية حتى الغزوات الاستعمارية)، ومقولة "الرب معنا نحن" (سادت بين جنود بسمارك وهتلر لتبرير الانتصار بقوة الحديد والنار)، ومقولة "لدينا رسالة حضارة مقدسة" (استخدمها منشئ التمييز العنصري). وقياساً، كان مستعمرو أميركا المتزمتون يستشهدون دائماً بيشوع وبالحرب "المقدسة" لإبادة

شعب الفلسطو والأمالكيين (بدؤ من جنوبي النقب في مصر يتزعمهم آماليك حفيد يسي) أثناء المطاردة التي شنها اليهود عليهم للاستيلاء على أرضهم (توماس نلسن، مقال "متزمتو ماساشوستس"، مجلة "اليهودية" - 1967 - المجلد 16، العدد 2).

القومية الصهيونية الإسرائيلية لا تشدُّ عن هذه القاعدة، انطلاقاً من رواية طريفة يعتمدها موجهوها الملحدون: يدَّعون أن هذه الأرض لهم، أعطاهم إياها إله لا يؤمنون به.

هذا التناقض الواضح شرحه ناتان واينستوك في كتابه: "الصهيونية في مواجهة إسرائيل" (1969). ومما قال: "إذا انتصرت الظلامية الحاخامية في إسرائيل، فلأن المقولة الصهيونية لا تجد تبريرها إلا بالرجوع إلى الديانة الفسيفسائية. ومتى ألغيت مفاهيم "الشعب المختار" و"الأرض الموعودة" ينهار الكيان الصهيوني. لذا تستمد الأحزاب الدينية قوتها، بشكل متناقض، من تواطؤ الصهيونيين اللأدريين (القائلين بإنكار قيمة العقل وقدرته على المعرفة). والتماسك الداخلي للهيكلية الصهيونية في إسرائيل هو الذي فرض على موجهيها تعزيز سلطة رجال الدين. وإدراج التعليم الديني إلزامياً في المناهج الدراسية، لم يكن بضغطة من الأحزاب الطائفية، بل من حزب "ماباي" (Mapai) الاجتماعي الديمقراطي، وبتحريض من بن غوريون نفسه".

(1) مشروع هرتزل الاستعماري

تيودور هرتزل، الأب المؤسس للصهيونية، خير مثال على انحطاط الأسطورة الى تاريخ مزيف في خدمة القومية.

وهو لا يخفي إلحاده. ففي مذكراته أنه في 1895/11/23 كتب: "قلت لحاخام لندن الكبير، كما قلت لزادوك كاهن Zadoc Kahn حاخام باريس الكبير، إنني لا أخضع لأي دافع ديني في مشروعي".

وفي يومية 1895/11/26 كتب: "سألني آشر مايرز Asher Myers (من جريدة "جويش كرونكل" Jewish Chronicle في لندن): "ما علاقتك بالكتاب المقدس؟ أجبت: "أنا مفكر حر".

إذاً، مشروعه استعماري بحت. وهو كتب الى سيسيل رودز Cecil Rhodes في كانون الثاني/يناير 1912: "أما لماذا أتوجه إليكم، فلأنها قضية تتعلق بالاستعمار. أطلب اليكم منح المشروع الصهيوني ثقل سلطتكم".

ويقوم هذا المشروع في ذهنه، على شبيه ما فعل سيسيل رودز في بداياته: "شركة ذات شرعة" تحميها قوة استعمارية كبيرة مثل إنكلترا، أو صاحبة طموح استعماري مثل ألمانيا غليوم الثاني. ولا يهم أين تقوم: في أوغندا، الموزامبيك، الأرجنتين، قبرص أو ليبيا.

وحين لفتته أصدقاء له الى أن فلسطين تشكل صيغة أمر أفعال للاستنفار، تبنى اقتراحهم (وهو الدبلوماسي الواقعي) باستخدام ما يسميه الأسطورة النافذة، أسطورة العودة، ولو انها بالنسبة اليه مجرد أسطورة، إنما ذات قوة تساعد في التعبئة بشحن نفوس يهود أتقياء.

فليس لفلسطين عنده معنى ديني كبير، بدليل ما جاء في مذكراته: "أستطيع أن أقول لكم كل شيء عن "الارض الموعودة" إلا مكانها... علينا مراعاة عوامل طبيعية كثيرة. فمن أجل تجارتنا العالمية في المستقبل، علينا التمرکز على شاطئ البحر، ومن أجل زراعتنا الممكنة علينا الإفادة من مساحات مترامية. والقرار سيتخذه مجلس الإدارة لدينا".

نعم. هذا هو أصل الصهيونية.

والتعريف الرسمي موجود في موسوعة "الصهيونية وإسرائيل" (منشورات هرتزل - نيويورك 1971) التي صدرت برعاية رئيس إسرائيل حينها، سلمان شازار (Salman Shazar).

ففي باب "الصهيونية" ورد التفسير الآتي: "مصطلح يعود الى عام 1890، أطلق على حركة اتخذت هدفا لها عودة الشعب اليهودي الى ارض اسرائيل (فلسطين). ومنذ 1896، تنسب "الصهيونية" الى الحركة السياسية التي أسسها تيودور هرتزل".

عندما أسس هرتزل هذه الحركة السياسية اصطدم بمعارضة الأكثرية الساحقة من اليهود والحاخام، بدليل أن القسم الأكبر في الجزء الأول من يومياته (بين 1896 و 1898) خصصه للرد على تصاريح حاخامات بارزين في تلك الحقبة مثل الدكتور غودمان (كبير حاخامات فيينا)، الدكتور مايرباوم (رئيس الجمعية الحاخامية الألمانية)، الدكتور فوغلشتاين (مؤسس ورئيس جمعية الحاخامات الليبراليين)، أدلر (كبير حاخامي لندن)، بلوش (حاخام بروكسل). كما خصص حيزاً كبيراً آخر للرد على كلود مونتيفيور (رئيس الحركة الليبرالية اليهودية في إنكلترا ورئيس الجمعية الأنغلو-يهودية)، الى رد آخر على تصريح من اللجنة التنفيذية في جمعية حاخامات ألمانيا (وقعه حاخامات برلين، فرانكفورت، برسلو، هالبرشتادت وميونخ) وهو يعارض "الأفكار المغلوطة" عن "مبادئ اليهودية وأهداف المؤمنين بها".

ردّة الفعل الأولى من المنظمات اليهودية الأوروبية على رسالة هرتزل، لخصها روفوس ليارزي (Rufus Learsy) في كتابه "إسرائيل: تاريخ الشعب اليهودي" (كليفلاند 1966). بمعارضة المنظمات اليهودية المهمة في أوروبا الغربية: الاتحاد الاسرائيلي العالمي في فرنسا، وفرعها في النمسا، جمعية الطائفة اليهودية في لندن.

هذا النقد اللاهوتي، أوجزه الحاخام هيرش بجدّة في "الواشنطن بوست" (1978/10/3) بقوله: "الصهيونية مناهضة تمامًا لليهودية. الصهيونية تريد تحديد الشعب اليهودي بكيان قومي... وهذه هرطقة".

وفي تواصل مع هذا النقد اللاهوتي للصهيونية (أمتنع هنا عن القيام به احترامًا للإيمان اليهودي الذي تحديده من شأن حاخامات مؤهلين أكثر مني) استعدت في أول سطرٍ من كتابي موقعها الديني فقلت: "هذا الكتاب يروي قصة هرطقة".

في محاضرة للحاخام إلمر بيرجييه (Elmer Berger) "النبوءة، الصهيونية، ودولة إسرائيل" (منشورات "البدايل الأميركية اليهودية للصهيونية") ألقاها في جامعة ليدن (1968/3/20) كشف عن العبادة المزدوجة للأرض والعرق. ومما جاء فيها: "أرض صهيون ليست مقدسة إلا إذا سيطرت عليها شريعة الرب. هذا لا يعني أن كل شريعة سنت في القلس هي شريعة مقدسة. فالأرض وحدها لا ترتبط بالحفاظ والإخلاص للعهد، بل على الشعب الذي سكن أرض صهيون مجددًا أن يلتزم بمتطلبات العدالة والاستقامة والإخلاص لعهد الرب".

ولم يكن ممكنًا أن تنتظر أرض صهيون استعادة شعبٍ يعتمد المعاهدات والتحالفات والعلاقات العسكرية القائمة، أو ترابية عسكرية تسعى إلى تثبيت تفوقها على جيران إسرائيل. وفي التقليد التنبؤي أن قدسية الأرض لا ترتبط بترابها، ولا بشعبها، بل بمجرد وجودها على هذه البقعة. وحده مقدس وجدير بصهيون: عهد الرب كما يعبر عنه سلوك شعبه.

لكن الدولة الاسرائيلية الحالية لا تملك حق التذرع بإكمال المشروع المقدس. ففي ذلك غوغائية الدم والتراب. فليس الشعب مقدسًا، ولا الأرض، ولا يستحقان أي تمايز روحي في العالم".

من هنا يثبت استخدام هرتزل الديانة أداة سياسية تضمن مؤسسته الاستعمارية. وعلى طريقة اللادريين (القائلين بإنكار قيمة العقل وقدرته على المعرفة) يعتبر نفسه لادريًا، ويكتب في مذكراته:

"الحاخامات سيكونون ركيزة منظمتي... إنهم يشكلون تراتبية مهيبة ذات سلطة ستبقى طبعاً تابعة للدولة" (1895/6/14).

الهدف إذاً قومي. وفي سرده تفاصيل لقائه بالحاخام الأكبر زادوك كاهن باريس (1896/11/16) جزم أن "على الانسان الاختيار بين أرض صهيون وفرنسا". وأضاف (1896/11/18): "الفرنسيون الاسرائيليون، لو وجدوا، ليسوا في نظرنا يهوداً، ولا علاقة لقضيتنا بشؤونهم".

هكذا استثنى هرتزل الايمان اليهودي، واعتبره عنصراً غريباً عن مشروعه الصهيوني الأهم: جمع اليهود في أمة. من هنا أن العداء للسامية عنده حليف موضوعي يحث مواطنيه في الديانة اليهودية على الهجرة. وكان هرتزل يدرك هذا الأمر جيداً حين كتب: "مناهضو السامية سيكونون أفضل خلفائنا". ومن هنا قوله للوزير الروسي فون بليهف غداة مجزرة الإبادة الرهيبة التي نظمها هرتزل نفسه في كيشينيف، إنه سيخلص الوزير من ثواره اليهود.

هكذا إذاً، كانت الخطة تقضي باستثمار منافسات القوى الاستعمارية الكبرى: وعد الإنكليز بحماية طريق الهند (بدءاً من أوغندا أو فلسطين، وكتاهما على تقاطع القارات الثلاث) من مطامع الالمان في الشرق الأدنى. ووعد غليوم الثاني بحماية مشروعه "برلين، بيزنطية، بغداد" من الانكليز. وإذا كان الفريقان يتنافسان على اقتسام جثة الرجل المريض (الأمبراطورية العثمانية) اقترح عليهما حماية شركته ذات الشرعة: "ثمة قوة أخرى قد تحمي حركتنا. فكرت بإنكلترا أولاً، لكنني سأكون سعيداً لو تكون ألمانيا".

بهذا الابتزاز تمكّن (في 1898/10/19) من مقابلة أميراطور ألمانيا، وكتب في مذكراته: "عندما عرضت عليه قضيتي: "الشركة ذات الشرعة" والحماية الألمانية لها، كان موقفه إيجابياً".

وهو عرض للأميراطور الدور الذي تستطيع الصهيونية لعبه كي تخلصه من الاشتراكية، فطأعه الأميراطور بتخوفه من "عدم مغادرة اليهود ألمانيا إذا شعروا أنهم في حمايتها". لكن جواب هرتزل كان

جاهزاً: في نيسان/أبريل 1896، ردّ على دوق باد الذي نحشي "اتهامه بمعادٍ للسامية إذا دعم قضيتنا" بقوله: "سيرحب اليهود الألمان بحركتنا لأنها ستحوّل تدفقَ يهود أوروبا الشرقية".

أبعد من كل هذه المساومات، أهم ما حققته دبلوماسية هرتزل كان اكتشاف الجامع المشترك لكل المستعمرين الغربيين، كما أورد في كتابه "دولة إسرائيل" (باريس 1926): "بالنسبة إلى أوروبا، سنشكل فيها سورا في وجه آسيا، وسنكون حراس الحضارة ضد البربرية".

منذئذٍ، ولسنوات طويلة بعدها، كان تأسيس دولة تؤدي هذا الدور في الشرق الأدنى، يحظى بدعم جميع المستعمرين الغربيين.

(2) النتائج السياسية لـ "تقديس" القومية

سنرى لاحقاً نتائج هذه السياسة في عهد هتلر، وكيف ساعدَ تعاظُمُ عدائه للسامية مع الصهيونية، في "إفراغ ألمانيا من يهودها" على حساب "ألمان من الدين اليهودي" طاردهم هتلر لأنهم أرادوا البقاء في ألمانيا وفرضَ احترام دينهم وثقافتهم على الآخرين.

هذه المطالبة (المرتبطة نوعاً بالكتاب المقدس) ستبقى مرتبطة بسياسة الصهيونية (داخلياً وخارجياً) لترسيخ الوحدةانية بحجة امتياز مقدس.

هكذا، باسم هذه الوحدةانية الماورائية، مثلاً، أنا متهم بالتقليل من فداحة الجرائم النازية لأنني أربطها بالتاريخ العام، لا بالتاريخ اليهودي وحسب. والتهمة نفسها وُجِّهَتْ الى برنارد لازار ثم الى آنا آرنلث عندما تحدثت عن "ابتذال الشر".

نحن متهمون بالتقليل من فداحة الجرائم النازية عندما نستبدل تعبير "اضطهاد المواطنين اليهود دمويًا ووحشيًا" بعبارة "عداء هتلر للسامية"، في سياق كلامنا على التاريخ العام.

لم ينفك كتابي عن شجب تلك المجزرة الكارثة التي ارتكبتها النازيون. ولم أفكر يوماً في إنكار شجبي.

كذلك ذكّرَ كتابي "مخطط هتلر الفظيع"، و"وحشيته" وأنَّ "جرائمه الكبيرة لا تخفي بشاعتها أية كذبة". وإذ وصفتُ "الظروف البشعة التي سببت عشرات آلاف الضحايا" خلصتُ الى أن: "هكذا كان حال استشهاد اليهود والسلافيين، تحت شراسة أسياد هتلريين عاملوهم عبيداً لا قيمة إنسانية لهم".

وأضفتُ: "لا يمكن التقليل من فداحة هذه الجرائم ولا من عذابات الضحايا التي يعجز اللسان عن وصفها"... "حتماً كان اليهود هدفَ هتلر المفضل، بسبب نظريته العنصرية بتفوق العرق الآري". واقتزفتُ جريمة لا تغتفر في نظر الصهيونيين، بأنني حلّلتُ المجزرة

كحدث تاريخي، أي ضمن إطار التاريخ العام الذي (للأسف) يتضمن عدة مجازر مشابهة: هنود أميركا، اعتقالات العبيد الأفريقيين، فيتنام، العراق، و"رواندات" أخرى كثيرة.

نزع الهالة الكارثية عن مجزرة تاريخية، لم يحتمله من يريدون ان يجعلوا منها حدثاً دينياً يخرج من التاريخ.

ما الفرضية التي أسست لهذا الغضب، وأعلنت المجزرة حدثاً "فريداً" كما وصفه روي إكارك عام 1974 في كتابه هل الهولوكوست فريد؟

إنها عقيدة "الشعب المختار"، وإنها، كما تحددها أنا آرندت "إرادة ألا يُسرَدَ من التاريخ إلا جانبه اليهودي". فالجريمة التي ارتكبتها النازيون ضد اليهود فريدة، لا سابقة لها، خارج التاريخ، لأنَّ الرب اختار اليهود شعباً فريداً فوق الانسانية وقوانينها وتاريخها، و"أن يكون المرء يهودياً يعني أن يكون إنساناً أكثر" (حسب تعبير شتاينر)، و"يُصبح المرء إنساناً أكثر عندما يكون يهودياً" حسب تعبير الحاخام إينزبرغ، مدير البرامج اليهودية في القناة الفرنسية الثانية، في كتابه تاريخ يهود، و"اليهودي أقرب الى الإنسانية من أي شخص آخر" (حسب تعبير ايلي ويزل في كتابه احتفال تلمودي).

أين نجد العنصرية والتمييز العنصري؟

المطران غريغوار حداد (في 15/8/1996) كتب: "قتل النازية يهودياً واحداً، أمرٌ غير مقبول... لكنَّ إضفاء هالة كارثية مقدسة على الحدث، هو أيضاً أمرٌ غير مقبول.

صحيح أنه حدث تاريخي شنيع حقير لمن قضوا، لمن نجوا، ولأهلهم وللإنسانية جمعاء. لكنه حدث تاريخي يخضع للدرس والتحليل والاحصاءات تماماً كأي حدث تاريخي آخر. وتحويله ظاهرة محرمة محظورة مسها، يعني تقديسه... عمَّ ينمَّ تقديس ذاك الحدث؟ عن خوف؟

عن مصلحة في نفوذ أو مال؟ أم عن كليهما معاً، لأن الإبادة الجماعية وحدها هي التي قدّست، بل احتكرت، لئلا نقول صودرت...

الإبادة اليهودية مجزرة فظيعة، صحيح، لكنها ليست الوحيدة في التاريخ، حتى في التاريخ المعاصر. فضحايا النازية الآخرون بلغوا 56 مليوناً. والفلسطينيين، ورثة الشعوب المقتولة، لهم حق المطالبة بتعويضات من ورثة الذين قضوا على أجدادهم. ومع أن حقهم في المطالبة بالتعويض لا يسقط بمرور الزمن، عفا الفلسطينيون عما مضى.

إن عند الصهاينة وسائل قديرة (سياسية، مالية، إعلامية، واضحة ومخفية) لتذكير العالم بمأساتهم: حملة مكثفة استثنائية في جميع وسائل الاعلام، منها أفلام أسبوعية على الشاشات الصغيرة تقوم بعملية غسل دماغ مبرجة لئلا ينسى أحد. والظاهرة النادرة (والفريدة) الناتجة عن شعور الآخرين بالذنب: التعويض السنوي والدائم المعطى لإسرائيل...".

تسخير الدين بهذا الشكل (من متشددين متزمتين أو ملحدين) هو في أساس كل الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية.

فهذا الحاخام موشي منوحين (والد الموسيقي) في كتابه: المخطاط اليهودية (المخطاط أحدثه، في رأيه، الهرطقة الصهيونية) يقول: "عزيمة الشعوب اليوم محبطة بمفاهيم العرق الاسمي، الشعوب المختارة، حمل الرجل الابيض، وعود الرب والأراضي الموعودة... وهي ادعاءات تستثمرها اليوم قوى قومية عدوانية ولاأخلاقية، ضد الشعوب الاضعف"... "لم يعد لديهم سوى إله واحد: مساحة حيوية هي القومية الشوفينية". وبعكس شمولية الأنبياء اليهود، جاء الشرح القبلي والقومي للوعد والشعب المختار من قبل من أسماهم "القبائل البربرية مثل بن غوريون، موشي دايان وكل العصابة العسكرية التي أفسدت إسرائيل"، يجعل من الوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية في العالم كله "أعضاء في الحكومة الاسرائيلية" بالأيديولوجيا العنصرية نفسها التي لدى معادي السامية..."

"قلبي ينفطر لمؤشرات الانحطاط المستمر في اليهودية الراهنة:
يهودية أنبيائنا، فالأخلاقية والانسانية تتحول قومية تدّعي اليهودية،
مفرغة من المساحة الحيوية.

لذا أقول للإسرائيليين: عودوا الى إله آبائكم، الى اليهودية التنبؤية،
وتخلوا عن نظام النابالم. عودوا الى الحدود التي أعطتكم اياها عام 1947
الامم المتحدة على حساب العرب المعوزين، وعيشوا حياة بناءة لا
مدمرة".

التحليل نفسه يظهر لدى البروفسور إسرائيل شاحاك (Israël Shahak)
من الجامعة العبرية في القدس (كتابه عنصرية دولة إسرائيل) إذ
يقول: "الحكومة الصهيونية تستخدم الدين اليهودي لأهداف سياسية".

في محاولة لتقديم حلول للتشدد الملتزم والدامي، يقترح المطران
غريغوار حداد "مفهوماً جديداً لفكرة "الشعب المختار" لا يعتبر
الشعوب الاخرى "غير مختارين" من إله تمييزي جائر. فالكنيسة
الكاثوليكية، في المجمع الفاتيكاني الثاني، شددت على طابعها الجماعي،
بتمييزها عن طابعها المؤسساتي، وأعادت اكتشاف كلمة "شعب الله".
وإذ كنت موجوداً في دورته الأخيرة عام 1965 اقترحت، حافزاً
للاصلاح، إبدال "شعب الله" بـ "مريدي المسيح" استبعاداً لأي استنتاج
يحط من قيمة الشعوب الاخرى الذين لن يصبحوا شعب الله".

وأنا أظهرت ذلك: إن أصل الصهيونية السياسية لا علاقة له
باليهودية التي يستعملها قناعاً.

إنه، منذ هرتزل، يتحدث كليا من القومية الاوروبية والاستعمارية
في القرن التاسع عشر.

هكذا البروفسور كيمرلينغ من جامعة القدس العبرية، كتب: "هذا
النظام ليس يهودياً ولا ديمقراطياً" ("هآرتز" 1996/12/27).

وبما أن هذا هو الاصل، جاءت النتائج السياسية كارثية، أستعرض
منها هنا ثلاثاً:

1) التطهير الإثني: ترحيل الفلسطينيين واضطهادهم

ادعاء الوحداية يبرر غزو المساحة الحيوية وترحيل الشعوب الأصلية تحت ستار أسطورة أن الفلسطينيين رحلوا طوعاً. لكن فتح محفوظات المؤرخين (ومنهم بيني موريس) كشف الحقيقة التاريخية: كان مع الجنود الاسرائيليين أوامر أن يطردوا بقوة السلاح أهالي القرى الأصليين، وبأساليب تذكر (كما في دير ياسين مثلاً) بأساليب "فرق الهجوم النازية عند قتلها السكان المدنيين".

هكذا انهارت أول أسطورة: رحيل الفلسطينيين طوعاً، وكان على رأس الدولة بن غوريون الذي يسميه بيني موريس "المبعد الكبير" بتعبير ليس قدحاً كما يقول مُتَّهَمِيٌّ، بل هو تعريف.

أسطورة صهيونية ثانية انهارت أيضاً: مقولة "أرض بلا شعب لشعب من بلا أرض"، أطلقها زنجويل وتبنتها غولدا مئير في تصريح لـ "الصنداي تايمز" (1969/6/15): "لا وجود للشعب الفلسطيني. نحن لم نسلبه أرضه ولا طردناه. هو أصلاً غير موجود".

ولإثبات أن فلسطين كانت "صحراء" قبل اسرائيل، جُرِّفَت مئات القرى بيوتها وأسوارها ومدافنها وقبورها (شاحاك: "عنصرية الدولة الاسرائيلية" _ 1975).

وكشف المؤرخ موريس، من فتح المحفوظات، منذ فتح الارشيف، عن 418 قرية فلسطينية (من أصل 475) زالت عن الخريطة. أما الفلسطينيون المبعدون فعن "لجنة الترحيل الاسرائيلية" أنهم 460 ألفاً عند نهاية 1948. وفي الفترة نفسها جاء في تقرير "الأونروا" أنهم 900 ألف.

أما الفلسطينيون المسيحيون ففي كلام بطريرك القدس اللاتيني على هجرة الكاثوليك الجماعية، أن لم يبق منهم سوى 10 آلاف مقابل 50 ألفاً قبل 1948.

وباستناد غولدا مئير الى إقرار شرعي أساسه قراءة حرفية للكتاب المقدس، أعلنت: "هذه البلاد موجودة إنجازاً لوعده الرب نفسه.

ومن السخف محاسبته على شرعيته". ("لوموند" 1971/10/15). لكن غولدا مائير نفسها أثناء محاكمة شاليت (ضابط بحري إسرائيلي متزوج إيرلندية غير يهودية، احتج على رفض إعطاء ابنه الأهلية اليهودية) قالت: "أنا لست متدينة"، مرة أخرى تدّعي أنها نالت أرضها من رب لا تؤمن به. وهذا زورٌ وتضليل، ليس قلدحاً، بل هو تعريف.

- نموذج ثالث (الأمثلة كثيرة، لكنني أذكر الأشهر): تصريح الجنرال موشي دايان في "الجيروزاليم بوست" (1987/8/16) "إذا كنا نملك الكتاب المقدس ونعتبر أننا شعب الكتاب المقدس، علينا امتلاك الأراضي المذكورة في الكتاب". وهو، أثناء حرب الأيام الستة، كشف عن دوافع لا تمتّ إلى الدين بصلة: في رسالة منه (تعرفت إليها ابنته، العضو اليوم في الكنيست) إلى صديقه الصحفي رامي طال (عام 1976) عبّر عن الأسباب الحقيقية لاجتياح الجولان: "الحوادث المسلحة على خطوط التماس بين إسرائيل وسوريا (في 80٪ منها، وأكثر، إنما لنقل 80٪) بدأت على هذا النحو: كنا نرسل جراراً يحرق أرضاً لا منفعة لها في منطقة منزوعة السلاح، وكنا نعرف أن الجنود السوريين يقنصون في اتجاهها. وإن لم يفعلوا، كنا نأمر الجرار بالتوغل أكثر إلى أن نستفزهم فيطلقون النار. وعندها نستخدم المدافع ثم الطيران. هكذا كانت تسير الأمور".

وزارت رئيس الوزراء ليفي أشكول بعثةً من المزارع اليهودية أرسلها الجنرال ديفيد لايارس (كان يومها قائد منطقة الشمال ويرى الحرب تدور قربها ولا يشترك فيها) قدمت عرضاً أقنع أشكول التحرك. ("لوموند" 1997/6/2).

أكان ذلك ضرورياً، سأل رامي طال. "بالطبع كان كذلك". كل ما أراده أصحاب المزارع لم يكن سوى الأرض. فالبعثة ذهبت تقنع أشكول وهي تفكر بالقبض على الأرض [...] تحدثت اليهم. لم يحاولوا إخفاء رغبتهم بالأرض [...] وأنا، تلك المرة، لم أقم بواجبي كوزير

دفاع. كنت مقتنعاً بالآأ أفعل ذلك، لكنني لم أوقفه". ("لوموند" 1997/6/2).

وفي مذكرات أبا ايان، وزير خارجية إسرائيل، اتضح الدور الذي لعبته "الاخلاقية" في سياسة التوسع لديه، وهذه المرة في لبنان:

في مذكرات موشي شاريت (1955/6/16) عن موشي دايان: "كل ما ينقصنا: ضابط عادي نستميله الى قضيتنا، أو نشتره كي يرضى أن يعلن نفسه منقذ الموارنة، فيدخل الجيش الاسرائيلي الى لبنان ويحتل الأراضي اللازمة، ويؤسس نظاماً مسيحياً متحالفاً مع اسرائيل، وكل شيء سيسير بسهولة كما على عجالات، ثم يلحق جنوب لبنان كلياً بإسرائيل". وفي 1955/6/28 أكد موشي شاريت: "حبذ رئيس الاركان فكرة شراء ضابط (لبناني) يرضى بأن يكون دمية بين أيدينا بشكل يبدو معه الجيش الاسرائيلي كأنه يلي نداءً لتحرير لبنان من المسلمين".

وإنني، من هاتين العمليتين الثابتتين، إذا سميتُ ذاك السياسي "مُحرّضاً" في العملية الأولى و"مفسداً" في الأخرى، فهذا ليس قدحاً بل هو تعريف.

أكتفي الآن بهذه الأمثلة الثلاثة، ولا علاقة لها بدم الشعب الاسرائيلي ولا الايمان اليهودي: الأمر يتعلق ببساطة بنزع القناع عن رياء القادة الصهاينة. وأكرر: عندما أشجب تصرف جماعة طالبان، لا أكون أذم الشعب الأفغاني الذي هو ضحيتها، ولا الاسلام الذي لا يشرفونه.

هذا الادعاء المنافق بتكليفٍ مقدسٍ يحكم، من بداياته حتى أيامنا، كل سياسة القادة الصهيونيين الإسرائيليين.

أعطي بضعة أمثلة إجرامية.

في ما يخصّ الفلسطينيين، الخطة كانت واضحة: الأرض موعودة للبعض، فمن الحق، بل الواجب طرد الآخرين منها.

هذه بالضبط لغة النازيين، لغة هيدريتش مثلاً: "هدف السياسة اليهودية: هجرة كل اليهود الى أرض الميعاد" مع تفسير أن "الشعب المختار" هو العرق الآري المندور للسيطرة على العالم وترسيخ فضائله فيه.

تمّ طرح المشكلة بوضوح تام، حتى قبل وجود دولة اسرائيل. فهذا مدير الصندوق الوطني اليهودي يوسف ويتز يدون منذ 1940 في مذكراته (تل أبيب 1965): "فليكن واضحاً لنا أن لا مكان لشعبين في هذا البلد. إذا تركه العرب سيكفينا [...] ولا وسيلة أخرى إلا تهجيرهم كلهم؛ يجب ألا تبقى قرية واحدة، قبيلة واحدة، ولنشرح لروزفلت، ولكل رؤساء الدول الصديقة، ان أرض إسرائيل ليست صغيرة إذا رحل كل العرب، وإذا دُفعت حدودها قليلاً باتجاه الشمال، على طول نهر الليطاني، وشرقاً الى مرتفعات الجولان".

وفي "يديعوت أحرونوت" (1972/7/14) تشبّث يورام بار بورات بالهدف المنشود: "واجب القادة الاسرائيليين أن يشرحوا للرأي العام بوضوح وجراحة حقائق يُنسيها مرور الوقت، في مقدمتها أن لا صهيونية، ولا استيطان، ولا دولة يهودية، من دون إبعاد العرب واستملاك أراضيهم".

هذا المبدأ الأساسي وضعه الحاخام كوهين في كتابه التلمود (1986): "يتمكن سكان العالم أن يتوزعوا بين إسرائيل والأمم الأخرى. إسرائيل هي الشعب المختار: هذه عقيدة أساسية".

من هنا، إن لم يكن بالابادة (على طريقة يشوع)، فأقله بمطاردة كل من ليس يهودياً وإخراجه من الأرض الموعودة للشعب المختار. وهذه النقطة ليست رأياً صحافياً. إنها العقيدة الرسمية.

ويضيف ويتز: "أرض إسرائيل من دون العرب. ولا مجال للمساومة. يجب طرد العرب في اتجاه الضفة الغربية، أو سوريا أو العراق".

عام 1967 أعلن رئيس الكنيست (مير كوهين) أن "إسرائيل اقترفت خطأً بعدم طردها 200 ألف أو 300 ألف عربي من الضفة الغربية".

هذا هو إذاً برنامج الصهيونية المستمر: التطهير الإثني، وفي أساسه، مجدداً، قراءة متشددة حرفية أصولية للكتاب المقدس الذي يخلق هذه الثنائية غير القابلة للعلاج، هذه المواجهة الأبدية بين الشعب المختار والشعوب الأخرى.

الإحساس التقليدي للصهيونية، أن كل من ليس يهودياً هو معادٍ للسامية. وعن هرتزل: ينقسم العالم بين معادين للساميين علناً وآخرين سراً. ومعاداة غير اليهود واقع للصهاينة ثابت وأبدي في التاريخ اليهودي". وتخلص آنا أرندت إلى أن "هذا السلوك عنصري شوفيني جلف، وهذا التقسيم بين اليهود والشعوب الأخرى (المعتبرة عدوة) لا يختلف عن النظريات الأخرى لعرق الأسياد". ("إنقاذ الوطن اليهودي"، مجلة Commentaire أيار/مايو 1948).

هنا، نحن في صميم محاكمتي المتعلقة بعقليات الصهيونيين. لذا عندما أقول عن السياسة الصهيونية إنها "تطهير إثني" أو "عنصرية شوفينية" لا يكون ذلك قدحاً، بل هو تعريف.

ويفترض من يتهمونني، بأن كل نقد للصهيونية أو للسياسة الإسرائيلية عداءٌ مقنع للسامية ولنازية جديدة. وعندما نشرت آنا أرندت كتابها: إيجمان في القدس اختصرت "لو نوفيل أوبسرفاتور" حملتها البشعة عليها بعنوان: "هل آنا أرندت نازية؟"، تماماً كما نسي مُتهمي أن أوائل انتقاداتي للصهيونية (شرعتها محكمة التمييز عام 1982)، أعقبها صدور قضية إسرائيل (1983) وفلسطين أرض الرسالات المقدسة (1988)، وأن ذاك النقد كان جزءاً من معركتي الدائمة ضد العداء للسامية والتشدد في جميع أشكاله (الصهيوني، المسيحي أو الشيوعي أو الإسلامي) عندما قلت في مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي إن "الاتحاد السوفياتي ليس بلداً شيوعياً"، وأني

كتبت: "مسيح بولس ليس يسوع" (نحو حرب ديانات 1995)،
وكتبت: "الأصولية مرض في الاسلام" ("عظمة الاسلام واخطاؤه"
1996).

هذا هو امتداد كل معركتي في سبيل حوار بين الحضارات،
وكذلك - كما كتبت حول المجمع الفاتيكاني الثاني - في سبيل العبور
من المحرم الى الحوار (1965).

كل هذا أثار جدلاً حيوياً مفيداً لي (واتمنى ان يكون كذلك لمن
حاورني) لكنني عندما انتقدت الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية
لم يقتصر الامر على دحض كتابي، بل اتصلوا بالشرطة والقضاء ونظموا
هجوماً إعلامياً عشوائياً وهددوني بالقتل.

لدينا دلائل حديثة عن هذه الكراهية للشعوب الاخرى ولثقافتها
بعمامة. مثال لافت جداً: كتاب جوناثان غولدهاغن: جلادو هتلر
المتطوعون يفترض أن الشعب الألماني كله مشارك في الفظائع النازية
ومسؤول عنها. وبتأثير صهيوني، جعلت الصحافة منه أكثر الكتب
مبيعا في العالم، إذ يعطي (في ادعاء الكاتب) تبريراً للمجزرة التي أصابت
اليهود، يتلخص بالآتي: الألمان قتلوا لأنهم في الأساس شعب قاتل. وعن
التشخيص الساخر أن "الأفيون ينوم لأن فيه مادة منومة".

ولا يشابه هذا العُتة التاريخي إلا ارتقاء هتلر. السلطة بنيله غالبية
أصوات انتخابية دلت على ضلوع غوغائيته الدامية في الرأي العام،
بسبب وضع يائس خلخته معاهدة فرساي في المانيا. وعن الاقتصادي
المعروف لورد كينز (عام 1919) في كتابه نتائج السلام الاقتصادية:
"اذا كنا نعلم الى إفقار أوروبا الوسطى، أرى أن الثأر سيكون فظيلاً:
بعد 20 عاماً من اليوم سنعرف حرباً تدمر الحضارة أياً كان الرابع".
وكنت أعطيت في كتابي إحصاءات عن ارتفاع نسبة البطالة الموازي
لنسبة ارتفاع أصوات الحزب النازي في الانتخابات.

هذا المثل ليس يتيماً: فنحن عندنا في فرنسا غولدهاغن آخر: برنار
هنري ليفي الذي (في كتابه الإيديولوجيا الفرنسية 1981) شرح: "منذ

فولتير والثورة الفرنسية، الى شارل بيغي والتقاليد المسيحية، وحتى الى المحلل اليهودي الكبير برنارد لازار (اقترب في كتابه الممتاز جريمة وضع العداء للسامية في سياق التاريخ العام) نجد أنّ سلوكنا هيّأ لفاشية على الطريقة الفرنسية: فيشي". وقال: "كل الثقافة الفرنسية تظهر قِدمَ عهدنا في الحقارة مما يجعل من فرنسا "وطن النازية"... "فرنسا هذه، أعرف وجهها القذر، وأعرف ملامح الوحوش التي تسكنها".

وحين أقول إنّ واضع كتاب كهذا يقدم (مثل غولدهاغن)، يوضح أعراض المرض الصهيوني في كتاب الكره، لا يكون ذلك قدحاً بل هو تعريف.

واذا كان كل نقد للسياسة الاسرائيلية (كما يوضح عنوان كتابي) هو عداء للسامية، فإن جدّ العداء للسامية يكون النبي ميخا الذي قال: "إسمعوا هذا يا رؤساء آل يعقوب وحكام آل إسرائيل الذين يمقتون العدل ويعوجّون كل استقامة، الذين يبنون صهيون بالدماء وأورشليم بالإثم: إنّما رؤساؤها يحكمون بالرشوة، وكهنتها يعلمون بالأجرة، وأنبيأؤها يتخذون العرافة بالفضة، ويعتمدون على الرب قائلين: الرب في وسطنا، فلا يحلُّ بنا شرّ. لذلك، ستحرث صهيون بسببكم كحقل، وتصير أورشليم رُجماً، وجبل البيت غاباً أشعث" (ميخا: 9/3-12).

عندما تفتح الحكومة الاسرائيلية الطريق 66 وتمنع غير اليهود من سلوكها، وأسمي ذلك "تمييزاً عنصرياً"، لا يكون ذلك قدحاً، بل هو تعريف جاء آلان فينكلرو بأقصى منه (مقاله في "لوموند" 1996/12/18 بعنوان "إسرائيل الكارثة") إذ قال: "مع نتيهاهو تخرج لغة التمييز العنصري من السرية"... وبفظاظة أكثر أقول: في إسرائيل فاشيون، وإنّما أيضاً في أميركا وفرنسا. لذا يمكننا الكلام على "كارثة روحية"... التضامن مع إسرائيل يتبدل اذا وافقت، بلا مقاومة، ان تعود الكلمة الاخيرة لرعاة البقر المسلحين".

ولا تقتصر نتائج أسطورة الوحدانية على جعل التاريخ مفهوماً عبر خلق ما وراثيات له حول معركة الخير ضد الشر، الله ضد الشيطان،

أي ما تسميه الصهيونية "الشعب اليهودي" (أو تسميه الهتلرية العرقية "العرق اليهودي") وهو يمثل الله، فيما باقي العالم يمثل الشيطان، كما يقول أتباع غولدهاغن أو برنار هنري ليفي.

بهذا يكون الحاخام ليفين معادياً للسامية عندما استشرف في كتابه اليهودية في مواجهة الصهيونية (1969) ان ابتزازات اسرائيل ستطلق العداء للسامية، بقوله: "الصهاينة يقودوننا الى الكارثة".

كذلك يكون تيو كلاين (محام، ورئيس سابق للمجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا) معادياً للسامية عندما نشر في "لوموند" (السبت 1998/5/30 بعنوان: "يا سيد نتيياهو، دع فرصة لإسرائيل") مقالا جاء فيه: "من الخطأ الى الفشل، مزجتم فن السياسة بمسرح الظلال. في السياسة الداخلية شجعتم تقدم التقليديين نحو حلمهم بادولة تيوقراطية. وفي السياسة الخارجية كسرتم اندفاع اتفاق أوسلو. أعتقد أن بالجلد بين شيوخ جمهوريين ورئيس ديمقراطي يمكن حل مشكلة إسرائيل الكبرى: تعايشها مع جيرانها العرب وفي درجة أولى، مع الفلسطينيين؟ إن هؤلاء، ولنعترف بذلك، شركاء في ملكية أرض إسرائيل فلسطين.

هذه أرضكم، أرضي، ولكنها أيضا أرض عرفات وزياد قواس، صديقي. إن العالم يتطلع الى سياسة تقود الشعب الاسرائيلي الى أمن أساسه السلام أي الحوار والتعايش. لكن سياستكم تنغلق داخل منظور أمني تغذيه المخاوف. تلعبون على ردود فعلنا القديمة حول الغيتو وشعاره المميت: كلهم ضلنا. وإنما كلهم: المسيحيون، المسلمون، وكل من في العالم، يستغربون جدا ويغتاطون من سياستكم.

أوقف هذا السقوط صوب إغراء حلم مجنون بأرض يكون فيها اليهودي مواطنا، والعربي مقيما ساكنا. أترك مجلس الشيوخ الأميركي. أهاجر الأوهام التهويمية. إصعد نحو جبال اليهودية والجليل الخصبة. إنها المهة المشتركة لشعبينا. ولد فيها اسحق واسماعيل. علينا المشاركة فيها، واعتبارها الأرض الحبلى بالتاريخ، بالثقافة وبجياة شعبينا. ندأوها الروحي

غير المؤلف يجب ان يشجعنا على مشاركة في السكن مسالمة، أبعد من السلطتين المعترف بهما. ويجب اختراع ميثاق احترام متبادل، اتحاد للتطور على هذه الأرض المشتركة، وبناء حياة يكون فيها كل واحد عند الآخر وكأنه في بيته.

صحيح أنّ على الأرض إرهاباً حقيراً إجرامياً، وصرخات كراهية، وأعلاماً محروقة، وبنوداً غير محترمة في اتفاقات مبرمة، وأموراً تتعدى الوضع الجَمَد. ولكن هل السلطة الفلسطينية وحدها مسؤولة؟ إذا كان حكم هذا البلد القديم الجديد يعني لك تكرار براهين قديمة ممزوجة بمشاعر خوف متسلطة تحقيرية من دون رفع فكرك السياسي أعلى من مشاجرات أكثريتك في المجلس، وإذا كنت لا تستطيع حتى الاستماع الى اخبار ونصائح دوائر الامن عندك ولا تستطيع حتماً تغيير السياسة، فامتنع إذا تولى حمل يزرع تحته ذكاؤك السياسي وشجاعتك المناقبية".

حين يتكلم بهذه اللغة النبيلة والصادقة، مُعَصِّرُنا لغة النبي ميخا، هل يكون تيو كلاين معادياً للسامية؟

في هذا المنحى، حتى ولو لم نكن نشارك القناعات الدينية والسياسية ذاتها، يصبح الحوار والسلام ممكنين. وإلا، إذا بقينا نعتبرنا فريدين وأبرياء من كل مسؤولية، تصبح أسوأ الاضطرابات ممكنة.

إننا، هنا، في قلب هذه المحاكمة. وما يعطيها معناها الأعمق: الغموض، أو الغش الذي يقدم على الخلط بين الصهيونية واليهودية عبر المزج، تحت اسم الصهيونية بين الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية، كما في قول الحاخام آيزنبرغ إن "نقد الصهيونية يعني الانزلاق نحو العداء للسامية. فليس من يهودية معقولة من دون صهيونية".

هل اليهودية بدأت إذاً مع مؤتمر بال؟

طبعاً لا. فالكاتب حايم هرتزوغ في قصته الزارع جعل بطلها ياندكر يقول: "الصهيونية تبدأ مع خيبة اليهودية".

عندما يدعي الكثيرون تحقيق استمرارية تاريخية بين إسرائيل المرتبطة بالكتاب المقدس ودولة إسرائيل الحالية، يذكرون صلاة يهودية قديمة تقول: "السنة المقبلة في القدس" على أنها دعوة إلى الغزو، ويغفلون أن "السنة المقبلة في القدس" هو أيضاً تمني آلاف المسيحيين في العصور الوسطى كما تشهد، على زجاج كاتدرائيات عديدة، صورة قدس من الحجارة تعني لهم "القدس السماوية"، مملكة الرب التي لا ندخلها بالغزو بل بالزهد.

على هذا الغموض في التفسير استندت الحروب الصليبية، قبل الصهيونية الإسرائيلية، حين ملأ طرقات أوروبا فرساناً يحملون الصليب على أسلحتهم، قاموا بعمليات إبادة ضد اليهود ثم ذبحوا مسيحيي قسطنطينية، قبل حرق اليهود اللاجئين داخل السيناغوغ وإراقة دم المسلمين في الشوارع.

أين يسوع في كل هذا، هو الذي شكّل قبره الفارغ حجة للقتلة اليهود والمسلمين والمسيحيين؟

بالمستوى نفسه من الحجة الإيديولوجية الغاشّة نجد إعلان الملحد بن غوريون "سنحدث مملكة داود الثالثة"، مهاجماً القدس بالنابالم كما استولى عليها داوود والصليبيون بالسيف والنار، وفتح الطريق أمام عبادة صهيونية أبدلت إله إسرائيل بالدولة الإسرائيلية.

وفي هذا كتب البروفسور إسرائيل شاحاك: "غالبية شعبنا فقدت ربها وأحلت مكانه وثناً معبوداً تماماً كما عبدوا العجل الذهب في الصحراء. واسمُ وثنهم الحديث: دولة إسرائيل". (عنصرية دولة إسرائيل).

أين النبي ميخا من كل هذا، هو الذي تنبأ: يضربون سيوفهم سككاً وأسننتهم مناجلَ فلا ترفع أمة على أمة سيفاً ولا يتعلمون الحرب من بعد. ويقيم كل واحد تحت كرّمته وتحت تينته، ولا أحد يذعره لأن فم رب الجنود قد تكلم" (ميخا: 4-3/4).

2- تعاونُ الصهاينة مع هتلر

لم تظهر هذه الهرطقة بهذه القوة كما في الحرب العالمية الثانية حين الهدف الوحيد لبناء دولة إسرائيل القوية، قاد القادة الصهاينة الى التعاون مع النازيين.

بعض القادة الصهاينة رحب بوصول هتلر الى السلطة، إذ كانوا يشاركونه إيمانه بأولوية العرق وعدائه لاستيعاب اليهود. وابتهجوا لانتصار هتلر على العدو المشترك: القوى الليبرالية.

وقبل أن يهاجر الحاخام الصهيوني الدكتور يواكيم بريتنز الى الولايات المتحدة ويرقى نائباً لرئيس المؤتمر اليهودي العالمي ويصبح هادي المنظمة الصهيونية العالمية (هو أيضاً صديق مقرب من غولدا مائير) نشر في برلين كتاب نحن اليهود (1934) لمناسبة الاحتفال بالثورة الألمانية الهتلرية وتفكك الليبرالية، قال فيه: "معنى الثورة الألمانية عند الأمة الألمانية واضح (أو قد يكون كذلك) عند من خلقوها وصنعوا وجهها. أما عندنا فالليبرالية أضاعت كل فرصها، وانتفى كل شكل للحياة السياسية التي تشجع استيعاب اليهود"... "نريد ان يحلّ قانون جديد مكان الاستيعاب، يعلن الانتماء الى الأمة اليهودية والعرق اليهودي. إنّ دولة تأسست على مبدأ الأمة والعرق لا يمكن إلا أن يحترمها اليهودي الذي يعلن انتماءه الى شعبه الخاص، لأنّ من يكرّم أصوله ودمه، يحترم ويكرّم الإرادة القومية للدول الاخرى".

كان بذلك يأمل أن تسهّل اسطورة العرق الآري ازدهار الأسطورة الصهيونية للعرق اليهودي.

في المنحى نفسه، وفي مذكرة وجهها قيادة صهاينة في ألمانيا الى هتلر (1933/6/22)، جاء: "تعتقد الصهيونية ان عودة الحياة القومية للشعب، كما في ألمانيا اليوم عبر تثمين بعديها المسيحي والقومي، يجب ان تتم عند الشعب اليهودي أيضاً. وعلى الأصل القومي والدين والمصير المشترك ومعنى طابعه الاستثنائي، أن ترتدي أهمية رئيسية لوجود الشعب اليهودي. وهذا لا يحصل الا بنزع التفرد الأناني للحقبة الليبرالية

وإبداله بحسّ الجماعة والمسؤولية الجماعية"... في حال وافق الألمان على هذا التعاون، يجهّد الصهاينة لتحويل اليهود في الخارج، والدعوة إلى مقاطعة كل ما هو ضد الألمان (لوسي دافيدوفيز الحرب ضد اليهود 1977).

وافق القادة الهتلريون. ومنظر النازية الرئيسي ألفرد روزنبرغ كتب عام 1937: "يجب دعم الصهيونية بقوة، كي يتم سنوياً نقل يهود ألمان إلى فلسطين".

وعلى أساس إيديولوجيا العرق هذه (الشبيهة بمبدأ النازيين) بدأ القادة الصهاينة الألمان يفاوضون الهتلريين.

عند وصول هتلر إلى السلطة كان في صفوفه يهود ألمان انضموا إلى الصهيونية المركزية يشكلون 5٪ من يهود ألمانيا، فيما 95٪ انتسبوا إلى جمعية الألمان اليهود ممن كانوا ينوون البقاء ألماناً ويحاربون لفرض احترام ديانتهم.

النازيون حسموا خيارهم سريعاً: تباحثوا مع الصهاينة الذي كانوا بالنسبة إليهم يهوداً لاثنين يحضرون للرحيل إلى فلسطين، مشجعين هكذا سياسة الفاشية الهتلرية للتطهير الآتني: إفراغ ألمانيا من اليهود. وبدأ اضطهاد اليهود الذين كانوا يريدون البقاء ألماناً ضمن احترام ديانتهم.

أ- اتفاق الترحيل

انطلاقاً من مبدأ العرق الذي يحقق نظرية هرتزل "المعادون للسامية سيكونون أفضل حلفائنا"، وقعت الوكالة اليهودية مع وزير الاقتصاد (1933/8/27) اتفاق ترحيل يتيح للمهاجرين اليهود نقل بعض ممتلكاتهم من ألمانيا النازية إلى فلسطين. وحظي الاتفاق بموافقة بن غوريون (كان في فلسطين)، وغولدا مئير (كانت في نيويورك)، ووزراء إسرائيل الصهاينة اللاحقين: موشي شاريت (كان يدعى يومها موشي شرتوك)، ليفي أشكول (كان ممثل الوكالة في برلين).

ووجد الفريقان مصلحتهما في الاتفاق:

- النازيون تخلصوا من اليهود، وحصلوا على حليف (صهيوني) لكسر المقاطعة الاقتصادية والمضادة للفاشية. ففي 1933/3/26، أبرق كورت بلامنفلد (رئيس الاتحاد الفدرالي الصهيوني) ويوليوس برونستز (رئيس الجمعية المركزية) الى لجنة اليهود الاميركيين في نيويورك: "نعترض بحزم على التجمعات والبرامج الاذاعية والتظاهرات الأخرى، ونطلب فرض تدابير حازمة لمنع التظاهرات المعادية لألمانيا". (سول فريدلاندر: ألمانيا النازية واليهود 1997).

- واليهود في فلسطين (قبل خلق دولة اسرائيل) وجدوا الاتفاق ملائماً. وكتب القائد الصهيوني موشي بيلينسون الى بيرت كاتزنلسون (مدير صحيفة "دافار" اليومية الرئيسية: "الطرق معبدة بمال أوفر مما حلمنا يوماً في تاريخ مؤسستنا الصهيونية. إنها مناسبة للبناء والازدهار كما لم نفعل يوماً، وكما لن نفعل ابداً". (أوردها توم سيغيف في كتابه المليون السابع).

أساس هذه الغبطة: تفهّم النازيين. وتذكر أنّا آرندت في كتابها إيمان في القدس: "في البدء كانت سياسة النازيين تجاه اليهود مناصرة للصهاينة ومن دون جدل".

استمرّ هذا الواقع طوال خمسة أعوام من النظام الهتلري، حتى 1938.

حين كان راينهاردت هايدريتش (لاحقاً حامي تشيكوسلوفاكيا الدموي) رئيساً لجهاز الأمن، كتب "يجب أن نفصل بين فئتين من اليهود: الصهاينة ومؤيدي الاستيعاب. فالصهاينة يجاهرون بمفهوم عنصري بحت، ويسهمون، عبر الهجرة الى فلسطين، في بناء دولتهم اليهودية... آمياتنا وإرادتنا الرسمية معهم" (هوهني: نظام رأس الميت).

وأشارت نشرة نازية من القائد النازي بولو شوانتي (1934/2/28) الى جميع بعثات الرايخ الدبلوماسية الى أنّ "الأهداف التي اتخذتها هذه

الفئة (يهود يعارضون الاستيعاب ويؤيدون تجمع إخوتهم بالدين في قلب مركز قومي)، وفي طليعتها الصهيانة، هي أقرب الاهداف الى السياسة الألمانية تجاه اليهود". وفي 1935/4/13 كتب شوانتي الى وزير الداخلية: "ليس من سبب لتعطيل النشاط الصهيوني في ألمانيا بتدابير إدارية لأن الصهيونية لا تتناقض مع برنامج النازية، وهدفها ترحيل اليهود الالمان تدريجيا".

هذا التوجُّه الذي يؤكّد تدابير سابقة، نُفِّذَ حرفياً. وبُحُكْم هذا المركز المميز للصهيونية في ألمانيا النازية، أصدرت شرطة بافاريا (1935/1/28) تعميماً الى رجالها: "نظراً لنشاط أعضاء المنظمة الصهيونية في توجيه اليهود نحو الهجرة الى فلسطين، لا تعاملوهم بالشدة نفسها التي بها تعاملون أعضاء المنظمات اليهودية الألمانية الأخرى (الاستيعابين)". (كورت غروسمان: الصهيانة وغير الصهيانة تحت القانون النازي في الثلاثينيات الكتاب السنوي).

قبل نهاية مدة اتفاق الترحيل، ارتدى هذا التعاون أشكالا غريبة. فالبارون ليوبولد فون ميلدنشتاين (لاحقاً رئيس القسم اليهودي في جهاز الاستخبارات الذي كان يديره راينهارد هيدريتش) كلف عام 1933 بالسفر الى فلسطين (مع زوجته) لكتابة سلسلة مقالات لجريدة غوبلز "الهجوم". وقام الزوجان (يرافقهما كورت تاتشر، عضو بارز في منظمة برلين الصهيونية، وزوجته) بزيارة قرى مستوطنات يهودية (ستصبح لاحقاً إسرائيل). وصدرت المقالات إيجابية جداً في سلسلة عنوانها: "نازي يزور فلسطين"، وخلدَ الحدث بميدالية تحمل على إحدى جهتيها الصليب المعكوف، وعلى الجهة الأخرى نجمة داوود.

ورغم إعلان حايم وايزمن الحرب على ألمانيا (1939 /9/5) والوقوف مع الحلفاء، فالمعاهدة الصهيونية الالمانية ظلت قائمة حتى "ليلة الكريستال" (1938). ولم تتزعزع الا عندما اقترح المصري اليهودي ماكس فاربغ توسيع اتفاقات مشابهة لاتفاق الترحيل، من أجل تمويل هجرة اليهود الالمان الى بلدان أخرى غير فلسطين.

بعد ليلة الكريستال والمجزرة التي كانت حجتها محاولة اغتيال دبلوماسي ألماني في باريس، اشتدت مطاردة اليهود، واتخذ تعاون الصهاينة مع الهتلريين أشكالا أخرى. في البلدان المحتلة شدد النازيون مراقبتهم المجالس اليهودية في الغيتوات والمعتقلات، وداخل فلسطين صمم الصهاينة ألا يسحبوا من ألمانيا هتلر إلا الأغنياء والأكفاء، تاركين له اليهود المسنين (العاجزين عن المساهمة لاحقا في بناء الدولة التي يهيئون لها) معتبرينهم قوى إنسانية غير مرغوب فيها.

ب- المجالس اليهودية

دور المجالس اليهودية على عهد هتلر، أثارتة آنا آرندت في كتابها "أيخمان في القدس". ومع أنه لم يترجم إلى العبرية، أثار ردات فعل هستيرية لأن انتقاداته، في آن واحد، شملت المجالس اليهودية والصهاينة الذين كانوا عموماً رؤساءه.

وأكد تحليلها بولياكوف في "كتاب الكره": "جبر كثير أهدر عن المجالس اليهودية، أدوات تنفيذ الإرادات الألمانية على كل مستوياتها. عار لا يمكن محوه كان ممسكا بأجهزة التعاون، أفراده أسياد في الغيتو ويستفيدون من امتيازات.

خطيراً كان دور هذه المجالس تحت مراقبة النازيين: أبرزه أنها كانت تسلم أعداداً كبيرة من اليد العاملة التي يطلبها المحتل. "كانت المجالس تعدّ لوائح المبعدين. وكان اليهود يدونون أسماءهم فيها ويملاؤون طلبات لا تحصى، إلى استفتاءات من عدة صفحات تتناول أموالاً يسهل حجزها".

وعن آنا آرندت: "خلال محاكمة أيخمان في القدس، كشف القاضي هاليفي في استجواب مضاد، أن النازيين كانوا يعتبرون تعاون اليهود حجة زاوية للسياسة اليهودية. فحيثما كان يهود، كان بينهم مسؤولون عنهم تعاونوا بطريقة أو بأخرى، لسبب أو لآخر. ولو كان الشعب اليهودي غير منظم حقاً، لعمت فيه الفوضى وأدت به إلى مأساة

كثيرة. وعن فرويديغر، كان يمكن 50٪ من اليهود أن ينجوا لو لم يتبعوا إرشادات المجالس اليهودية".

ويعطي بولياكوف في كتابه أمثلة حيّة: "بين أبرز الغيتوات، غيتو لودز (المدينة الثانية في بولونيا المضمومة) يستحق تنويهاً خاصاً. فالمدينة كانت مركزاً صناعياً، والغيتو فيها (منذ 1940) ضمّ في أول إحصاء أكثر من 160 ألف شخص، وكان يحل ثانياً بعد فرصوفيا وبفارق كبير. وكانت صناعاته المتنوعة (خصوصاً مصانع النسيج) رصيذاً ذا قيمة كبيرة في الاقتصاد الألماني.

وكما في الأماكن الأخرى، كان تنفيذ الإرادة الألمانية في غيتو لودز يتم بواسطة مجلس يهودي رئيسه حاييم رومكوفسكي، ديكتاتور حازم في الغيتو، بين يديه كل الصلاحيات: يرفع الضرائب، يضرب العملة، تحوطه زمرة من المتملقين والمبخرين. ويكتب الشعراء غنائيات لتعظيمه، وتلاميذ المدارس يوجهون إليه أمنيات خطية في السنة الجديدة".

في فرنسا لعب "الاتحاد العام للإسرائيليين في فرنسا" دور المجالس اليهودية، فكان، لحساب مفوضية الشؤون اليهودية والسلطات الألمانية، يكتب بطاقات اليهود الفرنسيين وخصوصاً الأجانب، ويفصل بين اليهود الفرنسيين والأجانب في لغة تمييزية كان يعتمدونها من دعاهم أخلافهم النازيين الجدد.

جاك هيلبرونر، رئيس الجمع الديني (الممثل المركزي لليهود في فرنسا) رأى الأمور على هذا النحو منذ حزيران/يونيو 1933: "لدى فرنسا، كأى بلد آخر، عاطلون عن العمل. وجميع اللاجئين اليهود من ألمانيا لا يستحقون البقاء [...] وإذا كان بينهم 100 أو 150 مفكراً يستحقون بقاءهم في فرنسا لأنهم علماء أو كيميائيون يملكون أسراراً يجهلها الكيميائيون عندنا، فسنبقيهم. لكن السبعة آلاف أو الثمانية آلاف أو ربما العشرة آلاف يهودي الذين سيصلون الى فرنسا، هل من صالحنا حقاً إبقاؤهم؟".

بالنسبة اليه، اللاجئون اليهود أوباش، حثالة المجتمع، عناصر لم تكن لها فائدة عندما كانت بين ذويها. ولم تخفف هزيمة فرنسا من عداء هيلبرونر لليهود الأجانب.

وفي كتابهما "فيشي واليهود"، أكد ماروس وباكستون "تعبير بعض الشخصيات اليهودية في فرنسا عن عدائها لوجود يهود أجانب بينهم باعتبارهم مسؤولين عن الفتنة المضادة للألمان".

وهذه عادة قديمة: ففي 19/11/1938 صرح الحاخام الكبير ويل لصحيفة "الأمة" انه لا يريد أخذ أي مبادرة "قد تعطل بأي شيء محاولات التقارب الفرنسي الألماني".

في مقدمة كتاب موريس رافسجوس (Maurice Rafsjuus) يهود داخل التعاون كتب فيدال-ناكيه: "الشك، عموماً، ممنوع. وجهاء اليهودية الفرنسية دخلوا في لعبة تعاون خطيرة مع العدو، في سياسة تهدف، وفقاً لتعبير سارتر، الى سلسلة اليهود، ومواجهة بعضهم بعض "فرنسيين وأجانب"، مناضلين قدماء موثوق بهم ومهاجرين حديثي العهد، فرنسيين أصليين ومجنسين. الوجهاء دعموا "الاتحاد العام للإسرائيليين في فرنسا" أياً كانت نوايا مؤسسيه ومصيرهم، مما ساهم في تغذية آلة قتل اليهود.

ومن شهادة ألبير أكربرغ (أمين سر عام لجنة الاتحاد والدفاع عن اليهود في فرنسا (تحت الاحتلال): "علمت أن رؤساء "الاتحاد العام للإسرائيليين في فرنسا" مروا أمام هيئة محلفين يرأسها ليون ماييز رئيس اللجنة المركزية لليهود فرنسا، وتتألف من أشخاص عاشوا الحرب في سويسرا، في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى من دون مجازفات كثيرة. في هذه المناسبة كان عليّ الكتابة الى ليون ماييز للاحتجاج على طريقته، ولفتي الى استشارة من ناضلوا في ظل الاحتلال ولهم وجهة نظرهم. كان ردّ ماييز بسيطاً: يجب أن نعرف كيف ننسى الأحداث. غفرنا لرؤساء "الاتحاد العام للإسرائيليين في فرنسا" ولم يكن بوسعنا غير ذلك، لمصالح المجتمع اليهودي العليا".

ومن فضيحة ذلك، أنّ التلفزيون يثّ حالياً (غير مرة في الشهر الواحد) أفلاماً عن عذابات اليهود تحت الاحتلال، ولا تبث أبداً أفلاماً مثلاً عن اليهود الأبطال الذين حاربوا الفاشية بأيديهم حتى الموت، متطوعين يهوداً في فرق جيوش دولية كانت تشكل ثلث فيلق لينكولن ونصف فيلق دومبروسكي البولوني.

لِمَ هذا الصمت؟ لأن القادة في لندن (ردّاً على سؤال: "هل يجب أن يشارك اليهود بالحركات المضادة للفاشية؟") قالوا: "كلا!..." وحددوا الهدف الوحيد: بناء أرض إسرائيل. (مجلة "الحياة اليهودية" نيسان/أبريل 1938).

عضو السلطة التنفيذية في "الوكالة اليهودية" إسحق غرينبوم أعلن (1943/1/18) أنّ "الصهيونية تأتي قبل كل شيء... سيقولون إنني معادٍ للسامية ولا أريد إنقاذ المنفيين، وليس لي قلب يهودي حنون [...] فليقولوا ما يشاءون. لن أفرض على الوكالة اليهودية تخصيص 300 ألف ولا 100 ألف ليرة استرلينية لمساعدة اليهودية الأوروبية. وكل من يفرض ذلك معادٍ للصهيونية". (كتابه "أيام الدمار").

وهذا أيضاً كان رأي بن غوريون: "ليست مهمة الصهيوني إنقاذ "بقايا" إسرائيل الموجودة في أوروبا بل إنقاذ أرض إسرائيل من أجل الشعب اليهودي..."

"الكارثة التي تواجهها اليهودية الأوروبية ليست من شأني" (كلمته لدى جمعية مناضلي "ماباي" في 1942/12/8).

وفي حديثه عن ضحايا الإبادة الجماعية قال: "لم يشاءوا الاستماع إلينا. بأمواتهم عرقلوا الحكم الصهيوني" (1942/1/8)... "رؤساء الوكالة اليهودية يتفقون على اختيار الأقلية الممكن إنقاذها يجب أن يتم وفقاً لحاجات المشروع الصهيوني في فلسطين".

هذا التعاون بين الصهاينة وهتلر استمر حتى نهاية الحرب: في نيسان/أبريل 1944 اقترح آيخمان على المبعوث الصهيوني رودولف

كاستنر مبادلة مليون يهودي بـ 10 آلاف شاحنة تستخدم حصرياً على الجبهة الروسية. ودعم بن غوريون وموشي شاريت (شرتوك) هذا العرض. واتهم كاستنر أيضاً بالشهادة لصالح شريكه النازي بينخر، وبأنه فاض، بالاتفاق مع القادة الصهاينة (بينهم من كانوا وزراء أثناء محاكمته) مع آيخمان حول ترحيل 1684 يهودياً إلى فلسطين يفيدون في بناء دولة إسرائيل المقبلة، مقابل إقناعه 460 ألف يهودي هنغاري بأن العملية مجرد ترحيل وليست إرسالاً إلى معتقل أوشفيتز.

وأظهر القاضي هاليفي أن كل هذه الجرائم ارتكبتها بالاتفاق مع الوكالة اليهودية والمؤتمر اليهودي العالمي. وكان القاضي حازماً: "لم يكن في شهادة كاستنر حقيقة ولا نية حسنة.

وهو كذب عمداً في شهادته أمام المحكمة عندما نفى أنه تدخل لصالح بينخر، كما أخفى واقعة مهمة: تمت مساعيه لصالح بينخر باسم الوكالة اليهودية ومؤتمر اليهود العالمي. ومن الواضح أن توصيات كاستنر لم تتم باسمه الشخصي بل كذلك باسم الوكالة اليهودية والمؤتمر اليهودي العالمي... ولهذا السبب أطلق الحلفاء سراح بينخر".

بعد المحاكمة، اهتز الرأي العام الاسرائيلي ("هآرتز" 14/7/1955) لقول الدكتور موشي كيرين: "يجب أن يتهم كاستنر بالتعاون مع النازيين".

لكن الصحيفة المسائية "يديعوت أحرنوت" (23/6/1955) شرحت أسباب عدم حصول ذلك: "إذا حوكم كاستنر، تصبح الحكومة بكاملها عرضة للانهيال أمام الأمة نتيجة لما ستكشفه هذه المحاكمة".

والمعرض للكشف أن كاستنر لم يتصرف لوحده، بل بالاتفاق مع قادة صهاينة آخرين كانوا أثناء المحاكمة أعضاء في الحكومة.

وكان إخفاء كاستنر هو الطريقة الوحيدة الكفيلة بعدم وقوع الفضيحة.

هكذا اغتيل على درج قصر العدل. ونالت الحكومة الاسرائيلية من المحكمة العليا قراراً بتبرئته.

ج- الانتقاء الصهيوني

خلال محاكمة آيخمان في القدس، وعندما استعيد دور كاستنر، قال النائب العام حاييم كوهين للقضاة: "إذا لم يتفق ذلك مع فلسفتكم، يمكنكم انتقاد كاستنر. كان دائماً من تقليدنا الصهيوني اختيار نخبة لتنظيم الهجرة الى فلسطين. ولم يفعل كاستنر سوى ذلك". وكوهين تذرّع بعقيدة ثابتة في الحركة الصهيونية: الهدف ليس إنقاذ اليهود بل بناء دولة يهودية قوية.

وأكد ذلك البروفسور ليوفيتز في رده على سؤال: أتقبلون بحُكم أن التجمع اليهودي في فلسطين قبل إعلان دولة إسرائيل لم يتم بما يكفي لإنقاذ يهود أوروبا أثناء المحزنة، قال: "لم يفعل شيئاً البتة، ولا اليهودية الاميركية".

هدف الصهاينة الاساسي إذاً لم يكن إنقاذ حياة اليهود بل خلق دولة يهودية في فلسطين، قال أول رئيس لها (بن غوريون) في 1938/12/7 أمام القادة الصهاينة في حزب العمل: "لو عرفت أن كان يمكن إنقاذ كل اطفال ألمانيا عبر نقلهم الى إنكلترا، ونصفهم فقط الى أرض إسرائيل، لاخترت الحل الثاني، إذ اهتمامنا لا بحياة هؤلاء الاطفال فحسب بل بتاريخ شعب إسرائيل". (السياسة الصهيونية ومصير اليهودية الأوروبية).

وبالفعل، رغم مجازر هتلر والدوافع الدينية، لم تحقق الصهيونية هدفها بجمع كل يهود العالم في فلسطين التي لم يهاجر إليها سوى 16%. فقط من اليهود في أوروبا التي سيطر عليها النازيون، في حين 78% اختاروا الاتحاد السوفياتي و6% اختاروا البلدان الغربية.

لم يكن هذا الاستخفاف خاصاً بين غوريون وحده، بل كذلك بكل القادة الصهاينة في الوكالة اليهودية ومجالس يهود فلسطين. وبقي

أمر اللاجئين الذين لم يكونوا صهاينة ولا قادرين على المساعدة في بناء مجتمع جديد في فلسطين. "وحده الله يعلم كيف تستطيع أرض إسرائيل الصغيرة والفقيرة استيعاب هذا النهر البشري، والخروج بهيكلية اجتماعية سليمة" كما كتب حاييم وايزمان (رسائل وأوراق وايزمان 1935/12/1).

شكت جمعية المستوطنين الألمان أن ممثلي الوكالة اليهودية يمنحون عجزاً شهادات هجرة "القوى البشرية الواصلة من ألمانيا هي من سيئ إلى أسوأ" كما كشفت الجمعية بعد نحو عام من وصول الحكومة النازية. "ليست لديهم الرغبة ولا القدرة على العمل، وهم يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية" (1933/12/29). وبعد عام أرسلت الجمعية إلى برلين لائحة بأسماء من لم تجد لهم مؤهلين للمجيء إلى فلسطين (1934/3/28).

هنريتا زولد (مسؤولة قسم العمل الاجتماعي في الوكالة اليهودية) اعترضت كذلك على وجود مرضى ومحتاجين بين المهاجرين. وكانت تطلب، من وقت إلى آخر، أن يعاد ترحيل بعض هذه الحالات إلى ألمانيا النازية كي لا يصبحوا عبئاً على مجالس يهود فلسطين (1934/8/19).

عام 1937، عمدت لجنة التوزيع المشتركة (منظمة اميركية تقدم مساعدات إلى اليهود المحتاجين) إلى التفاوض مع السلطات الألمانية لتحرير 120 سجيناً يهودياً من معتقل داشو. وكتب أحد رؤساء الوكالة اليهودية إلى أحد زملائه: "لا أعرف إذا كان، سياسياً، مستحياً أن يتوجه كل السجناء المحررين إلى فلسطين، فهم في غالبيتهم غير صهاينة، وقد يكون بينهم شيوعيون".

وكان "سيناتور" (العامل لدفع يهود ألمان إلى فلسطين) نبيه مكتب الوكالة اليهودية في برلين إلى ضرورة تحسين نوعية "القوى البشرية" المرسلة، وإلا قلصت الوكالة عدد التراخيص المخصصة للألمان من اليهود الألمان.

هكذا تقرر (عام 1935) أن ينال المرشحون ممن تجاوزوا 35 عاماً شهادات هجرة "شرط ألا يكون لديهم ما يشكل عبثاً على البلد"، أي أن يكون لهم مهنة. "وكل من يتعاطى التجارة أو أي نشاط مشابه لا ينال إقراراً خطياً، إلا إذا كان صهيونياً عريقاً".

وشرح اسحق غرونابوم "في فترات الخصب، يمكن استيعاب هذه الأعداد. أما في فترات القحط والبطالة فستسبب لنا بمشكلات كثيرة. يجب أن نحصل على إذن لاختيار اللاجئين الذين يستحقون العناية، مع الإجازة لنا باستنساب عدم قبولهم جميعهم".

اليهود الالمان الذين كانوا ينالون تراخيص للهجرة كـ "مجرد لاجئين" كانوا "أعداداً غير مرغوب بها"، لدى إياهو دوبكن (عضو اللجنة التنفيذية في الوكالة اليهودية). وهو كتب الى احد زملائه: "افهم جيداً الوضع الخاص للمؤسسات وراء البحار، والمهتمة باللاجئين الالمان، لكنني أريدكم أن توافقوني على أخذ القضية لا من وجهة نظر بشرية فحسب بل من حيث حاجات البلد. لذا يجب المجيء باللاجئين الذين يلون هذه الحاجات".

وقد وافق المسؤولين عن المهاجرين اليهود الالمان في فلسطين على ذلك. وكتب أحدهم الى زميل له فأفاد: "برأيي، 90٪ منهم غير نافعين هنا".

وفي مذكرة لجنة الإنقاذ في الوكالة اليهودية (1943): "هل علينا مساعدة كل من يحتاج، أيّاً تكن خصائص كل منهم؟ أم نأخذ في الاعتبار الطابع القومي الصهيوني فننقذ أولاً من يفيدون أرض اسرائيل واليهودية؟ قد يكون من الاجرام طرح السؤال بهذا الشكل، ولكن، إذا بين 50 ألفاً وجدنا 10 آلاف يستطيعون المساهمة في بناء البلد وإحياء القومية، أو إنقاذ مليون يهودي سيشكلون لنا حملاً أو ثقبلاً غير مُجدٍ، فلننقذ 10 آلاف رغم نداءات المليون الذين نرفض تسلمهم"... "علينا إنقاذ الشباب المجدي، وخاصة من خضعوا للتدريب، والقادرين روحياً على رفع شأن الصهيونية. يجب إنقاذ القادة الصهاينة المستحقين أن

تعترف لهم الحركة بصنيعهم" ... "إن عملية إنسانية بحتة كإنقاذ اليهود
الألمان، تؤذي الأهداف الصهيونية، خاصة إذا كانت الفرص محدودة
وتتسبب بكارثة كبيرة. نتحرك لصالح اليهود الألمان طالما يشكلون فائدة
لنا ويأتون مع أموالهم. اللاجئون الواصلون حالياً لا يحملون هذه الفائدة
كونهم يصلون أيديهم فارغة، ولا يملكون ما يقدمونه الى مجالس يهود
فلسطين، ولديهم ما لدى قسم كبير من اليهود الألمان: بُعد تام، وأحياناً
عداء لأرض إسرائيل، سلوك تحقيري تجاه كل ما هو يهودي وعبري" ...

"من وصلوا من طهران يظهرون كذلك أي كارثة تسببها هجرة
غير منظمة وغير انتقائية، إذ مع الرواد والقادة الصهاينة تصل مجموعات
لا رابط بينها وبين الصهيونية، بل هي مجردة كلياً من أي ارتباط
قومي". (تقرير أبوليناري هارتغلاس: تعليق على المساعدة والانقاذ).

ويرى اسحق غرونباوم أن حاجات مجالس يهود فلسطين كانت
أولوية: "الصهيونية قبل كل شيء".

وهذا التعصب أثر في تصرف البعثة الصهيونية الى مؤتمر إيفيان
(تموز/يوليو 1938) حين اجتمعت 31 دولة لمناقشة كيفية استيعاب
اللاجئين من ألمانيا النازية، وفرضت البعثة حلاً وحيداً: قبول 200 ألف
يهودي في فلسطين.

أعذر لاستشهادات طويلة كهذه، لكنها في صميم هذه المحاكمة،
إذ إن بن غوريون نفسه في لقاء مع مجلة "تايمز" قال ما يقوله مُتَّهِمِيَّ
اليوم: "عندما يقال "صهاينة" يُقصد "يهود" أيضاً".

بمجرد استعادة هذه النصوص تظهر كل الفرق بين اليهودية (كديانة
أحترمها) والصهيونية (كسياسية قومية واستعمارية أحاربها على غرار
كل القوميات الأخرى).

إضافة الى ذلك تظهر هذه النصوص غش من يرفعون اليوم جثث
ضحايا لم يريدوا إنقاذهم.

في كل هذا، أين القدح الذي قلته ضد القادة الصهاينة؟

إلا ...

إلا إذا اعتبرنا فضح الأعمال الشائنة من باب القدح.

د - من احتقار الضحايا الى تقديسهم

لم يكن الصهاينة يتخلون عن ضحاياهم بل كانوا كذلك يحتقرونهم.

و ذات يوم من حزيران/يونيو 1989، قال الكاتب يهودي هندل في التلفزيون الاسرائيلي: "لنقل ولو بقسوة: كان في البلاد عرقان. من كانوا يعتقدون أنهم آلهة، ولهم شرفٌ مميز أن يكونوا وُلدوا في ديانيا أو في حيّ بوروشوف. أنا نشأتُ في حيّ عمالي قرب حيفا، حيث كان يعيش عرقٌ أقل شأنًا: أناس نعتبرهم أقل مستوى، مصابون بتشويه جسدي، ذي حذبة في الظهر، وكانوا وصلوا بعد الحرب. وتعلمت في المدرسة أن الأبرشع ليس عملية الإبعاد بل اليهودي الذي يأتي من خلالها".

ومن هنا قول ليا غولدبرغ "هؤلاء الأشخاص بشعون، فقراء معنويًا، مرييون ويصعب حبهم" أثناء اجتماع كتاب دعا إليه بن غوريون، الذي كان يرى أن اضطهاد اليهود في بلدان كان يسيطر عليها هتلر، تمّ لأنهم لم يسمعوا في الوقت المناسب نداءه إياهم باللجوء الى فلسطين.

وتجراً عضو في الوكالة اليهودية على القول إن جداراً غريباً ارتفع بين الناجين من المجزرة والاسرائيليين بالولادة. وهو ما سماه بن غوريون حاجز دم وصمت، قلق ووحدة.

هكذا ندرك دافع جوزف بروسكوير (قاضٍ في نيويورك، ورئيس شرف في المؤتمر اليهودي الاميركي) في رسالته الى بن غوريون (1961/5/3) احتجاجاً على ادعاء بن غوريون التحدث باسم اليهودية العالمية، ورسالة المجلس الاميركي لليهودية الى كريستيان هيرتر بـ "رفض حق الحكومة الاسرائيلية في التحدث باسم جميع اليهود".

يومها أجاب بن غوريون بأنه "يهودي لا يكثرث الى ما يرويه غير اليهود" (رسالته الى اسحق كوهين في 11/4/1961).

فرايدنسون، في كتابه طريق في الرماد، قال: "بدل أن ينساقوا الى الذبح كالخراف، لماذا لم يقاوموا؟" ولكنه أصرّ من جهة أخرى على الدفاع عنهم.

إن الـ"بن غوريونيين" الذين كان يحميهم في فلسطين إنكليز يكرهونهم، لم يكونوا يدركون ماذا تكلف المقاومة داخل المعتقل. نحن الذين عشناها، منفيين الى دجلفا (الجزائر) في الصحارى (1941)، قبل بداية النفي الى ألمانيا) عندما أردنا الترحيب بوصول منفيين آخرين من الفرق العالمية منشدين: هلموا الى صدارة الحياة أمر قائد المعتقل بإعدامنا رمياً بالرصاص. ونحن ندين اليوم بحياتنا الى امتناع الجنود المسلمين عن إطلاق النار علينا، فعندهم أن رجلاً مسلحاً لا يطلق النار على رجل غير مسلح.

وبين ما تعلمناه من مقاومتنا، العقيمة انما الرمزية: إذا لم يمكننا الدفاع دائماً عن حياتنا، يمكننا الدفاع عن شرفنا. لذا لم نتميّز يوماً في معتقلنا بين يهودي (مثل برنارد لوكاش) وغير يهودي، واستطعنا أن نتفهم أخويًا وضع رفاقنا في المعتقلات الألمانية، يهوداً كانوا أم غير يهود.

بعد حرب الأيام الستة، تبدلت فجأة تصرفات القادة الصهاينة وتحول احتقار ضحايا الدياسبورا الى عكسه مع المبالغة نفسها: لم يكن المبعدون جميعهم أبطالاً، لكنهم جميعهم كانوا ضحايا.

مرة جديدة برز تفرد الضحايا اليهود وكأن موت الآخرين لا يخضع لهذا القانون.

خلال محاكمتي والحملة ضدي وضد أخي الأب ييار، كتب فرنسيس مارتنز من جامعة لوفان الكاثوليكية ("لوموند" 1996/5/21): "ليس صدفة ان غالباً ما تتسرّب كلمة "أسطورة" من اقلامهم. ومن

فرضية أن الأسطورة - بتحقيق معتقل أوشفيتز - هي أساس الرفض، يجب ان نزن كلماتنا. الحديث عن "هولو كوست" أو عن "شهداء" في حال الإبادة، يظل ناقصاً كذكر "التفصيل"، فليس في الأمر شهداء بل ضحايا. الشهداء يموتون - وأحياناً يختارون الموت - من أجل قضية ما. أما الضحايا فكلّ ذنبهم أنهم صادفوا الجلاذ.

في كلمة "هولو كوست" (وردت عند مورياك منذ 1958) استعارة ذات غنائية مضللة. ف"الهولو كوست"، في مفهوم التضحية عند العبريين، هو الحرق التام لحيوان نقي غير ملطخ. وفي تطبيق هذا المنطق على الإبادة الجماعية، يصبح هتلر متماهياً مع كبير كهنة اسرائيل، ويخفي حقيقة الإبادة الفائضة بلغة منمّقة ذات خيال جامع.

إن تقديس الجزرة (المصورة أحياناً وجهاً آخر شيطانياً لأسطورة "الاختيار") ليس أفضل من استخدامها الاعلامي.

في طريق وحدانية العذاب اليهودي، حيث كل شيء يجري وكأن عذاب الآخرين غير موجود (إذ ليس، كعذاب اليهود، مكتوباً في تدبير الله الابدي) تنقلب كلياً نزعة الصهاينة حتى تصبح كاريكاتورية كما في قول إيلي ويزل: "لماذا علينا التفكير خجولين باهولو كوست؟ لماذا لا نستعيده كفصل عظيم من تاريخنا الأبدي؟ اليوم، كل شيء يدور في فلك تجربة الهولو كوست. فلماذا نواجه الأمر بغموض؟ على التربويين والفلاسفة اليهود إعادة فتح الواقعة كمصدر فخر، واستعادتها في تاريخنا".

هذا التغيير في الاتجاه الصهيوني حصل لأسباب سياسية (حرب الأيام الستة) ولإعادة إدخال تلك الكارثة في الاستمرارية التولوجية لتاريخ الشعب المختار.

3- التناقض الأساسي بين الصهيونية وسياستها الإرهابية

هذا التناقض لدى الصهيونية تزامن وولادة الدولة الاسرائيلية: فبن غوريون، المعتبر الدين اليهودي "كارثة الشعب التاريخية" (استشهاد

ذكره عن لسانه البروفسور ليبوزيتس خلال حواراته معه في كتابه إسرائيل واليهودية) أقام عام 1948 تسوية مع اليهود التقليديين. ومع أنه كان يفضل فصل الدين عن الدولة، فرض التعليم الديني في المدارس (لتركيز فكرة أرض الميعاد)، ووافق أن تأتي قوانين الزواج والطلاق والدفن من التلمود.

ففي "قانون قضاء المحاكم الحاخامية" (قانون 5713 - 1953) ورد:
"- المادة الأولى: كل ما يخصّ زواج أو طلاق اليهود في إسرائيل، محليين أو مقيمين، هو حصرياً من اختصاص المحاكم الحاخامية.
- المادة الثانية: تتم زيجات اليهود وطلاقهم في إسرائيل بموجب القانون الذي شرّعته التوراة".

لذا استطاع شلومو آفينيري القول: "أن يكون المرء اليوم يهودياً يعني أن يكون مرتبطاً بإسرائيل" ("صنع الصهيونية الحديثة" 1981).

من نتائج هذا التقديس أن الهولوكوست أصبح حجة أساسية بحسب فكرة خلق دولة إسرائيل وسياستها.

اولاً لأن الرب إراد ذلك، ثم لأن هتلر (كما نبوخذ نصر سابقاً) كان الأداة لمعاقبة شعبه والتكفير عنه.

وهذا ما يبرر لإسرائيل اتخاذها مكاناً فوق كل قانون بشري، وخاصة تجاوز مقررات الأمم المتحدة وأحكامها.

منذ قرار تقسيم فلسطين، أعلن بن غوريون: "تعتبر دولة إسرائيل أن قرار الأمم المتحدة في 1947/11/29 باطل ولا مفعول شرعياً له". ("نيويورك تايمز" 1953/12/6) وبدأ بن غوريون نشاطه الترحيلي.

ومن نتائج ذاك التقديس أيضاً: ادعاء إسرائيل أن قوانينها متفوقة على قوانين كل الشعوب الأخرى.

والقادة الصهاينة لم يخفوا دور اللوبي الذي شكّلوه. من هنا إعلان بن غوريون: "عندما يهودي في أميركا أو أفريقيا الجنوبية يقول

"حكومتنا" بين رفاقه اليهود، فهو يقصد حكومة إسرائيل". ("إحياء إسرائيل ومصيرها" - 1954).

هكذا المؤتمر الثالث والعشرون للمنظمة الصهيونية العالمية حدد، على صعيد واجبات اليهود في الخارج، أن "على جميع المنظمات اليهودية في العالم مساعدة الدولة اليهودية في كل ظرف، واجباً غير مشروط، ولو تعارض ذلك مع سلطات دولهم. (بن غوريون: مهمات الصهيونية الحديثة وطابعها، "جيروزلم بوست" 1952/8/17 و"الوكالة اليهودية" 1951/8/8).

وما يغذي العداء للسامية، هذا المزج بين اليهودية كدين (محترم ككل دين آخر) والصهيونية (كسياسة) المؤمن تبعية غير مشروطة للدولة الاسرائيلية منصبه نفسها إله إسرائيل.

انطلاقاً من هذا التفوق المزيّف، باتت مبررةً جميع الوسائل للوصول الى غاية مقدسة.

أظهرنا (ما فضحه أيضاً فتح الملفات الإسرائيلية) أن "أرض الميعاد" كانت أرضاً محتلة، طرد منها سكانها الأصليون بالحديد والنار (كما في دير ياسين) والتبرير: إتمام الوعد المقدس، ومن يشكك بهذا الوعد يستحق الموت على يد قاتلٍ ذي حق مقدس.

والدليل: في 1948/9/16 أودع الكونت برنادوت الأمم المتحدة تقريراً وصف فيه "النهب الصهيوني الفاحش ودمار القرى"، وخلص الى ضرورة "عودة اللاجئين العرب أصحاب هذه الارض منذ قرون". وفي اليوم التالي تماماً (1948/9/17) اغتيل في القدس (داخل المنطقة التي كان يحتلها الصهاينة). أما قاتله ناتان فريدمان ييلين فأوقف وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات، ثم أعفي عنه. وعام 1960، انتخب نائباً في الكنيست.

المصير نفسه لاقاه اللورد موين (Moyne) وزير الدولة البريطاني الذي أعلن (في 1942/6/9) أن اليهود الحاليين "ليسوا متحدرين من

العبريين القدماء" وليس لهم "مطلب شرعي على الأرض المقدسة"، فاغتاله في القاهرة (1944/11/6) عضوان في منظمة إرهابية (برئاسة إسحق شامير، وفي 1975/7/2 كشفت جريدة إيفنغ ستار في أوكلند عن وجود جثتي القاتلين في مقبرة الأبطال في القدس.

وكذلك باروخ غولدشتاين (قاتل الـ29 عربياً أثناء ادائهم الصلاة داخل الحرم الابراهيمي) كرّمته مستوطنات كريات أربات في الخليل، ودُفن في ضريح فخيم، عليه عبارة "الى البطل باروخ غولدشتاين"، ويأتيه حجاج بباقات زهر، بدون أيّ اعتراض من الحكومة.

وهو هذا تماماً ما حصل للرئيس رابين: عقاباً له على محاولته إرساء السلام باتفاق يعيد الى فلسطين أراضي مذكورة في الكتاب المقدس، اغتاله قاتل "ذو حق مقدس"، يزوره اليوم في السجن متشددون بالزهور والهدايا. هكذا أصبح القتل ممارسة شائعة، بل مقدسة، في السياسة الاسرائيلية المتذرّعة بأمن المستوطنات والدولة.

حجج الأمن هذه، تشمل، كما كان يفعل هتلر، المقاومة والإرهاب. فمنذ قيام ثورة الحجارة ("الانتفاضة" - 1987/12/9) سقط 1116 فلسطينياً برصاص الجيش أو الشرطة أو المستوطنين، كما الآتي: 626 عام 1988 و 1989، 134 عام 1990، 93 عام 1991، 108 عام 1992، و 155 من 1993/1/1 حتى نهاية ايلول/سبتمبر. وبين الضحايا 233 دون السابعة عشرة (عن تحقيق ميداني أجرته جمعية "بيت السلام" الاسرائيلية لحقوق الانسان).

مصادر عسكرية أحصت نحو 20 ألف فلسطيني مصابين، والـ"أونروا" أحصت نحو 90 ألفاً. بالمقابل: 33 جندياً إسرائيلياً قتلوا منذ كانون الأول/ديسمبر 1987: 4 عام 1988، 4 عام 1989، واحد عام 1991، 11 عام 1992، و 11 عام 1993.

وسقط 40 مدنياً في جميع مستوطنات الأراضي المحتلة، بحسب كشف أعدده الجيش.

وبحسب المنظمات الانسانية، 15 ألف فلسطيني موجودون منذ 1993 في السجون وفي مراكز اعتقال الجيش.

12 فلسطينياً قتلوا في السجون الاسرائيلية منذ بدء الانتفاضة، وبعضهم في ظروف لا تزال غامضة. وتشير جمعية "بيت السلام" الانسانية الى أن 20 ألف معتقل على الاقل يعذبون سنوياً في مراكز الاعتقال العسكرية خلال الاستجوابات ("لوموند" 1993/9/12).

جاء في المجلة الشهرية الإسرائيلية "ميغار" (عدد تشرين الثاني/نوفمبر 1982): "عن معطيات وزير الداخلية يوسف بورغ أن عشرة يهود قتلوا عام 1988 على يد إرهابيين وثمانية عام 1982. في المقابل قتلنا نحو ألف إرهابي عام 1982 وتسببنا بموت آلاف السكان في بلد معادٍ (لبنان). إذا، مقابل 18 يهودياً قُضوا، قتلنا آلاف المشرّكين. وهذا نجاحٌ للصهيونية باهرٌ بل متفوق (عن ناحوم شومسكي في كتابه المثلث المشؤوم).

اغتيالات قادة منظمة التحرير الفلسطينية لا تحصى، بينها: اغتيال سعيد همام (لندن 1978)، نعيم كيدر (بروكسل 1981)، السرطاوي (البرتغال خلال المؤتمر الاشتراكي الدولي عام 1983)، وغيرهم كثيرون، وصولاً الى المحاولة الفاشلة للمخابرات الاسرائيلية في الأردن لقتل زعيم حماس.

ميليشيا بيتار المسلحة (رخص لها هتلر من 1933 الى 1938) تابعت نشاطها، فارتدت البزة والعلم مع القميص الداكن، وأصدرت نشرتها، وأعطت رخص هجرة الى فلسطين (توم سيغيف: المليون السابع). وهي تتابع عدوانها في فرنسا اليوم: عنصران منها حوكما (الثلاثاء 1998/2/10) لضربهما بعضا كرة القاعدة (بيسبول) أشخاصاً سبعينيين في معظمهم، كانوا يحضرون مؤتمراً عن التعاون مع هتلر أيام فيشي ("لوموند" 1998/2/12)، وهو حادث أعلنت حتى "هآرتز" عنصريته.

في إسرائيل، وفي مناسبة العيد الخمسين لتأسيس الدولة، عرض التلفزيون مسلسل "القيامة" في 22 حلقة، مستعيداً كل تاريخ إسرائيل. إحدى الحلقات تناولت الإرهاب الفلسطيني، وحفاظاً على الموضوعية أعطي الكلام للاجئين عرب تذكروا المجازر التي ارتكبتها الجيش الاسرائيلي بين 1967 و 1982. وكان عنوان الحلقة "بلادي" (اسم النشيد الوطني الفلسطيني). وكانت الفضيحة عند المتشددین أن الكلام أعطي للأعداء، وأنهم لا يوافقون على أي حوار. كما أظهرت صوراً من الارشيف مخيمات اللاجئين فيما كانت غولدا مائير تنفي دوماً وجود الفلسطينيين.

حلقة أخرى بعنوان "إسرائيل أخرى" عرّضت صعوبة اندماج يهود سفّرديين (طوائف يهودية في المتوسط) جاؤوا من البلاد العربية في السبعينات الى بلد أسسه أشكنازيون جاؤوا من أوروبا. وفرض وزير الإعلام ليمور ليرنا الرقابة من دون أن يشاهد الفيلم، إنما بضغط من أرييل شارون. لكن التلفزيون رفض الرقابة.

هكذا انهالت على المخرجة (رونيت وايس بيركوفيتز) تهديدات بالقتل المجهولة المصدر، منها: "سنحرقك أيتها اليسارية، المناصرة للعرب". وهو الردّ الوحيد الذي يملكه تلامذة "الرجال السود" على كل محاولة تفكير نقدية (مقال كريستوف بولتانسكي في "ليبيراسيون" 1998/4/5 ومقال مراسل "لوموند" في القدس 1998/4/6).

تماماً كما تلقيت تهديدات بالقتل غداة صدور كتابي، وبعد الهجوم الإعلامي العشوائي الذي استهدفني، وصدر الحكم الأول: انقضت ميليشيات بيتار بغزوة إرهابية على قصر العدل ضد ستة صحافيين أدخل اثنان منهم الى مستشفى أوتيل ديو.

أما ادعاء الحفاظ على أمن الحدود، فمن الطريف، إن لم يكن من المحزن، التذكير به في بلد يحتل حدود كل جيرانه، في لبنان كما في الجولان.

أیكون قدحاً فضح هذه السياسة القاتلة؟ نعم، إذا اعتبرنا قدحاً

الاعتراض على الاعمال الناشئة.

إذن ما هو القدح؟ التحدث عن الأسطورة واللوبي؟

الجواب عن ذلك سهل.

أ) تدمير الأساطير الصهيونية

"الأساطير" (كلمة طالما أغضبت مُتَّهَمِيَّ) أصبحت أوضح منذ المحاكمة التي نستأنفها اليوم. فالبروفسور زيف شترنهل (أستاذ العلوم السياسية في جامعة القدس العبرية وصاحب كتاب الأساطير المؤسسة للقومية الإسرائيلية الصادر لدى منشورات برنستون 1997) كتب في "لوموند ديبلوماتيك" (أيار/مايو 1998): "لم تنتشر كالיום إعادة طرح أساطيرنا المؤسسة".

لا أدعي فضلي في ذلك. فالحركة بدأت قبل كتابي وفي إسرائيل نفسها. لكنني فخور بمشاركتي فيها، واستمراري بالمشاركة في حركة التحرر الفكري.

ففي فرنسا، صدر الكتاب النقديّ تاريخ إسرائيل الجديد وضعه إيان غرايلشهايمر (أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار ايلان). والاب بيار أول من لفتني إليه قائلاً: "أسرع الى قراءته. إنه يثبت افكارنا". وقرأته، فلاحظت أنه يؤكد جميع تحليلاتي، حتى بأبعد من الجزء الذي أعالج ضمنه في كتابي مشكلات تاريخية (علماً أنني لم أهتم باستخدام التاريخ في تبرير السياسة).

والبروفسور غرايلشهايمر، لينشر عملاً جريئاً الى هذا الحد، كان يحتاج الى غطاء للتحدث عن عدائي الجامح للسامية في حين أتحدى أياً كان ان يجد في كتابي سطراً واحداً استخدمت فيه كلمة "يهودي" بمعنى تحقيري. لكنني أشكره على إعطائه تأكيداً علمياً للجزء التاريخي من كتابي وعلى مساهمته الدامغة في كشف النقاب عن هذه الحقيقة.

فرنسواز سميث (عميدة سابقة لدى الكلية البروتستانتية في باريس) ساهمت أيضاً في الشرح عبر كتابها الأساطير غير الشرعية. فبعدما

سَلَّمَتها كتابي، وضعت بعض الإيضاحات، وكتبت الي رسالةً (1996/12/21) قالت فيها: "لا يمكن الطعن بك، وكتأبك مسروءً بهذه الطريقة، وحتى بدون نتيهاو".

في الإطار اللاهوتي نفسه كان أندريه لودوز André Laudouze (حول كتابي: قضية إسرائيل: الصهيونية السياسية 1983) كتب: "أما بالنسبة الى الادعاء التوراتي، ففكرة "الشعب المختار" هي تاريخياً طفولية، وسياسياً قاتلة، ولاهوتياً لا تحتمل، إذ إن تفسير "مختارين" بـ"مستبعدين"، تؤدي بكل سياسة مبنية على هذه الاسطورة الى نفي الآخر ورفضه (وهو استند الى القراءة الصهيونية للكتاب المقدس لا الى روح الكتابة الحقيقة).

من وجهة نظر يهودية، ذكر الحاخام إلمر برغر (رئيس المجلس الاميركي لليهودية) خلال محاضرة ألقاها في جامعة ليدن (هولندا) وصدرت في نيويورك (1968/3/20) بعنوان "النبوءة، الصهيونية، ودولة اسرائيل" (قدّم لها أرنولد توينبي) أن "أرض صهيون لا تكون مقدسة إلا اذا عمّمت فيها شريعة الرب، وهذا لا لنقول إن كل شريعة تأتي من صهيون هي مقدسة".

وبفضحه هذا اللاهوت العاهر، خلص الى أن "دولة اسرائيل الحالية، بسبب مفهومها التوتاليتاري الذي يجعل الدولة هي كل شيء، لا يحق لها ادعاء تحقيق الزمن المسيحاني".

وهو بهذا يستعيد كلمات النبي إرميا ضد الملك الذي لم يحترم عهد الميثاق: "هكذا تقولون لصدقياً: هكذا قال الرب إله إسرائيل: هاأنذا أرد آلات الحرب التي بأيديكم والتي بها تحاربون ملك بابل والكلدانيين المضيقين عليكم من خارج السور، وأجمعهم في وسط هذه المدينة، وأحاربكم أنا بيد مبسوطة وذراع قوية وبغضب وحنق وسخط عظيم" (سفر إرميا: 4/21-5).

وأضاف الحاخام برغر: "النقطة الأهم أن إسرائيل ليست فوق القوانين بحجة أنها تتصرف كأداة لقانون رب الانسان الأعلى"

كل الأساطير التي إصطنعها القادة الصهاينة الاسرائيليون لتبرير سياستهم واغتصاباتهم، تخفي الحقائق التاريخية واللاهوتية بتنظيم إيديولوجي منظم إعلامياً.

في مقال بعنوان من الميثولوجيا الى التاريخ، ورد عن كتاب زيف شترنهل قوله: "إن الاستمرارية التاريخية الدينية شكّلت عموداً ركناً للصهيونية، بقراءة التوراة عنواناً للملكية الأرض"، كما ورد في كتاب "جذور إسرائيل".

من هنا، ولدت بعض الأساطير المؤسّسة: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وهذه دولة مثالية جديدة من عدالة وجمال وحروب "دفاعية أجريت بنقاء السلاح".

منذ عشرة أعوام عمد الباحثون الى تدمير الأساطير، وأبرزهم: بيني موريس في كتابه ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، طوم سيغيف في كتابيه "الإسرائيليون الأوّل" و"المليون السابع"، إيلان باب Pappe، آفي شلايم، وسواهم ممن يرون أن الأمر لا يتعلق بتاريخ جديد، بل بالتاريخ، إذ قبله لم تكن إلا الأساطير، كما يقول موريس.

أما الأسطورة الأكثر جموحاً: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" (منها استمدت غولدا مئير قولها إن الفلسطينيين غير موجودين وإن الصهاينة وصلوا الى صحراء) فكذبة فاضحة لم تستطع مئير نفسها مجابقتها أو تجاهل شهادة الصهيوني الكبير آشر غينسبرغ (اسمه المستعار آحاد حام أي واحد من الشعب) حين قال: "اعتدنا الاعتقاد، في الخارج، أن أرض إسرائيل شبه صحراوية، صحراء من دون زراعة، ويمكن كل من يريد أخذ أراض، أن يأتي الى هنا ويأخذ قدر ما يبتغي. عملياً، لم نجد شيئاً من هذا، فعلى امتداد البلاد يصعب وجود حقول غير مزروعة، إلا حقول رمل وجبال وعرة لا تنمو فيها أشجار مثمرة إلا بعد حراثة قاسية وتنظيف شامل واستصلاح".

أسطورة أخرى: الرحيل الطوعي للفلسطينيين الأصليين، وأظهر بيني موريس عند فتحه الوثائق أن الأمر كان مطاردة قسرية دامية

للسكان. من هنا رفض مقولة خطيئة إسرائيل الأصلية التي يتشدق بها مؤرخو إسرائيل اليوم. ففي "يديعوت أحرونوت" (1972/4/29) شهادة من Meir Pail عن مجزرة دير ياسين، أكدها شاهد عيان (مندوب الصليب الأحمر جاك دو رينيه) أن الأسطورة بل الكذبة التي خلقها بن غوريون عاشت نصف قرن على تضليل شائعات الإعلام الصهيوني، حتى كشف حقيقتها بيني موريس عند فتحه الوثائق، وجروؤ على قولها في كتابه (صدر في الولايات المتحدة عن منشورات جامعة كمبردج 1987) مما سبب له في إسرائيل طرده من منصبه في الجامعة.

وعن يوميات جوزف ويتز (مدير الصندوق الوطني اليهودي) أنه أمر عام 1947 بـ "طرد أكبر عدد من العرب من مناطقنا... أرسلت لائحة بالقرى العربية التي أرى وجوب تنظيفها من أجل تجانس المناطق اليهودية".

إن حروب دولة إسرائيل الاحتياطية (حرب السويس عام 1956 تكافلاً مع فرنسا وانكلترا، حرب الأيام الستة عام 1967 التي تم فيها تدمير الطيران المصري كاملاً في 1967/6/5 دون إعلان الحرب - كما فعل اليابان عندما أغرقوا الأسطول الأميركي في "بيرل هاربر" -، اجتياح لبنان عام 1982) جميعها جرائم ضد الإنسانية تسببت بموت آلاف الضحايا، نساءً، وأطفالاً وشيوخاً، وتم تغليفها بأسطورة: "لم يكن لنا خيار آخر".

وحرب الأيام الستة مثالاً نموذجي جعل منه الصهاينة الإسرائيليون عنوان فخر وعظمة. هنا أيضاً لم يكن أحد يشك، وخصوصاً القادة الاسرائيليون أن حياة إسرائيل لم تكن أبداً في خطر.

في 1967/6/12 أعلن رئيس الوزراء ليفي أشكول في الكنيست أن "وجود الدولة الاسرائيلية مرتبط بخيط، وإنما زالت نهائياً آمال القادة العرب في إبادة إسرائيل".

ولم يصدق أي قائد إسرائيلي هذه الأكذوبة الساذجة التي أطلقت للاستهلاك الخارجي والداخلي. وقام وزير إسرائيلي سابق (موردخاي

بنتوف) فكشف ذلك: "كل هذه الرواية المختلقة عن خطر الإبادة اخترعت وضُخمت لتبرير ضمّ أراضٍ عربية جديدة". وهذا ما أكدّه، عسكرياً، الجنرال عازر وايزمان: "لم يكن هناك أيُّ خطرٍ إبادة" والجنرال Matityahu Peled: "نظرية خطر الإبادة الجماعية المعلق فوق رؤوسنا في حزيران/يونيو 1967، وأن إسرائيل تحارب من أجل البقاء، كانت خدعة ولدت ونمت بعد الحرب".

وكتب الجنرال رايبين: "لا أعتقد أن عبد الناصر كان ينوي شن الحرب. فالفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء في 14 أيار/مايو لم تكونا تكفيان لشنّ هجوم على إسرائيل. هو كان يعلم ذلك ونحن أيضاً".

العدوان والكذب معاً أتاحا لإسرائيل احتلال سيناء. والكذب في كون الممثلين الرسميين للدولة الصهيونية ظلوا يؤكدون بأنهم لا يريدون ضمّ أراضٍ.

والاغتصاب والغزو انكشفاً في أيار/مايو 1997 عند نشر رسالة من موشي دايان أكدت صحتها ابنته يائيل (حالياً نائبة في الكنيست) تعلن أن دخول سوريا الحرب كان باستفزازٍ من إسرائيل.

وفي زاوية "بريد القراء" من دورية "الشهادة المسيحية" (1997/6/20) قال بدرو سكارون: "أسطورة صهيونية أخرى تنهار".

البروفسور إيلان غرايلشامير كشف أساطير أخرى، بينها أسطورة "ماسادا" وأسطورة الملكية الجماعية للمزارع اليهودية (وهي، برأي البروفسور شترنهل، لا تضم إلا أقلية ضئيلة من يهود فلسطين) والتي تقوم بشكل أساسي على غزو الأرض، و75٪ من المال الذي وصل البلاد لتمويلهم مصدره رأسمال خاص". وأضاف: "العهد الذهبي لرواد الصهيونية كان أسطورة في خدمة القومية، تماماً كأكذوبة المساواة داخل نقابة العمال المركزية، ذاك العملاق الاقتصادي الذي عشية الاستقلال كان يسيطر على 25٪ من الاقتصاد الوطني القومي مع تفاوت كبير في الأجور" ("لوموند" الثلاثاء 1996/5/21)، ولم يكن مقبولا في النقابة عمال غير يهود.

أسطورة أخرى: داوود وغوليات الجبار، لتصوير دولة إسرائيل داود الصغير في مواجهة العملاق العربي، في حين كان كاسحا تفوق إسرائيل العسكري منذ 1948 وكان جيشها (الهاغانا) خلال حرب 1948 يضم 60 ألف مقاتل تسلحهم بلدان الغرب والشرق في آن واحد (وخصوصاً تشيكوسلوفاكيا) ليواجهوا نحو 30 ألف جندي عربي كانوا مزيجاً من فلسطينيي الثورة الكبرى (1936 - 1939) ضد الإنكليز، ومن أحلاف عربية خليطة تفتقر الى مخطط استراتيجي مشترك.

عند اجتياح لبنان عام 1982 ظهر الغش نفسه. فإعلان تلك الحرب الجديدة الدفاعية كانت حجتها مشابهة لحجة "ليلة الكريستال" (في 7/11/1938 اغتال شاب يهودي يدعى غرينسبان دبلوماسياً ألمانيا في باريس، فكانت تلك حجة أول إبادة جماعية نازية ضد اليهود، وإخراجهم من الحياة الاقتصادية). وفي لندن عام 1982 تعرض دبلوماسي إسرائيلي لاعتداء، سرعان ما نسبته القادة الإسرائيليون الى منظمة التحرير الفلسطينية فاجتاحوا لبنان بحجة الدفاع المشروع. والجريمة كلها كانت... كذبة مختلقة.

وكشفت مارغريت تاتشر في مجلس العموم دليل أن وراء الجريمة عدواً لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبعد توقيف الفاعلين ونتائج تحقيق الشرطة أعلنت: "في لائحة الأشخاص الذين كان ينوي الفاعلون اغتيالهم: المسؤول عن منظمة التحرير في لندن، مما يثبت أن المهاجمين لم يكونوا يتمتعون بدعم المنظمة. لذا لا اعتقد أن هجوماً إسرائيل على لبنان هو انتقام للاعتداء، بل ذريعة تحجج بها الاسرائيليون لتغطية عدوانهم". والعدوان، بالفعل، كان مخططاً له. ففي 21/5/1948 كتب بن غوريون في يومياته: "نقطة ضعف الائتلاف العربي: لبنان. الهيمنة الاسلامية فيه زائفة ويسهل قلبها. يجب قيام دولة مسيحية في هذا البلد، حدودها الجنوبية نهر الليطاني" (ميخائيل بار زوهار: "بن غوريون: النبي المسلح"). وتولى أسلوب تنفيذ ذلك موشي دايان في 16 حزيران/يونيو.

عن أساليب خطل أسطورة داوود وغوليات الجبار، قال السفير الفرنسي في بيروت فترتذ بول مارك هنري في كتابه **بستانيو الجحيم**: "إنه تركيز مسلح لا سابق له. في عز الاجتياح حرّك الجيش الاسرائيلي الى لبنان نحو 100 ألف جندي، وأكثر من 1000 مصفحة (إم 60، ميركافا ثقيلة، شيفتين) وعدد مماثل من الراجمات. كانت الأرتال المصفحة مستقلة تدعمها آلاف المركبات المختلفة لتموين الفرق بالأسلحة والذخائر والوقود. وكانت المفاوز موصولة بنظام تخابر إلكتروني وصفه الخبراء بالأكثر تطوراً في العالم.

هذا الجيش خطط للسيطرة المطلقة على الأرض بدون مقاومة، وكان شبه مسيطر على الجو، فيما البحرية الاسرائيلية سيطرت على البحر. وكونها مجهزة بزوارق سريعة مزودة بأحدث الأسلحة (زوارق شربور) كانت قادرة على منع وصول أي نجدة من الخارج، وحماية عمليات الإنزال، ودعم مرامي نارها الفتاكة أثناء قصفها المدن المحاصرة مثل بيروت والدامور".

عن استخدام هذه القوة، قال راندال في كتابه **حرب الألف عام**: "طبعاً كان الإسرائيليون يفضلون التكنولوجيا الحديثة والقصف المتطور وطائرات ف16 وقنابل التحكم عن بُعد والفوسفور الأبيض والدبابات والقنابل ضد الأشخاص ومدافع زوارقهم، على الأساليب الحرفيّة للجنود اللبنانيين. وكان يفتت القلب مشهد المحروقين في جناح أحد مستشفيات بيروت، بعدما أخذ المدفعيون الإسرائيليون المعروفون بدقتهم يوزعون قذائفهم على مؤسسات تعلوها أعلام الصليب الأحمر (وحتى على الشارع الرئيسي حيث لجنة الصليب الأحمر الدولية)، فيما بائسة كانت المستشفيات الميدانية في الطبقات السفلى والمآرب. وعمد الجراحون الى استئصال أعضاء ممزقة بقنابل وقذائف مريعة استخدمها الإسرائيليون".

بقي ذبح فلسطينيي المخيمات. وعن إفادة شاهد عيان (السفير الفرنسي بول مارك هنري نفسه) أنّ "الأمر للجيش الإسرائيلي بدخوله

بيروت الغربية مع الساعات الأولى من فجر الخميس 15 أيلول/سبتمبر تضمّن أن "لن ندخل مخيمات اللاجئين، لأن تمشيط المخيمات وتنظيفها ستتولاها ميليشيات حزب الكتائب وفصائل الجيش اللبناني". والجيش اللبناني "يمكنه، بناءً على طلبه، الدخول حيثما كان في بيروت".

وفعلاً، بحسب تقرير كاهان، كان دخول ميليشيات الكتائب الى المخيمات تقرر في اتفاق بين وزير الدفاع آريل شارون والجنرال دروري خلال اجتماعهما في الثامنة والنصف عشية الهجوم. ونهار الخميس أحكم الجيش الاسرائيلي الطوق على منطقة المخيمات، ما لاحظناه عينياً ونحن نغادر قصر الصنوبر".

لجنة كاهان (المتساهلة التي كلفت التحقيق في صبرا وشاتيلا) عزّت سبب المجزرة الى إهمال أو جهل للوقائع، وطلبت معاقبة المسؤولين علي ما سنسميه مضطرين جريمة ضد الانسانية: إبعاد القائدين المسؤولين عنها آريل شارون ورافائيل إيتان.

إبعاد؟ ها هو شارون اليوم وزير الخارجية القوي في حكومة نتنياهو، ولا يقل مركز إيتان شأناً عنه في الوزارة نفسها. و... أنا هو من قام ب... قدح هذه الأعمال الشائنة.

فترتدّ، صرحنا أنا والأب لولون والقس ماتيو ("لوموند" 1982/6/17) أن "العدوان على لبنان كان من ضمن منطق الصهيونية السياسية"، وقاضتنا الـ "ليكرا" أمام المحاكم التي ردّت دعواها ثلاثاً (الابتدائية والاستئناف والتمييز) وحكمت عليها بالمصاريف.

ماذا يبقى الآن من كل هذا القدح؟

يبقى ما قاله كتاب وسينمائيون أخرجوا الأساطير المؤسسة للقومية الاسرائيلية كما يقول البروفسور زيف شترنهل. فبين أفلام تجتاحنا أسبوعياً في التلفزيون وفي الصالات، ركزت على "الهولوكوست" و"الإبادة". واتهمت لأنني نعت تلك الأعمال بـ"التافهة" و"امتهان تجارة الإبادة".

مع أنني استعرتُ التعبيرين من فيدال ناكيه. ففي مجلة "Esprit" (نيسان/أبريل) 1979 وفي مقاله "قتلة الذاكرة" كتب: "إنه وهمٌ رديء. ورقم 6 ملايين قتل يهودي في نتائج نورمبرغ ليس مكرّساً ولا نهائياً". ورفض "استخدام الطبقة السياسية الاسرائيلية تلك المجزرة الكبرى بشكل يومي لا تعود معه تلك الإبادة اليهودية حقيقة تاريخية فعلية بل أداة ابتذال لشرعنة سياسية، ومناسبة للسياسة والتجارة". وكان هو صاحب تعبير "امتهان تجارة الإبادة"، صناعة قال عنها ليون جييك عام 1981 أن "لا صناعة توازيها".

وأذكر أن مشروع استمرار التذكير بالإبادة نال عام 1985 من بيغن 850 ألف دولار لكونه "مشروعاً ذا فائدة قومية" ("وكالة الأنباء اليهودية" (1986/6/20) وكذلك صحيفة "اليهودي" (نيويورك 1986/6/27).

وعن الهولو كوست قال آلان فيدالي "ليس ماركة مسجلة، ولا صندوقاً تجارياً" (مقاله "الهولو كوست": أضراره ومنافعه" -1990 مجلة Sud-Ouest 1990/10/23)، وقال آلان فيكلرو: "يعتبر كلود لوزمان أنه ملتزم الإبادة الحصري، باختراعه تحديداً جديداً للعداء للسامية: المعادي للسامية هو من لا يخضع لما جاء في هذا الفيلم الفريد. إن هذا تقديس فظ ومقرف. ولو كان لدى الـ "نوفيل أوبسرفاتور" ذرة إحسان، لما دعمت ذاك الرأي (في عددها 1991/1/31).

ورأى زفيتان تودوروف أن "... "الإبادة" فيلم عن الكراهية، مصنوع من الكراهية ويلقن الكراهية" (كتابه مواجهة التطرف 1991).

هكذا، هل يكون فيدال-ناكيه وفنكلرو قاذحين ومعادين للسامية؟

ب- نزع القناع عن اللوبي الصهيوني

أنا أيضاً، بحسب مُتَّهَمِيٍّ، لم أذمَّ أشخاصاً فقط، بل مجموعات إثنية أو روحية، باستخدامي تعبير "اللوبي الصهيوني".

قبل استخدام التعبير (لم يكن منتشرًا بعد) عبّر عنه واضحاً، في يومياته، مؤسس الصهيونية السياسية تيودور هرتزل في رسالته الى سيسيل رود: "خلال خمسة مؤتمرات، ولدت منظمة تضم آلاف الجمعيات في العالم كله. والصهاينة يخضعون لأمر واحد من منشوريا الى الارجننتين، من كندا الى رأس الرجاء الصالح الى نيوزلندا. أكبر تجمع لمؤيدينا هو في أوروبا الشرقية. من خمسة ملايين يهودي في روسيا، 4 ملايين يؤيدون حتماً برنامجنا. لدينا منظمات في كل اللغات المتحضرة. وضعنا متطلباتنا على نحو لا يمكن لأي حكومة أن ترفضه، حتى حكومة روسيا. عام 1898 استقبلوني في القدس مع أربعة من معاوني كمثل للصهيونية، ورفعت الى السلطان مذكرة".

وهو بالفعل خلال مقابله السلطان عبد الحميد ليشترى فلسطين حدّد دور مجموعة الضغط الخاصة به: "فليعطنا السلطان هذه القطعة من الأرض، وفي المقابل نعيد تنظيم أمواله ونجبر له الرأي العام في كل العالم" (1896/6/8).

إذاً ما يحدد دعائم الصهيونية الأساسية: المال والإعلام.

ويضيف: "استطعت التأثير على الصحافة الأوروبية في لندن، باريس، بون، فيينا، بطرح القضية الأرمنية من وجهة نظر مناسبة للاتراك" (1896/6/21). وهو لام برنار لازار حين قام في باريس يدافع عن حق الأرمن، وتالياً يُفقد المشروع الصهيوني أحد أوراقها الراجعة: كسب ودّ السلطان بدعّمه في القضية الأرمنية" (1896/5/7).

كان هرتزل يروج لقدرة اللوبي: "لدينا أصدقاء مسيحيون كثر في انكلترا، في الكنيسة وفي الصحافة، ووعّسَدنا 37 نائباً في مجلس العموم بدعّم الصهيونية".

كلامه مع السلطان كان واضحاً: تبيعي فلسطين، أعيد تنظيم ماليّتك، وأدفع ديونك، وأعيد تلميع صورتك بتحكّمي في وسائل الإعلام. ووعد بنشر الأسلوب عالمياً من فلسطين الى الارجننتين: "سأدعو بعض الاشخاص الى لقاءني، وأستحلفهم التكتّم وأطلعهم على

المخطط". (1895/7/12).

"الاستملاك الطوعي ينفذه عملاؤنا السريون... ولن نبيع إلا إلى يهود. بالطبع لن نفعل ذلك معلنين أن عمليات البيع الأخرى غير صالحة. وإن كان هذا لا يتعارض مع العدالة بمفهوم العالم المعاصر، قوتنا تكفي لتخطي هذه الحدود". (1895/6/12).

في أميركا الجنوبية مثلاً "وقبل أن يفهموا إلى أين نهدف، ننال تنازلات كثيرة مقابل الوعد بقرضٍ أقل من 1٪" (1895/6/12).

بعد تأسيس دولة إسرائيل، حظي هرتزل بتلميذ مثالي: بن غوريون الذي أعطى اللوبي العالمي حجمه السياسي. ففي "جريدة اليهودي" (1961/1/9) كتب: "عندما يستعمل يهودي في أميركا أو في أفريقيا الجنوبية أمام رفاقه اليهود كلمة "حكومتنا" فهو يعني حكومة إسرائيل. والشعب اليهودي في أي دولة من العالم، يعتبر السفير الإسرائيلي ممثله الشخصي".

خلال المؤتمر الثالث والعشرين للمنظمة الصهيونية العالمية (1951) لم يكتفِ رئيس الدولة الإسرائيلية الأول بن غوريون، بإعلان أن "على الصهيوني أن يأتي إلى إسرائيل مهاجراً" بل أوجب على المنظمات الصهيونية في الدياسبورا "أن تساعد الدولة اليهودية في كل ظرف ومن دون شرط، ولو كان هذا الموقف يتعارض مع السلطات حيث يقيمون" ("مهمات الصهيونية الحديثة وخصائصها" - "جيروزلم بوست" (1952/8/17).

وفي المؤتمر اليهودي العالمي، احتج معارضون أظهروا أن هذا المبدأ للصهيونية العالمية قد يثير العداء للسامية. ومذاك وقفت الصهيونية إلى جانب إسرائيل من دون شروط.

مثلاً: عند اجتياح لبنان 1982، أعلن إيلي فيزل: "بصفتي يهودياً أؤتضامن كلياً مع ما حصل في إسرائيل، لأن ما تفعله إسرائيل إنما تفعله باسمي أنا أيضاً". (كلمات مغرب 1982).

وعام 1990، أعلن حاخام فرنسا الكبير جوزف سيتروك في القدس أمام رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اسحق شامير: "كل يهودي فرنسي ممثلٌ لإسرائيل. ثقوا بأن كل يهودي في فرنسا يدافع عما تدافعون أنتم عنه" (الاذاعة الاسرائيلية - الاثنين 1990/8/9). وأعيد نشر هذا الكلام في "لوموند" (12 و 13/8/1990) وفي الصحيفة اليومية للتجمع اليهودي في فرنسا (Jour J - 12/8/1990) مضيضة إليه: "ليس في ذهني أدنى فكرة عن تبعية مزدوجة".

إحدى التهم التي سبقت ضدي على أنها دليل لتمييز عنصري، استخدامي عبارة لوبي صهيوني أو لوبي إسرائيلي، مع أن استعمال هذه العبارة قديم، وردت في قانون الكنيست (1952/11/24) عن "المنظمة الصهيونية العالمية" (عضو خارجي لدولة إسرائيل)، إذ جاء في مادته الخامسة: "تعتمد دولة إسرائيل على مشاركة كل اليهود والمنظمات اليهودية في بناء الدولة" (الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل - القدس 1953 - 1954).

وفي قرار جديد للكنيست عن المبادئ الأساسية لبرنامج الحكومة، نصّ المقطع 59 من الحكم التشريعي: "اتفاقاً مع المنظمة الصهيونية العالمية، وبحسب اتفاق بين الحكومة واللجنة التنفيذية الصهيونية، تمنح الحكومة دعمها الشرعي للحركة الصهيونية، وتطالب بتحقيق أهداف الصهيونية: المساهمة المادية الطوعية، انتشار اللغة العبرية، تطور حركة الرّواد، انتشار الهجرة والإقامة، دفع الرساميل إلى إسرائيل، مواجهة كل محاولة لإنكار أن اليهود يؤلفون شعباً".

هذا اللوبي، في الولايات المتحدة، يتمتع بالشرعية الرسمية.

ففي مقالة عنوانها "وزن اللوبي المناصر للإسرائيليين" سماه مراسل "لوموند" في واشنطن "السفارة الثانية". وهو يمسك بالأمور مع أن أعضائه (55 ألفاً) لا يمثلون سوى 1٪ من التجمع اليهودي الأميركي الذي يضم خمسة ملايين.

ومؤخراً قامت مجلة رجال الأعمال بتصنيف اللوبي الإسرائيلي

ثانياً في تراتبية الثروات الاميركية، أي انه يحل قبل اتحاد النقابات وفوق المجموعات الضاغطة الأخرى التي تؤلف الرأسمالية.

مثال على هذه القوة: أجرى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ السيناتور فولبرايت تحقيقاً عن اللوبي لخصه خلال لقاء معه في محطة CBC (1973/10/7) بقوله: "الاسرائيليون يراقبون سياسة الكونغرس ومجلس الشيوخ". في الانتخابات التالية، خسر مقعده.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1976 قام ناحوم غولدمان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي) بزيارة الى واشنطن قابل خلالها كارتر ومستشاريه فانس وبريچنسكي، وفاجأ إدارة كارتر بنصيحة غريبة: "كسر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة" (مجلة "شترن" - نيويورك 1978/4/24).

وكان غولدمان (الذي كرّس حياته للصهيونية) يعتبر اللوبي "قوة مدمرة" و"حاجزاً كبيراً أمام السلام في الشرق الأوسط".

بعد ستة أعوام على لقاء واشنطن، أكّد المستشار سايروس فانس ما كان قاله غولدمان حول "كسر اللوبي"، وأضاف: "لكن الرئيس ووزير الخارجية أجاباه بأنهما لا يملكان السلطة لذلك" (حديث فانس الى إدوارد تيفنان - كتابه "اللوبي" 1987).

في فرنسا وحده الجنرال ديغول تجرأ على القول "في فرنسا لوبي اسرائيلي قدير يمارس تأثيره خاصة في الأوساط الإعلامية". هذا التصريح يومها أثار فضيحة. لكنه يتضمن جزءاً من حقيقة ما زالت راهنة. (فيليب ألكسندر: "الانحياز الاسرائيلي" Le Parisien Libéré 1988/2/28).

أثناء الحرب ضد العراق (1990) كتب الوزير الديغولي السابق والأستاذ الجامعي اليوم آلان بيرفيت: "مجموعتنا ضغطت قديرتان تدفعان الولايات المتحدة الى إطلاق شرارة الحرب:

1- "اللوبي الاسرائيلي": فاليهود الاميركيون يلعبون دوراً رئيسياً في الجهاز الإعلامي الأميركي. والتسوية المستمرة بين الرئيس

والكونغرس تدفع بالبيت الابيض الى مراعاة مطالبهم.

2- "لوبي الأعمال"، إذ إن الحرب قد تنعش الاقتصاد مجدداً،
وتعيد الازدهار الى أميركا" (الـ"فيغارو" 1990/11/5).

وفي جريدة "ول ستريت" (1987/6/24) جاء: "لا نُقلِّلُ من
التأثير السياسي لدى لجنة الشؤون العامة الاميركية الاسرائيلية، فبحجم
موازنتها ازداد أربعة أضعاف من 1982 الى 1988 (من مليون و600 ألف
دولار عام 1982 الى 6 ملايين و900 ألف دولار عام 1988)".

في فرنسا، تمارس الضغوط بأساليب أقل رسمية انما فاعلة.

مثلاً أعلنت الصحافة في 1996/4/30 (بما فيها الـ"Humanité") أن
هنري هادجنبرغ "رئيس المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في العالم
طلب" أن تتخذ كنيسة فرنسا موقفاً من كتاب روجيه غارودي ومن
الدعم الذي يبديه تجاهه الأب بيار".

وسرعان ما انصاعت السلطة الكنسية، فأصدرت بياناً في 29
نيسان/أبريل يأسف "لوقوف الأب بيار الى جانب روجيه غارودي".
وأبدى هادجنبرغ رضاه من موقف كنيسة فرنسا التي "همّشت" الأب
بيار. في اليوم نفسه دان مكتب الـ"ليكرا" الأب بيار "لأنه يواصل دعمه
روجيه غارودي" وأكثر: رأى المكتب أن كان على كنيسة فرنسا
التماس المغفرة من الصهاينة بسبب تصرفها إزاء اليهود خلال نظام
فيشي.

وكان طبعياً من الكنيسة لا أن تعترف فقط بمشاركة آلاف
المسيحيين في المقاومة وحماية أعداد كبيرة من المقاومين واليهود من المحتل
النازي، بل أن تعترف الأسقفية بذنب دفع الكاثوليك الى التعاون، حين
تمثل الأساقفة الفرنسيون بالأساقفة الألمان في رسالتهم الرعوية
(1936/12/24) بدعوة الكاثوليك الى دعم هتلر: "أدرك أدولف هتلر في
الوقت المناسب تضخم البولشفية... ويعتبر الأساقفة الألمان أن من
واجبهم مساندة قائد الرايخ في معركته".

وفي 17/3/1937 دان البابا العنصرية في رسالته البابوية من دون أن يخلّ بالمعاهدة البابوية الموقعة مع هتلر. وعام 1940 خلال مؤتمر الأساقفة الألمان في فولدا حضّت الاسقفية الألمانية مجدداً وبالاجماع على دعم الفوهرر في هذه المعركة القاسية.

وحذت الاسقفية الفرنسية حذو الألمانية، فهذا كبير الأساقفة الفرنسيين يقول في 20/12/1940: "لنحمد الله أنه اعطانا هذا القائد" (بيتان). وفي 24/7/1941 أصدر الكرادلة والمطارنة (إلا الكاردينال سالييج في تولوز) بياناً دعا بوضوح الى التعاون مع هتلر: "نشجع المؤمنين على ألا يخافوا من التعاون".

ومن حسن الحظ، لم يتجاوب ملايين المسيحيين مع هذه النداءات. ففي الصحيفة السرية "دفاع فرنسا"، كتب كاهن فرنسي (1943/7/5): "كان لرجل الدين عامة في الرعايا، ومنذ ثلاث سنوات، نفس ردود الفعل الشريفة التي كانت لدى الأكثرية السليمة من السكان. فهذا الاحتكاك المباشر مع شعب فرنسا أساء، مع الأسف، الى أصحاب المقامات في الكنيسة. فمن المأساوي في بلادنا أن يتصرف رجل الدين منفصلاً عن الشعب الذي أعطيت اليه مهمة قيادته".

ولم تكن تلك مأساة فرنسية فقط. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1946، كتب الكاردينال الاميركي سبيلمان في مجلة "كوزموبوليتان" أن "الشيوعية تحريضٌ ضد كل من يؤمنون بأميركا وبالله"، وهو الذي ذهب الى الفرق الاميركية في الفيتنام قائلاً للجنود: "أنتم جنود الله".

بالعودة الى فرنسا: لم يكن يحق للأساقفة طلب الغفران باسم الكنيسة، فكهنه الرعايا والمؤمنون الكاثوليك غير المتعاونين هم أيضاً جسمُ الكنيسة. على كل حال، لم يطلب اليهم أحدٌ طلب هذا الغفران الـ"ليكرا" لأن كل المسؤولين أصبحوا في عداد الاموات.

وفي فرنسا كان للوبي اليهودي نفسه قدرة تطويع رئيس الجمهورية وفق السياق التاريخي لحكومة فيشي.

فالجنرال ديغول كان يرفض كل شرعية لمثلي حكومة فيشي، غير معتبر إياهم دولة "أعلنتُ عدمَ شرعيةِ نظام كان تحت رحمة العدو" ... "هذه ليست حكومة فرنسية مستقلة" ... "هتلر هو الذي خلق فيشي" ("مذكرات ديغول").

وفي 14/7/1995، وتحت تأثير حانخام فرنسا الأكبر نال الصهاينة من رئيس الجمهورية تكديماً مزدوجاً للجنرال ديغول: عن حكومة فيشي وعن موقف الشعب الفرنسي: "دعم الفرنسيون والدولة الفرنسية جنوناً المحتل الاجرامي" معترفاً بفيشي كدولة فرنسية وجاعلاً من الشعب الفرنسي متعاوناً.

في اليوم التالي، أعلن المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا ارتياحه لتراجع فرنسا، ولاعتراف السلطة الفرنسية العليا باستمرارية الدولة الفرنسية بين 1940 و 1944.

الجنرال ديغول (في مذكراته) لم يكن هذا الإحتقار لشعب فرنسا: "غالبية الشعب الفرنسي الساحقة رفضت نظاماً فرض بالعنف والخيانة، ورأت في سلطة فرنسا الحرة التعبير عن إرادتها وأمنياتها". وأضاف أن الدليل كان هبوب أهل باريس: "أربعة أعوام من القمع لم تستطع تقليص روح العاصمة، والخيانة لم تكن إلا رغبة طفت على سطح جسم بقي سليماً" ... "ولم يتنكر شعبنا لنفسه حتى في أحلك الاوقات".

لو كانت فيشي دولة شرعية، لكان ديغول "فاراً" (كما أسمته حكومة فيشي) وكنا نحن المقاومين جميعنا "خونة وإرهابيين".

وإذا كانت كلمة لوبي معيبة، أستغرب ورودها في دليل اليهودية الفرنسية الذي نشرته شخصيات مثل السيدة أورلندا هادجنبرغ وورد فيه صفحة 74: "التجديد اليهودي، الذي أسسه هنري أدجنبرغ عام 1971، أراد زرع نظام اللوبي في فرنسا".

وقراءة هذا الدليل وحدها، تكشف لنا توجُّه هذا اللوبي. ففيه:

ص 80: "اليهود، في غالبيتهم الساحقة، مقبولون في إسرائيل بدون

شروط. ولكل حزبٍ سياسيٍّ إسرائيليٍّ فروعٌ في فرنسا".
ص150: "في الهجوم على إسرائيل، هجوم على علة وجود اليهود في فرنسا".

ص91: "في فرنسا ممثلون لمنظماتٍ يهوديةٍ أنشأها في أميركا عام 1960 أثرياء يهود ألمان استقروا في الولايات المتحدة: اللجنة الأميركية اليهودية".

ص92: "خلال أعوام طويلة، ظل "الوصل" ممسكاً بشؤون اليهود الغربية، ويقدم دعماً مادياً".

ص74: "غنم تيار "التجديد اليهودي" في سنوات قليلة جمهوراً كثيراً، بفضل دعم شخصياتٍ إسرائيلية (خصوصاً Avi Primor)".

ص82: "هكذا لا يستطيعُ مجموع المنظمات العيش من دون مساهمة الوكالة اليهودية المالية المنبثقة عن منظمة الصهيونية العالمية. وليست سفارة إسرائيل غافلة عن التطور الداخلي للمجتمع. وأثبتت آخر الاختبارات ضرورة تمسك المؤسسات اليهودية باستقلاليتها التامة، لتفيد من دعم الدولة الاسرائيلية بشرياً ومالياً".

ص62: "المبالغ التي جمعتها الحركة اليهودية تتوزع بغير تساو بين دولة إسرائيل ومجتمع فرنسا اليهودي. وهي مبالغ أتاحت لـ"الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد" إحكام سيطرته على معظم المؤسسات اليهودية في فرنسا".

ص74 - "هل تشهد الاستحقاقات السياسية المقبلة ظهوراً سياسياً جديداً للحركة اليهودية الفرنسية؟ السؤال يبقى معلقاً، لكن أحزاباً سياسية لم تنتظر، فخلقت خلايا في الأوساط اليهودية: "اليهودية والحرية" (في حزب الإصلاح من أجل الجمهورية) أو "الاشتراكية واليهودية" (في الحزب الاشتراكي)".

لا أظن هذه النصوص تستدعي أي تعليق. ففيها كل شيء: الاعتراف بوجود اللوبي، وبتموله الاجنبي، وبالتسلل الى كل الاحزاب،

وبالتصويت اليهودي. يبقى التذكير بأن هذا اللوبي (القوي في تسيير المجتمع وخصوصاً السلطة السياسية أو الاعلامية) لا يمثل، كما يقر تيو كلاين، إلا عُشر اليهود في فرنسا. ذلك أن يهود فرنسا في أكثريتهم الساحقة ليسوا ممثلين بهؤلاء الأشخاص، ولا مسؤولين عن حقارتهم. والمأساة أن المكانة الذي تحتله هذه الأقلية تثير بتحركها موجة عداة للسامية تضطرنا الى محاربتها.

بمجرد الحديث عن اللوبي الصهيوني يُسبب تهمة القذح. والقادحون المعادون للسامية (منذ حدّد مضمونها هرتزل وبن غوريون) كثيرون قبلي وغالباً بارزون، بينهم مثلاً ناحوم غولدمان (رئيس المؤتمر اليهودي العالمي)، الجنرال ديغول، آلان بيرفيت، وحتى هادجنبرغ، وجميعهم، مثلي، يطالهم "الحكم" الذي طالني.

الفصل الثاني

**من يخفّ من شأن جرائم هتلر؟
أمن يضعونها في إطار تاريخ اليهود؟
أم في إطار التاريخ العام؟**

ملاحظة تمهيدية:

قبل الدخول، ولو إيجازاً، في الأرقام، أكرّر تشديدي على ما تظاهر متهمي بأنه لم يبلغهم، مع أنني ذكرته غير مرة في كتابي: "جوهر الأمر ليس إحصاء عدد الموتى... حتى لو لم يكن بينهم سوى بريء واحد، يهودي أو غير يهودي، كانت تلك جريمة بحق الإنسانية".

ولتشديدي على هذا الأمر دافعان:

(1) إذا كان عدد الضحايا (مليوناً كان أم عشرة ملايين) لا يخفف من فظاعة الجريمة ولا يضيف شيئاً عليها (بالنسبة إلى الجلال إن لم يكن بالنسبة إلى الضحايا)، فلماذا إذاً هذا الإصرار على تكريس أحد هذه الأرقام: ستة ملايين؟

(2) ليس جدالي حول صحة هذا الرقم أو ذاك (فأنا في ذلك أستند إلى الاختصاصيين وأكرر تقديرات أكثرهم ثقة مثل رايتلينغر Reitlinger أو هيلبرغ Hilberg) بل أعترض فقط على اتخاذ هذه الأرقام المحرمة منطلقاً لاستغلال سياسي.

القسم الأول: ملاحظة حول مثالية محاكمة نورمبرغ

يتهمني بالتخفيف (!) من هول جرائم هتلر مَنْ ليسوا يشيرون الى أن تلك الحرب خلّفت خمسين مليون ضحية، وبذلك هم الذين يخففون من جرائم هتلر. فهذا أنا آرندت (Annah Arendt) في كتابها آيخمان في القدس (ص 431) هي نفسها تقول: "بالنسبة للاتهام، كانت تلك أكثر المذابح وحشية في تاريخ اليهود". أو ربما مُتَهَمِيّ يفكرون كما يرغبون في شأن مذابح صبرا وشاتيلا إذ قال: "قوم غير يهود قتلوا قوماً غير يهود، فما شأننا بذلك؟" ويعتقدون أن ليس من تاريخ عام يكون فيه الناس أجمعين معنيين به ومسؤولين عنه.

هكذا تكلم الصهيونيون أنفسهم عن أكبر عملية إبادة في التاريخ، وهذا صحيح في تاريخ اليهود لا في التاريخ العام الذي، للأسف، لا يبدو مهماً لديهم. واللافت أن هذا لم يحصل حتى في نورمبرغ، إذ يشير المحامي فارو (Varaut) في كتابه محاكمة نورمبرغ أن "من أصل 115 صفحة مخصصة لعرض الجرائم العام، سبع فقط خصّصت لاضطهاد اليهود" (ص 379). وفي هذا الاتجاه نفسه يذهب أعمق تحليل للمحاكمة قام به مَنْ كان قاضياً في نورمبرغ: رجل القانون الكبير دونديو دو فابر (Donnedieu de Vabre)، وسوف نذكر لاحقاً مطالعته التي ألقاها حول هذا الموضوع على منبر كلية الحقوق في باريس.

الى هذا، عمدت وسائل الإعلام، منذ خمسين سنة، الى تضخيم عدد الضحايا اليهود، بشهادة رايتلنغر في الحصيلة المؤثرة التي خرج بها (ص 459 من كتابه "الحل النهائي" - 1953): "أعلى رقم في تقديراتي، ما زال بعيداً عن الستة ملايين، الرقم الذي حصّد إجماعاً. وهذا الفارق، مليون ونصف المليون، أضيف بدون أية علاقة مع حقيقة الوقائع". ويضيف (ص 500): "إذا بحثنا في أمر أولئك الضحايا وجدنا أن أكثر من ثلث اليهود المفقودين في أوروبا لم يموت من التعذيب الجسدي المباشر، بل من الأشغال الشاقة والأمراض والجوع وفقدان

الاسعافات... وأرقام معتقل أوشفيتز، رغم مدلولها الرمزية، تشكّل أقل من خمس عدد الضحايا". ويقول في مكان آخر (ص480): "بات العالم يشكّ في الأرقام المتلاعب بها، وصار رقم الأربعة ملايين (في أوشفيتز) مهزلة. والإحصاءات الروسية أصرت بعناد وثبات على أن الذين ماتوا في أوشفيتز لا يتجاوزون المليون".

والأبحاث اللاحقة التي قامت بها "الجماعة العلمية"، وخصوصاً أبحاث بولياكوف، وهيلبرغ، وبيداريدا وبريساك أكدت حذر رايتلينغر وهشاشة الستة ملايين رقماً محرمًا لا يُمس.

فهذا، مثلاً، بولياكوف (الخبير الفرنسي في البعثة الفرنسية الى نورمبرغ) يقول في كتاب الكره (ص 383): "لا نظننا نخطئ إذا افترضنا أن المحكمة الدولية لكبار مجرمي الحرب هي نفسها وراء هذا الرقم، وهي التي نشرته بهذا الاتساع، بدليل ما ورد في حكمها صفحة 266: "إن أدولف آيخمان، الذي عهد إليه هتلر ببرنامج الإبادة، قدّر أن هذه السياسة سببت موت ستة ملايين يهودي، بينهم أربعة ملايين قضوا في معسكرات الإبادة". صحيح أننا لا نجد تحديداً لمصدر هذه المعلومة، ولكننا من محضر الجلسات نستنتج أن المحكمة استندت الى شهادتين غير جديدتين، من فيلهلم هوتل (Wilhelm Hottl) وديتر فيسليسن (Dieter Wisliceny) اللذين أكدا الحصول على هذا الرقم من آيخمان. هكذا يمكن الشك في هذا الرقم، وردّه لافتقاده الحجة".

وحول العدد الإجمالي للضحايا اليهود، يضيف بولياكوف في كتابه: "حين المنشورات المخصصة للحرب الأخيرة، ومنشورات أخرى كثيرة صادرة في مختلف البلدان، تتطرق الى الاضطهادات العرقية، تذكر رقم الستة ملايين يهودي أبادهم النازيون، إنما لا ترفقه بأية حجج أو إحصاءات تؤيده. فمن أين أتى إذا هذا الرقم وكيف نصدّقه؟".

يشرح بولياكوف (صفحة 388) كيف بلغ هذا الرقم الستة ملايين.

استناداً الى تحليل بولياكوف (اعتمده راوول هيلبرغ واستشهد به بيداريدا)، إذا كان صحيحاً أن محكمة نورمبرغ تبنت تسبب سياسة الإبادة بموت ستة ملايين يهودي، بينهم أربعة ملايين في المعسكرات، وإذا طرحنا، مثلاً، في معتقل أوشفيتز ثلاثة ملايين من أربعة، كيف نحصل على ستة ملايين إذا لم نؤكد أن $6=3-6$ حتى لو لم نأخذ في الاعتبار أرقاماً تخفيفية في المعسكرات الأخرى؟

مفتاح هذه العملية الصعبة مع بولياكوف إذ يقول: "الطريقة الثانية التي طبقها خبراء الديموغرافيا اليهودية (وعلى الأخص الاقتصادي والاحصائي النيويوركي جاكوب ليستشنسكي) تقوم على مقارنة أعداد الشعب اليهودي قبل الحرب وبعدها في مختلف البلدان الأوروبية. بهذه الطريقة توصلت منظمات يهودية دولية، منذ 1945، إلى الرقم نفسه دائماً: ستة ملايين. من هنا، وإزاء فقدان بيان إحصائي دقيق، يمكن قبول ذاك الرقم على أنه الأرجح، حتى لو تكوّن من عناصر مشكوك بها".

هكذا حصل "المؤتمر اليهودي العالمي" على رقم الستة ملايين، لمجرد مقارنة "أعداد الشعب اليهودي في مختلف البلدان الأوروبية قبل الحرب وبعدها"، أي بدون اعتبار الهجرات.

هذا هو إذاً أصل المبدأ بتكريس هذا الرقم الذهبي.

هل سقط في روسيا 17 مليوناً أم 20 مليوناً كما يدّعي السوفييات؟ هل أعدم 70 ألف اشتراكي فرنسي بالرصاص كما يدّعي حزبهم، أم 35 ألفاً كما يذكر الجنرال ديغول في مذكراته؟ هل سقط في الحرب 60 مليون ضحية أو 50 مليوناً كما يؤكد البابا؟ كل هذه الأرقام قابلة للمناقشة، إلا رقم الستة ملايين كما كرسته الصحافة والكتب المدرسية والموسوعات.

هنا، وكما كررتُ مراراً في كتابي (ص 159)، لستُ إلى استرسال في إحصاء عدد الموتى. بل قلتُ مرتين (ص 159 و 247) إنَّ "قتل بريء واحد، يهودياً كان أم غير يهودي، جريمة بحق الإنسانية".

فجوهر المسألة هنا ليس أن الجريمة أكبر أو أصغر إذا قُتِلَ تسعة ملايين يهودي (كما ورد في فيلم آلان رينيه الليل والضباب) أو يهودي واحد. ما أشجبه في كتابي هو الاستغلال السياسي والمالي لكل الأساطير المضخمة: من فكرة الأرض التي وهبها الله لشعب مختار واحد على حساب الشعوب الأخرى، إلى الاستغلال الحسائي الذي لم يُفِدْ فقط في التعويض عن الضحايا (وهو أمر عادل) وإنما - كما يقرّ ناحوم غولدلمان في سيرته الذاتية (ص286) - أفاد أيضاً في خلق البنى التحتية لدولة إسرائيل.

ما مسّ شرفي، أن يُنسَبَ إليّ إنكار هذه الجرائم بحق الانسانية. فكتابي لا ينفك يشجب مخطط هتلر الفظيع (ص62 و251) ووحشيته (ص97)، وجرائمه المريعة التي لا ينفعها أي كذب لكشف شناعتها (ص135). فبعد أن وصفت الظروف المريعة التي تسببت بعشرات الألوف من الضحايا، استنتجت: تلك كانت سيرة الشهداء المهجّرين اليهود والسلافيين، ووحشية أسياد هتلريين كانوا يعاملونهم عبيداً ليس لهم أية قيمة إنسانية (ص257). وأضيف: لا يمكن التقليل من هول هذه الجرائم ومن عذابات لا توصف، كابدها الضحايا (ص257)... ثابت أن اليهود كانوا أحد أهداف هتلر الأولى في نظريته العرقية القائمة على تفوق العرق الآري (ص152).

كنت دوماً أعتبر مناهضة السامية جريمة يعاقب عليها القانون بحق، وأطلب من العدالة أن تعالج القذح الذي لحق بي من "العصبة الدولية لمناهضة العنصرية واللاسامية" ("ليكرا" LICRA) كما فعلت محكمة النقض سنة 1987، قبل قانون غايسو (Gayssot) المشين، إذ تناولت تحليلي الاعتداء على لبنان وأعلنت اتهامها: "بما أن "الليكرا"، بناء على تبليغ المحكمة المشار إليه، لاحقت المتهمين أنفسهم بالتهمة ذات الطابع العرقي والقومي والعنصري والديني، فهي توجه إليهم التهمة المذكورة في الفقرة التالية: يُعتبر يهودياً، في تل أبيب كما في نورمبرغ، كل من وُلِدَ من أم يهودية. هكذا يُحدد نسل ابراهيم عنصرياً: لا بشراكة الإيمان بل باستمرارية الدم"... و"بما أن محكمة الاستئناف

استنتجت بحق أن هذه الفقرة - أيًا يكن موقفُ مضمونها من القاعدة التي تعنيها - لا تنسب إلى جماعةٍ من الناس أمراً يمسّ شرفها أو احترامها، وبما أن الحكم المنتقد من جرّاء ذلك، بصرف النظر عن أية أسباب أخرى، قرر بكل عدلٍ أن هذا النصّ (المذكور في الاستدعاء أنه وحده يكوّن الجرم الوارد في الفقرة 32 من قانون 29 تموز/يوليو 1881) ليس يشكل المخالفة المذكورة، ولذا يجب إبعاد الوسيلة. وبما أن القرارَ قانونيٌ شكلاً، قررت المحكمة ردّ الطعن وتغريم الطاعن بالمصاريف".

اليوم، بعد سنتين من الحكم الأول، ومع سياسة الحرب التي يتبعها نيتياهو (الوريث الروحي لإسحق شامير وبيغين على رأس الليكود)، يظهر واضحاً كونُ ذنبي الوحيد أنني كنت على حق قبل آخرين ممن يُقرّون اليوم بتجاوزات القادة الاسرائيليين.

هل التقليل من فظاعة جرائم هتلر (كما أُتهم) ينتج عن انتقادي إجراءات نورمبرغ وهو لا ينضوي في إطار القانون الأثيم المتعلق فقط بالذين "يشكون بوجود جرم واحد أو عدة جرائم بحق الإنسانية، كما تحددها المادة 6 من قانون المحكمة العسكرية الدولية، والملحقة باتفاق لندن في 8 آب/أغسطس 1945"؟

على أيّ حال، هذا الأمر لا ينطبق أبداً على وضعي. وحول هذا الموضوع، أستشهد بما قاله أحد القضاة الفرنسيين في محكمة نورمبرغ، المشرّع الكبير دونديو دو فابر في مطالعته على منبر كلية الحقوق في باريس حول محكمة نورمبرغ.

فهو ينوّه بمغزى هذه المحاكمة، كما أوضحه رئيسها مدعي عام الولايات المتحدة روبرت أ. جاكسون في جلسة 6 تموز/يوليو 1946: "ما زال الحلفاء تقنياً في حالة حرب مع ألمانيا. من هنا أن هذه المحكمة العسكرية استمرّاراً لجهود الحلفاء الحربية". ولا يجادل دو فابر في فائدتها كآخر تعبير عن الأعمال الحربية التي تقيّم النصر. لذا يشدد على أنها محكمة استثنائية.

حتى آنا آرندت ستصفها بـ "محكمة المنتصرين" وتضيف "ليست مرجعاً طريقة تبرير كفاءة محكمة نورمبرغ العسكرية". ويلاحظ دو فابر أنها ليست محكمة دولية بل "محكمة بين الحلفاء" (ص 69)، وأنها "محكمة سياسية" (ص 13) وقانونها "ظرفي" (ص 90)، وأنها جرت حسب "قواعد إجرائية" لا تتوافق مع القانون الفرنسي بل الانكلوساكسوني (ص 10)، بدليل أن "المرافعات تسبق الاتهام... بينما العكس يجري في فرنسا" (ص 153).

كلّ هذا يحدّد حتماً من مثالية المحاكمة القضائية، ويستبعد اعتمادها معياراً للحقيقة التاريخية. ومما يثبت ذلك، ما ورد في:

المادة 19: "لا ترتبط هذه المحكمة بالقواعد التقنية المتعلقة بإقامة الدلائل، بل تتبنى وتطبق قدر الإمكان إجراءات غير شكلية، سريعة (التعبير الانكليزي يقول: "عاجلة")، وتتبنى كل وسيلة تعتبرها ذات قيمة مقنعة".

المادة 21: "لا تطلب المحكمة إبراز حجة الوقائع المعلومة لدى الجميع، بل تعتبرها مقررّة. كما تتبنى الوثائق والتقارير الرسمية لحكومات الحلفاء وتعتبرها إثباتات حقيقية".

هذا ما يوضح الغموض في تحديد "الجريمة بحقّ الانسانية". وعن دو فابر أنّ "الشرعة أدخلت من الباب الضيق نوعاً جديداً من الجرائم: الجريمة بحقّ الانسانية، وطارت هذه الجريمة من الباب نفسه عندما لفظت المحكمة حكمها" (آنا آرندت في كتابها دعوى أورشليم - ص 416).

من هنا أنّ يوليوس سترايخر (واضع القوانين المناهضة للسامية في نورمبرغ) كان وحده الذي جرّم ونفذ فيه الحكم لأجل هذه "الجريمة بحقّ الانسانية".

ويشدد البروفسر دو فابر على أربع خصائص للإجراءات:

الأولى: حظر ذكر جرائم الحرب التي ارتكبتها الحلفاء ضد السلام وضد الانسانية. وهذا "الزجر" صدر بالضبط في 1945/8/8، أي بعد يومين من قنبلة هيروشيما، وقبل ليلة واحدة من قنبلة ناكازاكي. في حين لم تكن لأي من هذه الاجراءات فائدة عسكرية، لأن امبراطور اليابان كان اتخذ قرار الاستسلام، وآلة "ماجيك" الانكليزية لفك الرموز كانت ترجمت النوايا اليابانية (بول ماري دولاغورس في كتابه 39-45 حرب مجهولة). وهذه إذا، بوضوح، "جريمة حقيقية بحق الانسانية".

هكذا نفهم لماذا مُنعت حجة "وأنت أيضاً". فضلاً عن ذلك، لم يكن الأمر متعلقاً بحديث منفصل: ففي 10 آذار (مارس) 1945 وقع الجنرال آيزنهاور أمراً يعتبر الأسرى الألمان "قوى معادية منزوعة السلاح"، أي لم يعودوا أسرى حرب، وتالياً (وفق معاهدة جنيف) ينالون وجبة الطعام نفسها التي يحصل عليها الجنود. عندها، كان في ألمانيا أربعة ملايين أسير، مُنعت من تموينهم قوافل المؤن التابعة للمركز الدولي للصليب الأحمر، وصدد الجيش الأميركي قوافل المؤن في حزيران (يونيو) 1945، ثم في آب (أغسطس) 1945، رغم احتجاجات الجنرال روبرت ليتلجون الذي أعلم القيادة العليا بأن آلاف من الأسرى يموتون جوعاً. عندئذ كتب الجنرال باتون الى آيزنهاور رسالة لامة فيها لاستخدامه "أساليب الغستابو" على الجنود الألمان (جيمس باك: "ضقت ذرعاً بكل الأكاذيب التي تنشر"، 1995 / 5/7).

في 13 شباط (فبراير) 1945، إذ لم تعد مدينة درسد (Dresde) هدفاً عسكرياً بسبب تقدم الجيوش السوفياتية، ولم يعد فيها سوى اللاجئين والمدنيين، دمرتها الطائرات الانكليزية والأميركية، بأمر من تشرشل، مستعملة قنابل فوسفورية أحرقت المدينة كلها وخلفت ضحايا أكثر من هيروشيما (بين 135 ألفاً و250 ألفاً أحرقوا في ليلة واحدة). وهذه إحدى أكبر الجرائم بحق الانسانية (مجلة "نوفيل أوبسرفاتور" - 1996 / 3/7).

الثانية: رفضُ تحليل الظروف التاريخية لوصول هتلر الى الحكم. ينوّه دو فابر بـ "تحریم أية مناقشة لشرعية معاهدة فرساي" (ص191). وهو بند لا يضاهيه غرابة سوى وصول هتلر الى الحكم بأكثرية انتخابية، مما يدل على تأثير ديماغوجيته الدموية في الرأي العام، وعلى حالة اليأس التي خلقتها في ألمانيا تلك المعاهدة. وكان الاقتصادي الشهير لورد كينس (Lord Keynes) قال في كتابه نتائج السلام الاقتصادية: "إذا سعينا الى إفقار أوروبا الوسطى، أجرؤ على التنبؤ بانتقام رهيب: سنشهد في غضون عشرين سنة حرباً تدمر الحضارة، كائناً من كان فيها المنتصر".

و كنت في كتابي (ص93) نشرت إحصاءات ازدياد البطالة في ألمانيا بإزاء ما كان الحزب النازي يومها يسجل من انتصارات في الانتخابات. وهذا ما يبرر الحوار التالي نهار 5 تموز (يوليو) 1946 في محكمة نورمبرغ بين الدكتور سايدل (محامي رودولف هس) والرئيس، كما ذكرته آنا آرنذت في كتابها:

د. سايدل: حضرة الرئيس، لا أستطيع ترك المحكمة في حالة إبهام حول العلاقة الوثيقة بين معاهدة فرساي ونتائجها، وبين وصول الحزب الاشتراكي الوطني الى السلطة. كان هذا الوصول إحدى نتائج معاهدة فرساي. ومرافعتي، في جزءٍ منها، تتناول هذا الأمر. وبالنسبة اليّ، أرى...

الرئيس: "د. سايدل، قلت لك إن المحكمة لن تصغي إليك متحدثاً عن معاهدة فرساي".

د. سايدل: "إذا، إذا كان الحزب الاشتراكي الوطني أحرز انتصاراً انتخابياً عظيماً، في انتخابات 14 أيلول (سبتمبر) 1930، ونال 107 نواب، فليس بسبب الأزمة الاقتصادية آنذاك، ولا البطالة المتفشية، ولا النظام الذي خلافاً لكل منطق اقتصادي دعا الى تعويضات بواسطة معاهدة فرساي، ولا بسبب رفض القوى المنتصرة إعادة النظر في هذه

المعاهدة، رغم التحذيرات البالغة الإصرار، بل لأنه كان صحيحاً تماماً
كون ...".

الرئيس (مقاطعاً وحاسماً الحوار): "إن معاهدة فرساي، عادلة أو
غير عادلة، لا ترتبط بالاعتداءات الحربية الألمانية".

الثالثة: رفض التحليل النقدي للشهادات: عن دو فابر (ص152
و153) في شأن الشهادات أنه "من بين الضحايا، تم اختيار 15 شاهداً
كانت إفاداتهم الأكثر إيجاءاً، وقُدِّموا إلى المحكمة لاستماعهم"، استناداً
إلى المادة 17 من النظام الذي "بموجبه تكون المحكمة صالحة لتعيين
مكلفين رسميين للقيام بأية مهمة تحددها المحكمة وخصوصاً لجمع
الاثباتات بالتفويض" (المرجع نفسه ص153).

ولا حاجة للتعليق على هذا المعيار في الاختيار. وبعد أن يعدد دو
فابر بعض هؤلاء الشهود ويصفهم، يضيف (ص203) أن "الأمثلة
المذكورة تبرز طابع أكثر الإفادات التي اعتمدت في محاكمة نورمبرغ
والتي حتماً لا تعطي فكرة دقيقة عن الحقيقة، حتى لو أدلى بها تحت
القسم من كانت لهم مصلحة في إنجاز المحاكمة وتمويه الحقيقة
لمصلحتهم...".

وهذا يصحّ على شهود الاتهام كما على شهود الدفاع. أما في ما
يتعلق بشهادات الجلادين، فيستنتج فيدال ناكيه (Vidal Naquet) في
كتابه: قتلّة الذاكرة (1987): "في وثائق أوشفيتز، شهادات توشي بأنها
تبنى كلياً لغة المنتصرين". والنموذج الأبرز (المعتبر الأهم) هو أمر
معتقل أوشفيتز الشرير رودلف هس. ففي إفاداته الأولى (5 نيسان/أبريل
1946) ولاحقاً في الصيغة الموسّعة التي أدلى بها في المحكمة، روى ما كان
متهموه ينتظرونه منه: فظائع وتناقضات وتشويه حقائق (رواها
المؤرخون كاملة في ما بعد). وما إلا عام 1983 حتى روى روبرت
باتلر (Ruppert Butler) في كتابه فصائل الموت كيف برنارد كلارك
(الذي قبض على هس)، سرد باعتزاز أساليب التعذيب التي مارسها
على هس كي ينتزع منه اعترافات (وقع عليها مرغماً) هي لمحة عن سيرة

حياته يكشف فيها هس أن "الاعترافات انتزعت مني تحت الضرب. لا أعرف ما يحتوي التقرير، ولكني وقّعتُه" (آمر في معتقل أوشفيتز ص174).

ويؤكد بريساك في محارق معتقل أوشفيتز (1993) أنه تعرض للكم بشراسةٍ مراراً حتى كاد يموت، حتى يوقع على اعترافاته. ووردت أمور مماثلة في تقرير جرشتاين (Gerstein) المحرّف الذي رفضت اعتماده محكمة نورمبرغ رغم عدم تشدها في الإثباتات، ووردت مثلها لدى الدكتور ميكلوس نيزلي (طبيب مجري اعتقل في أوشفيتز) في كتابه طبيب في معتقل أوشفيتز (1961) الذي تجاهلته "الموسوعة اليهودية" (1971) و"موسوعة الهولو كوست" (1990).

رئيس لجنة التاريخ في مركز التوثيق اليهودي في باريس، جورج وليرز (Georges Wellers)، في سياق كلامه على تعديل الهيئة الإدارية في متحف أوشفيتز، وعند استبدال لوحة "4 ملايين ضحية" بلوحة "نحو مليون"، قال: "ما كان يجب اعتماد تقديرات غير مسؤولة من مهجرين قدامى" ("العالم اليهودي"، تشيرين الشّاني/كانون الأول - نوفمبر/ديسمبر 1990). ذلك أن عدداً من شهود الاتهام اعترفوا (بعد فوات الأوان) بأنهم شهدوا بما لم يشاهدوا. أبرزهم دلالة: الدكتور بينديكت كوتزكي (Benedict Kautzky) الذي خلف أباه في رئاسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي. فبعدما كان أعلن أن الحد الأقصى لاحتلال الحياة في أوشفيتز هو ثلاثة أشهر (وهو نفسه بقي محتجزاً فيه ثلاث سنوات) قال عن غرف الغاز (في كتابه الشيطان والملعون (سويسرا 1946): "أنا لم أرها، لكن أشخاصاً أثق بهم أكدوا لي وجودها".

المؤرخ الفرنسي الكبير ميشال دو بوار (Michel de Bouard)، عميد كلية كان (Caen)، وهو معتقل قديم في ماتهاوزن، كتب في جريدة (France Ouest) يومي 2 و3/8/1986: "في البحث الذي أعطيته عن ماتهاوزن سنة 1945، ذكرت غرف الغاز مرتين، لا من معرفتي

بوجودها خلال أسري في المعسكر، فلم يكن أحد هناك يفكر بوجودها، بل من معلومة تلقيتها بعد الحرب".

الأمر الوحيد الثابت، أن هتلر كان يدمج أعداداً كبيرة من المعارضين (شيوعيين تحديداً) واليهود. وكان شعاره "البولشفية-اليهودية" يؤول به الى كره اليهود قذراً كرهه البولشفيين والسلافيين: فهم يشكلون عدوه الأساسي: الشيوعية، مع تروتسكي في روسيا، ومع بيلا كون (Bela Kun) في هنغاريا، ومع ليننخت وروزا لوكسمبورغ في ألمانيا. (لم يكن ذلك يمنع من اتهام اليهود بأنهم أسياد الرأسمالية أيضاً). ليس المقصود إذاً التقليل من أهمية الجرائم التي ارتكبتها هتلر ضد اليهود وضد معارضييه البولشفيين أو من يعتبرهم كذلك، وإنما تثبيت أن عدد الضحايا والأساليب الصناعية التي استعملت في المجزرة، موضوع بحث علمي لا موضع استغلال لصالح سياسة الحرب.

ملاحظة هامشية حول غرف الغاز: بائس مسكين خدعته
وسائل الإعلام الحاقدة الموجهة ضدي، كتب في تهديدي بالموت أنني أنكر وجود معسكرات الاعتقال (وأنا عشت فيها 33 شهراً). وآخرون لا يعذرهم الجهل، يقاضوني بأن كتابي ينكر وجود غرف الغاز، رغم الحقيقة الجلية التي من خلالها طالبت باستقصاء علمي وعلني في هذه المسألة، لأمرين:

1- مع أنني لست كيميائياً ولا مهندساً، أوردت في كتابي نظريات لوينختر (Leuchter) الاختصاصي في إعدام المحكومين بالغاز في الولايات المتحدة، وأشارت الى المعينات الناقضة التي طلبها متحف أوشفيتز من مختبرات كراكوفيا وفيينا وكانت أكدت تحاليل لوينختر في جوهر الأمر. وقلت إن الفيلم الوحيد الذي عرض على القضاة في محكمة نورمبرغ أظهر غرفة الغاز في داشو (Dachau). وعن مارتان بروزرا (Martin Brozrat) من معهد التاريخ الحديث في ميونيخ (أصبح مديره في 1960/8/22) أن: غرفة الغاز في داشو لم تستكمل يوماً ولم تعمل أبداً، مع أنها ظهرت في الفيلم منتهية. هذا يعني أن الفيلم ركّبه

الأجهزة الأميركية في داشو وجيء بسياح لمشاهدته، لأن محكمة نورمبرغ أتاحت أثناء المحاكمة الاستماع إلى شهادات من "عائنا" الإعدام بالغاز في معسكرات الرايخ. وما إلا في 19/8/1950 حتى نشر برورزا في جريدة Die-Zeit قوله: "لم يعد بالغاز في داشو ولا في برغن-بلسن ولا في بوخنوالد (Buchenwald) أي يهودي أو أي محتجز آخر"، ولكنه أضاف "وإنما فقط في الأراضي البولونية المحتلة".

وثمة شهود عائنا الإعدام في معسكرات الغرب كما في معسكرات الشرق، مثل هارلي شوكروس (Harley Shawcross) الذي ذكر في نورمبرغ (1946/7/26) وجود "غرف الغاز، ليس فقط في أوشفيتز وتريبلينكا (Treblinka)، بل أيضاً في داشو". وهو لم ينف وجود أي غرفة غاز، لذلك لم أعتمد هذا النفي، بل طلبت بحثاً علمياً وعلنياً "لإثبات سلاح الجريمة بشكل دامغ" (ص163). إلا أن هذا البحث كان يُرفض دائماً باستمرار، وأكثر: كان يُقَمَّع الخبراء.

2- السبب الآخر لمطالبي بالبحث في الطرق التي أدت إلى مجازر ثابتة (من دون التعلق بها حتى الهاجس) أن لم يجد أحد بعد أي أثر لوسيلة القتل هذه لدى أي من المشاهير الذين انتصروا على هتلر وفضحوا وحشيته: فلا كلمة عن غرف الغاز في مذكرات الحرب لتشرشل، أو في الحملة الصليبية على أوروبا لآيزنهاور، أو في مذكرات الجنرال ديغول.

ولا جواب عن هذا السؤال حتى لدى رئيس لجنة تاريخ الترحيل المؤرخ الرصين ريفيه ريمون (Révé Rémond) في كتابيه الأساسيين: "مدخل إلى تاريخ عصرنا" (1960) و"القرن العشرون من 1914 حتى أيامنا" (1974)، وهو في ألف صفحة). ومن الضروري الإجابة عن هذا السؤال بتحليل نقدي واضح لا ينطلق من أي تأكيد أو نفي مسبق، لاستطلاع كل أساليب التعذيب والقتل التي استعملها هتلر ضد معارضيه.

واللافت أن غولدهاغن، أحد أشرس الصهيونيين بين المؤرخين الأميركيين (في كتابه جلاّدو هتلر المتطوّعون أحد أكثر الكتب الأكثر رواجاً في أميركا بفضل أوركسترا المديح الإعلامي حوله) يقول: "كانت غرف الغاز في معسكرات الموت دائماً تشغل أصحاب الرأي والمؤرخين. ولفّت الانتباه الى هذه المنشآت الصناعية أثر سلبياً بتحويل الانتباه عن مؤسسات أخرى للإبادة أقلّ شهرة وأكثر بعداً عن العين"... و"خلافاً لما يقوله المؤرخون وما يعتقده الرأي العام، فالقتل بالغاز هو ظاهرة ثانوية".

أردت أن أتحقّق مما عناه غولدهاغن بـ ظاهرة ثانوية، فوجدتُ في موسوعة "بريتانیکا" أنها تعني ظاهرة ثانوية ناتجة عن ظاهرة أخرى تصاحبها بدون تأثير سببي". ووجدتُ في قاموس "روبير" تفاصيل أكثر دقة، تميز بين المعنى الطبي (عارض إضافي يُلحق بالعوارض الجوهرية)، والمعنى الفلسفي (ظاهرة إضافية ترافق الظاهرة الجوهرية، وهي ذات تأثير طفيف على ظهورها أو توسّعها). وعندها استغربت ألا يكون غولدهاغن تعرض للذين يتهموننا بالتقليل من أهمية جرائم هتلر، مع أننا قلنا أقل منه.

إن التعلّق، حتى الهاجس، بهذا الوجه من المحزنة يقلل من أثر وسائل إجرامية أخرى. فهذا تقرير بولوني صدر في آب/أغسطس 1942 حول تريبلينكا لا يذكر غرف الغاز، بل غرف بخار الماء المغليّ المجهزة بمِرْجَل (قبلتها محكمة نورمبرغ في 14/12/1945). وهذه جريدة "نيويورك تايمز" (3/6/1942) تذكر "مبنى كان يُعدّم فيه يومياً 1000 يهودي رمياً بالرصاص". وفي 7/2/1943 ذكرت الجريدة "محطات تسميم الدم في بولونيا المحتلة". وهذا ستيفان زنده (Stefan Szende) في كتابه عن اليهود في بولندا (كانون الأول/ديسمبر 1945) يقول إنهم "كانوا يُجبرون على الدخول في حوض ماء حيث يصعقهم تيار كهربائي عالي التوتر"، ويستنتج: "هكذا حلّت مشكلة إعدام ملايين الناس". وهذا يان كارسكي (Jan Karsky) في كتابه قصة دولة سرية (ترجم عام 1948 الى الفرنسية بعنوان شهادة أمام العالم) يخبر عن

"الكلس الحارق المنشور في مقطورات كُدِّست فيها الضحايا". وفي تقرير آخر (تشرين الثاني/نوفمبر 1942) لا يعود كارسكي يذكر قطارات الموت والكلس الحارق، بل "إعدام الضحايا بالصدمة الكهربائية، لا في حوض ماء هذه المرة بل في كوخ أرضه معدنية".

لا يمكن الحكم على صحة كل ذلك أو خطيئه، من دون تحليل تاريخي نقدي عميق، لذلك لا أنكر أو أثبت أمراً قبل إجراء نقاش حقيقي مع اختصاصيين في كل من هذه الأساليب. لكن الثابت الدامغ عندي: التقليل من شأن الجريمة الأوسع: جريمة القتل البطيء (نجد ناجين منها أحياء بعد، ويمكن أن يُدلووا بشهادتهم)، وترك الكلام على جرائم أخرى لم يعد ممكناً لأي ضحية أن تبرز إثباتاتها، لأن الموت فيها كان فوراً بدون أية فرصة للنجاة.

هذا التقليل من الجريمة الأوسع، ورد في تزوير تقرير مؤتمر فانسبي الذي عقده في 1942/1/20 مسؤولون هتلريون كبار قرروا خلاله (كما ظل معلومة "رسمية" حتى 1984) إبادة اليهود الأوروبيين. لكن يهودا باور (Yehuda Bauer) في الجريدة اليهودية الكندية (1992/1/30) ذكر أن "تفسير تقرير فانسبي غبي". وأحدث ما صدر عن الناطق باسم "جماعة النزعة اللاعنصرية" جان كلود بريسك، مؤكداً هذه العودة عن التصليب، قوله: "إذا كان التحضير يومها لدفع اليهود نحو الشرق، فإن أحداً لم يتكلم عن تصفية صناعية..." ("محارق أوشفيتز"). وفي ثبوت تسلسل الأحداث (في آخر الكتاب) يشير عند تاريخ 1992/1/20 إلى مؤتمر فانسبي حول دفع اليهود إلى الشرق. من هنا، إذا ثبتت مقررات مؤتمر فانسبي (ليس لنشر نصّها مرجع رسمي)، ففيها عرض لأسلوب قتل جماعي أكثر هولا من غرف الغاز: "وفي بحثٍ عن حل نهائي، يُقاد اليهود نحو الشرق لاستغلال عملهم، ويُقسمون بحسب الجنس رجالاً ونساءً. واليهود القادرون على العمل، يُنقلون طوابير حاشدة إلى مناطق الأشغال الصعبة لكي يبنوا الطرقات، وهناك حتماً يفنى عدد كبير منهم طبيعياً بحكم الإرهاق".

وعن غولدهاغن أن هذا الأسلوب في التصفية أخفي بإبرازِ غرف الغاز، لأن عليه إثباتاتٍ حسية (الورث) وشهاداتٍ تاريخية (من الناجين). فالحاجة الى اليد العاملة أبان الحرب ضد الاتحاد السوفياتي، سببت موت الكثير من العمّال بسبب الإرهاق والجوع ووباء التيفوس الذي يتفشى في هذه الحالات من الانهيار.

هنا ألتقي مع رايتلنغر في استنتاجه أن: "يجب اعتبار الأرقام تكهّنات، بسبب فقدان المعلومات الموثوقة"، و"إذا تمّ البحث في أمر هؤلاء الضحايا، وجدنا أن أكثر من ثلث اليهود المفقودين في أوروبا لم يموت من جرّاء التعذيب الجسدي المباشر، بل من الأشغال الشاقة والجوع وغياب الاسعافات. فمعتقل أوشفيتز لا يشكل أكثر من خمس عدد الضحايا، رغم دلالاته الرمزية الواسعة". إن اختلاف أساليب القتل والإبادة (لا أثبت أو أنكر أيّا منها) تتطلب عملاً جدياً من التحليل النقدي، بدونه "نعطي انطباعاً بأن لدينا ما نخفيه"، كما قالت سيمون فايل (Simone Veil) في أثناء التصويت على قانون غيسو (Gayssot) الذي حرّم البحث في أي تحليل.

كل ذلك يتيح الكشف على أشكال القتل الحقيقي، وفصلها عما يشوب الحروب من أخبار كاذبة، تجددت في الحرب الأخيرة. فقصة الصابون المصنوع من الدهون البشرية تجدد خبراً كاذباً من الحرب العالمية الأولى. ويعترف لاكور (Laqueur) في كتابه: "في أواسط العشرينات، وقّيف آوسن تشامبرلن (أمين سر الدولة في وزارة الخارجية) معترفاً في البرلمان بأن قصة مصنع الجثث مختلقة. وفي شباط/فبراير 1938، عشية الحرب الثانية، أعلن هارولد نيكولسن أمام مجلس العموم: "إننا بالغنا في الكذب"، وأضاف أن تلك الأكاذيب أضرت بريطانيا العظمى كثيراً وهو يأمل ألا يشارك من جديد في حملات دعائية مماثلة".

ومن الأخبار الملفقة التي أقلقّت المروّج سيمون فيزنتال (Simon Wiesenthal): سنة 1946 أدخل على غرف الإعدام تعديلاً بجعل حُفرٍ

صغيرة يُجمَع فيها دهن اليهود المقتولين لكي يُصنع منه الصابون. وكانت كل صابونة تحمل أحرف RIF (دهنٌ يهوديٌّ صافٍ). ووافقت محكمة نورمبرغ على طلب تحليل كيميائي لنماذج من هذا الصابون. واليوم، تصدر عن مؤسسة ياد فاشم (Yad Vachem) الحقيقة التالية: لم يُصنع أيُّ صابون من دهن المحتجزين. كل هذا الاختلاق يعود الى لبس (مقصود أو غير مقصود) بين أحرف RIF وأحرف RIF (إنتاج صناعي).

مثل هذا الخداع يقلل من شأن جرائم هتلر ويزيد من الشك: إذا كانت هذه الأخبار كاذبة ملفقة، فقد يكون الكثير غيرها كاذباً ملفقاً أيضاً. وطالما أن يحمل القضايا التي طرحتها المجزرة "لا تطرح على بساط المناقشة الحرة، فإن الشك سيبقى قائماً". ولذا ختمتُ كتابي "الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل" بما يلي: "لا اتهام ضد الهتلرية أفعل من إثبات الحقيقة التاريخية. وهذا ما رمينا الى الاسهام به من فتحنا هذا الملف". فأين، في هذا، "التخفيف" الذي رُميتُ به حتى مسَّ شرفي، وأنا أكرر في كتابي أن "جرائم هتلر الكبيرة لا تحتاج الى أية تكذيب لفضح قسوتها"، وفي مكان آخر: "تلك كانت مسيرة الشهداء والمرحّلين اليهود والسلافيين، ووحشية الأسياد الهتلريين الذين كانوا يعاملونهم كعبيدٍ مجردين من كل قيمة إنسانية".

الرابعة والأخيرة: رفض نقد النصوص: الظاهرة نفسها تتكرر حول نقد النصوص بالمقارنة بين تلك التي يمكن اعتبارها إثباتاً على إرادة الإبادة، وتلك التي تؤكد نية طرد اليهود من ألمانيا أولاً ثم من أوروبا المحتلة.

بالنسبة الى الفئة الأولى، الأمور واضحة: فغالباً ما يُذكر عجيج هتلر وغطرسته قبل وصوله الى السلطة للإيجاء بأن كان لديه مخطط مسبقٌ لإبادة العرق اليهودي، كما ورد فعلاً في إحدى خطبه، مع أن جوزف بيليج (Joseph Billig) في كتابه **الحل النهائي والمسألة اليهودية** (1977) - محاولاً التخفيف من جرائم هتلر - يقدّر أن كلمة

"Vernichtung" لم يَغنَ بها هتلر وجود نيةٍ لديه بالإبادة، بل "تقليص دور اليهود في أوروبا".

أما الخلافُ بين المؤرخين الصهاينة، من قصديين (Intentionalistes) ينسبون الى هتلر مخططاً لإبادة اليهودية فور استلامه السلطة، ووظيفيين (Fonctionnalistes) يعزون ظهوره الى وقائع الحرب، فحُسمَ بتوصُّل الفريقين الى توحيد تاريخ وضع المخطط: دخول الحرب ضد الاتحاد السوفياتي. وبعدها كان بولياكوف قال في كتاب الكره (1951): "تؤكد أنَّ هتلر اتخذ قرار الإبادة في مطلع 1941"، عاد فسحب هذا التأكيد سنة 1991 (في كتابه "إبادة اليهود: تاريخ ومجادلات") معترفاً بأنه وقع في "نوع من ضغط الوشاية"، وأنه تبنى هذا التأكيد على ذمة شهادات وصلته بالتواتر.

من هذه النصوص حول اختلاف القرارات المؤدية الى قرار الإبادة، نستنتج أولاً أنَّ ليس لهتلر، أو لأي مسؤول كبير في نظامه، نصٌّ صريحٌ بقرار الإبادة. وكان عضو مركز التوثيق في تل أبيب الدكتور كوبوفي (Kubovy)، اعترف منذ 1960 أنَّ "لا وثيقة موقعة من هتلر أو هيملر أو هايدريش تنص على إبادة اليهود". والأمر نفسه تذكره لوسي دافيدوفيتش في كتابها الحرب على اليهود (1975). وسنة 1981 أكد لاكور أنَّ "لم يجد أحدٌ حتى اليوم أمراً كتبه هتلر بقتل الجماعة اليهودية الأوروبية، بل قد لا يكون هذا الأمر صدر إطلاقاً" (السرّ الرهيب- فرانكفورت 1981). وبعد مؤتمر في السوربون سنة 1992 لمحاربة النزعة التعديلية، أعلن ريمون آرون وفرانسوا فورييه في ختام مؤتمريهما الصحفي: "رغم كل الأبحاث العميقة الموثقة، لم يجد أحدٌ إطلاقاً أمراً من هتلر بإبادة اليهود". ومنذ ذلك الوقت، يصرُّ المعاندون على استخدام لغة مرفزة يمكنها تقويلُ أيِّ كانٍ أيَّ قول، شرط وضع الإنهاء بالخاتمة المضمرّة مسبقاً: الإبادة، مع أنها لا تظهر في أي نصٍّ، بل على العكس: تنقضها نصوصٌ متعددة. على أيِّ حال، خارج هذا الرأي المسبق، لم تصلنا أية حجة تثبت وجود هذا التمييز. فإبّان الاحتلال، كان يمكن لشفرة "حيوا الخالة كلير" من لندن الى المقاومة أن تعني "دمروا الجسر".

إلا أن فرضية اللغة المرمزة لا تستند الى شيء كي تتوصل الى رأي مسبق. فهذه آنا آرندت، بتفكيرها السليم الواضح ونيرتها الساخرة، تستبعد إمكان إخفاء مشروع بهذه الضخامة (إيادة مئات الألوف من الأشخاص) يفترض تنظيماً لا بوليسياً فحسب، بل صناعياً يستدعي عدداً كبيراً من المنفذين. وتقول: "كان إيجمان أحد أوائل صغار المسؤولين الذين أعلموا بسرّ الدولة هذا (الذي يبقى سرّ دولة حتى بعد نشر الخبر في كل المؤسسات التي كانت تستخدم عمالاً وعبداً في كل مجموعات الضباط في القوات المسلحة). ولكن السرّ كان يُحفظ لهدف عملي: فالذين أبلغوا أوامر الفوهرر لم يكونوا "مجرد ناقلي أوامر" (أو مكلفين بمهمة) بل كانوا يرقون الى رتبة "حافظي سر". (إيجمان في أورشليم).

وهذا جان كلود بريساك، آخر مهاجمي النزعة التعديلية زمنياً، يجزم: "لم يحصل أي تمويه إطلاقاً، خلافاً لما يقال" (عن مقال نشره لوران غرايسهامر في "لو موند" 26 و 27/9/1993). وريساك نفسه تعمّد الالتباس، مستنداً الى أن الرأي العام يخلط غالباً بين غرفة الغاز والمحرقة، فكتب أولاً كتاباً لجمهور محدود يساوره الشك: أوشفيتز وعمليات غرف الغاز. وعندما نشر هذا الكتاب بصيغة مبسطة للجمهور الفرنسي الواسع، عُنُوته: محارق أوشفيتز. ولكي ينفي ضرورة التحجج بسرّ اللغة المرمزة، نشر رسالة (3/3/1943) من مؤسسة Toph Und Sohn (المؤنة بالزيكلون ب) حول إرسال أجهزة كاشفة للغاز، لكن رسالة كهذه قد تتعلق بأي جهاز أمن مرافق لاستعمال غاز سام مهما كانت وجهة استعماله.

وهكذا، بات يجب خلط معاني جميع الكلمات لتبني مقولة اللغة المرمزة. من هنا يناقض بريساك مثلاً الشروحات المخفية عن الاجراءات الخاصة فيقول: "ليس لهذه الكلمات مقاصد مجرمة". وهي إجراءات قد تعني التوصية، كإرسال شخصيات أو عجزة الى Theresienstadt حيث النظام أقل قسوة من المعسكرات الأخرى. وفي السياق نفسه، يمكن التحفظ على كلمات أخرى حُور معناها. مثلاً كلمة Aussrottung

"اقتلع" التي استعملها الهتلريون لاقتلاع المسيحية (ولا يعني ذلك قتل المسيحيين)، ترجمت بـ "أباد" عندما تعلق الأمر باليهود. وما حدث خلال محاكمة نورمبرغ يُظهر آلية التزوير: ففي رسالة وجهها غورينغ الى هايدريش استعمل عبارة تصفية المشكلة ليعني تصفية من هم موضوع المشكلة. وحين ضبط غورينغ القاضي جاكسون بالجرم المشهود في ترجمته المتحيزة (نورمبرغ 20/3/1946) اضطر القاضي الى الإقرار بذلك. ولكن الصحافة لم تنقل كلمة واحدة عن هذا الحدث الذي كان سيهدم نظرية بكاملها.

أما معنى تعبير "الحل النهائي"، ففسرته نصوص كثيرة بأنه قرار النازيين المهين بطرد اليهود من الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم. ومن المرات التي ظهر فيها تعبير "الحل النهائي" في قرارات النازيين المتعلقة بالمسألة اليهودية: ورود قرار هتلر الرهيب (بطرد اليهود من ألمانيا فأوروبا عندما ساد عليها)، في نظام الحزب الاشتراكي الوطني (المادة 4): "ما من يهودي يمكنه أن يكون مواطنا كامل الحقوق". والمادة 24 تحرمهم من بعض الوظائف. وكان هيملر (في أيار/مايو 1940) قبل هزيمة فرنسا، كتب: "آمل أن أرى كلمة يهودي تمحى نهائيا، بنقل كل اليهود الى أفريقيا أو الى مستعمرة". وذلك كان أسلوب النازيين الدائم. وفي 3/7/1940، كتب المسؤول عن الشؤون اليهودية في وزارة الخارجية فرانز رادماخر (Franz Rademacher) تقريرا جاء فيه: "الانتصار الوشيك سيعطي ألمانيا إمكان حل المسألة اليهودية في أوروبا، بأن: كل اليهود خارج أوروبا".

وخلال هدنة حزيران/يونيو 1940 انطلقت فكرة إبعاد اليهود الى مدغشقر، مشروعا صعب التحقيق بسبب تفوق البحرية الانكليزية. كان يجب إيجاد مشروع حلّ بديل مؤقت. فالمسألة اليهودية كانت تطرح ذلك الحين على مستوى أوروبا التي احتلها النازيون، والانتصارات التي تحققت في أوروبا سمحت بالتفكير في حلّ آخر، فأعلن الفوهرر في 2 كانون الثاني/يناير 1942: "على اليهود أن يغادروا أوروبا. والأفضل أن يذهبوا الى روسيا". ورأينا سابقا حل مؤتمر وانسي

(كانون الثاني/يناير 1942) بتوجيهه الى الشرق لاستغلال عملهم، وجاء في المحضر: يتولى الفوهرر وقائد البوليس الألماني، مسؤولية الاجراءات الضرورية للحل النهائي، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية. غير أن تحقيق الحل النهائي لم يكن ممكناً إلا بعد الحرب، وفي اتجاه واحد: طرد كل اليهود من أوروبا. وهذا ما صرح هتلر به السفير آبتز (Abetz) في فرنسا، بأنه عازم على إفراغ أوروبا من اليهود بعد الحرب. (وثائق حول سياسة ألمانيا الخارجية 1918-1945). ومنذ 1940/6/24 كتب هايدريش يُعلم ريينتروب بعزمه على تحقيق الحل النهائي في أقرب وقت: "إن المعضلة العامة التي يشكلها وجود 3 ملايين و 400 ألف يهودي حالياً على الأراضي الموضوعة تحت الحكم الألماني لم تُعد تحل بعد الآن بالهجرة: بات ضروريا إيجاد حل نهائي ذي علاقة بالأرض". (محاكمة آيخمان في اورشليم).

في الفترة عينها وجه هيملر مذكرة الى هتلر، خلاصتها: "آمل أن أرى المسألة اليهودية في حل نهائي بهجرة اليهود جميعاً الى أفريقيا أو الى مستعمرة". وتبنى هتلر هذا الاقتراح، بدليل ما كتبه المسؤول في وزارة الخارجية رادماخر (1942/2/10) في رسالة رسمية: "يسرت لنا الحرب ضد الاتحاد السوفياتي سيطرة على أرض جديدة تلزمنا للحل النهائي، فقرر الفوهرر نقل اليهود لا الى مدغشقر بل الى الشرق. ولم يعد لازماً تفكيرنا بمدغشقر من أجل الحل النهائي". (محاكمة ويلهلم ستراس، كما يذكرها رايتلنغر في كتابه الحل النهائي حيث يؤول كلمات بدون أن يعطي لها أي تبرير).

ومن الوقائع الأخرى التي تثبت أن إبادة اليهود لم تكن هدف هتلر الأساسي، هذا ناحوم غولدمان (كان لفترة طويلة رئيس مؤتمر اليهود العالمي) يقول في كتابه: التناقض اليهودي (1976): "سنة 1945 كان نحو 600 ألف يهودي نجوا من معسكرات الاعتقال ولا يجدون بلداً يقبل استقبالهم". وأنا أرندت، في كتابها آيخمان في القدس تقول: "كان في نيسان/أبريل 1944، قبل شهرين من إنزال النورماندي، لا يزال

في فرنسا نحو 250 ألف يهودي، وعاشوا فيها". وكان ذلك بعد 11 عاماً من السيطرة الهتلرية المطلقة.

كلّ هذا يقود الى طرح أسئلةٍ يجيب عنها في القدس مدير قسم الدراسات الجرمانية في الجامعة العبرية البروفسور زيمرمان خلال مقابلة أجرتها معه في نيسان/أبريل 1995 جريدة "يروشالاييم". فعن سؤال: "في كتاب "كفاحي" يُعتبر اليهود جرثومة يجب محققها، والكتاب معتبرٌ مخططاً عمالانيا وضعه هتلر لإبادة اليهود"، أجاب: "إذا، لماذا انتظر سنتين ونصف السنة لَيْسُنَّ قوانين نورمبرغ؟ لو كان يريد مسبقاً أن يدمر اليهود، هل كان بحاجة الى القوانين؟

إن التقليل من أهمية جرائم هتلر يعني تحجيمها الى مجرد حرب ضد اليهود، بينما تلك الاضطهادات المؤكدة ضد اليهود ليست سوى وجه من مخطط أوسع بكثير يُسيطر عليه اهتمامٌ أكبر: تدمير البولشفية.

القسم الثاني: الإهانة الأخيرة

مليون يهودي ضد 10 آلاف شاحنة، وسلام منفصل مع هتلر

1- أقوى الحجج على أن هدف هتلر الرئيسي كان تدمير الاتحاد السوفياتي: المساومة التي جرت في نيسان/أبريل 1944 بين آيخمان والمندوب الصهيوني براند، وعرض فيها آيخمان مبادلة مليون يهودي بـ 10 آلاف شاحنة (باور: يهود للبيع باريس 1996). ورواية باور مقنعة لأن هدف كتابه إظهار أن حرب هتلر كانت "حرباً على اليهود" لا على الشيوعية. وهو يعلمنا أن آيخمان عرض (1944) على المندوب الصهيوني براند مبادلة مليون يهودي بـ 10 آلاف شاحنة تستعمل فقط على الجبهة الروسية. وينشر باور ملاحظة شخصية دونها هيملر في 10/12/1942: "سألت الفوهرر رأيه في إطلاق اليهود مقابل فدية، فأعطاني صلاحية تامة لأوافق على أية عملية من هذا النوع". وعن باور أيضاً: "يُجمِعُ المؤرخون على أن هتلر كان يعد سلاماً منفصلاً مع الشرق، كي يركز كل قواه على مواجهة التهديد البولشفي".

ويؤكد باور إيمان فون بابن (Von Papen) بتوافق مستقبلي بين الولايات المتحدة وألمانيا على إقامة سدّ في وجه الشيوعية. ففكرة النازيين كانت "استغلال الأقنية اليهودية للاتصال بالقوى الغربية"، وهي فكرة سيطرت على ما عداها لأن النازيين كانوا يعرفون ثقل اللوبي الصهيوني لدى القادة الغربيين. ويضيف باور: "كان النازيون يعرفون أن حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الولايات المتحدة ضعيفتان سياسياً، عكس الروس، أمام ضغوط اليهود عليهما". وكان القادة الهتلريون يضعون لاساميتهم في المرتبة الثانية كما يشير باور: "مع نهاية 1944 توضّحت إرادة هيملر بإقامة الاتصال مع الغرب عن طريق اليهود وسواهم". وأكثر: يذكّر باور "مبادلة اليهود بمعدات استراتيجية، أو حتى بإقامة اتصالات دبلوماسية مع الغرب قد تؤدي إلى سلام منفصل، أو حتى - وهو المفضّل - تؤدي إلى حرب تجمع الألمان والغربيين ضد السوفيات".

لكن تلك المحادثات بين النازيين والصهيونيين فشلت لأن
الأميركيين والإنكليز أخطروا السوفيات لأنهم، بدونهم، لا يمكنهم أن
يهزموا هتلر.

2 - هذا يؤكد أيضاً أن أولوية هتلر لم تكن إبادة اليهود وإنما
مناهضة للبولشفية كلفتة حتى 1939 تساهل الغربيين، بل مسايرتهم إذ
رأوا فيه الحصن الأمثل لمواجهة.

في ستالينغراد، أصيب النمر النازي بجرح مميت، فإذا الجيش
السوفياتي سنة 1944 يتحمل وطأة 236 فرقة نازية مع توابعها، بينما
كانت 19 فرقة ألمانية فقط تواجه الجيوش الأميركية في إيطاليا، و64 فرقة
فصلت من فرنسا الى النرويج. ويعترف باور بأن "الدور الأساسي
للاتحاد السوفياتي في الصراع مع ألمانيا النازية كان الدعم الرئيسي
لصمود الحلفاء. فهزم الفيرماخت (Wehrmacht) في روسيا أمام الجيش
الأحمر، وأسهم اجتياح فرنسا في 6/6/1944 في تثبيت النصر النهائي إنما
لم يكن العامل الفاصل. فلولا مشقات السوفيات وبطولتهم الفائقة
الوصف، كان يمكن أن تستمر الحرب سنوات، وليس مؤكداً أنها
ستكون رابحة".

هذه الحلقة الأخيرة من التعاون بين الصهيونيين وهتلر تظهر أن:

(1) هتلر في نيسان/أبريل 1944 (بعد 11 عاماً من سلطته المطلقة) لم
يُبدِ اليهود وكان لديه منهم مليون على الأقل.

(2) الهدف الدائم للنازيين كان تدمير الاتحاد السوفياتي، بإرادة
ثابتة جعلت الأميرال دونيتز يعلن في 8/5/1945: "يجب أن نتعاون مع
القوى الغربية، سبيلاً وحيداً لاسترجاع أرضنا لاحقاً من الروس". وهو
قال ذلك إبان الاستسلام غير المشروط الذي وقعته البعثات الألمانية
مخولة الصلاحيات من الأميرال دونيتز، القائد الأعلى بعد موت هتلر.

الفصل الثالث

السياسة الاسرائيلية مفجّر حرب عالمية جديدة

المقال/البرنامج "بحث حول التاريخ العام"، كتبه صموئيل هانتنغتون (مجلة "تعليق" (Commentaire) عددها السادس - صيف 1994) حول كتاب صدمة الحضارات هو بالضبط خط تفكيري حول الدور الجديد للسياسة الإسرائيلية لا في الشرق الأدنى بل في سياسة الولايات المتحدة للسيطرة العالمية.

فحتى الآن، كان البنتاغون عبّر عن يوتوبيا متفائلة لحلمه بالسيطرة على العالم، كما جاء في كتاب فوكوياما نهاية التاريخ بفرض أسوأ نظرية متحررة للسيطرة على العالم: اعتماد السوق الموحدة.

بحث صموئيل هانتنغتون أدق من ذلك: يُظهر عوائق تحقيق هذا النظام العالمي الجديد. ومنذ نهاية الحرب الثانية، أي طوال نصف قرن، ظلت سياسة زيادة التسلح الأميركية تتدرّع بالتهديد السوفياتي.

تلك السياسة، بحُجّة العمق الأمني الأميركي، بررت اعتداءات في كل مكان من العالم، حتى فيتنام وكوريا، ولدعم ديكتاتوريات عسكرية في أميركا اللاتينية (الفيليبين أيام ماركوس) والتميز العنصري في جنوب أفريقيا سابقاً.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولدت حاجة إلى بديل لدور الشرير (ولأباطورية الشر) يسبب الحرب في ثلاث قارات، فكان الإسلام، ذريعة لتبرير مواصلة سباق التسلح (بل لتسريعه) لمواجهة التهديد العالمي بالإرهاب، ولتبرير "التدخل" الاقتصادي والعسكري في كل مكان من العالم.

من هنا أن نظريات هانتنغتون في "صدمة الحضارات" قاعدة نظرية لهذا التوجه الاستراتيجي الجديد. فاستنتاجاته تكشف أموراً كثيرة: "ستسيطر صدمة الحضارات على السياسة العالمية. وخطوط الخلل بين الحضارات ستكون خطوط الجبهات". ويثبت خلفية تحليله توجّه السياسة العالمية بوضع نقاط: "تجميد نمو القوة العسكرية في الدول الإسلامية والكونفوشية، عدم الإفراط في تقليص القدرات العسكرية

الغربية والحفاظ على التفوق العسكري في الشرق الأقصى وفي جنوب شرق آسيا، استغلال الفوارق والصراعات بين الدول الإسلامية والكونفوشية، دعم الجماعات المؤيدة قيم الغرب ومصالحه في الحضارات غير الغربية. نتيجة لذلك، على الغرب أن يحافظ على القوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه في سياق علاقاته مع هذه الحضارات".

ذلك، على الأقل، ما يمكن أن نصفه بالوضوح. والآن، أي دور لإسرائيل في جغرافيا سياسية محدّدة بهذا الشكل؟ إنها تحتلّ موقعاً حاسماً في هذه المواجهة بين العالمين. فأبوها الروحي حدّد دورها الأساسي قبل أن تنشأ دولتها.

فمن أجل إنشاء دولة يهودية، راح في كل خطواته لدى القوى الغربية الاستعمارية آنذاك (انكلترا، ألمانيا، إيطاليا وروسيا) يقدم حجته الكبرى: إذا حمت إحدى هذه القوى دولة اليهود، يكون لها امتياز على منافساتها، وأكثر: تشكل بالنسبة الى الجميع، مقراً في الشرق ثابتاً لدخول الاستعمار الغربي. وجاء في كتابه الدولة اليهودية (1895): "سنكون بعض سورٍ لأوروبا يواجه آسيا، وحارساً للمدنية متقدماً ضد البربرية".

وإذ كان أيزنهاور يعتبر الشرق الأوسط "أهم نقطة ستراتيجية في العالم" (كما ذكر ستيفن شيبغل في كتابه الصراع العربي/الإسرائيلي الآخر، منشورات جامعة شيكاغو 1985)، تصدّف أنّ إسرائيل تتمتع بثلاثة:

- 1- موقعها السّراتيجي على منعطف بين أوروبا وآسيا وأفريقيا.
- 2- موقعها الاقتصادي في قلب منطقة من العالم تحوي نصف بتزول العالم "عصب النمو" (بالمعنى الغربي للكلمة).
- 3- وقّع أسطورتها اللاهوتية "شعب الله المختار" تعتمد عليها تغطية لأطماع الغرب في موقعها السّراتيجي والاقتصادي، وتجعل جميع

تجاوزاتها فوق كل قانون وكل عقوبة، وخاصةً فوق كل قرار من المجموعة الدولية (192 قراراً ضدها في الأمم المتحدة منذ 1972، بقيت حبراً على ورق، بحماية الفيتو الأميركي).

فماذا عن هذه النقاط الثلاث؟

(1) موقعها السِّراتيجي بين ثلاث قارات. تقع فلسطين عند ملتقى جغرافي واستراتيجي لثلاث قارات: أوروبا (وهي الجبهة المتقدمة منها) آسيا وأفريقيا. وهي الممر الوحيد نحو المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. من هنا إرادة إسرائيل السيطرة على فلسطين كلها، مرحلة أولى من احتلال ما كان هتلر يسميه "المدى الحيوي" (أي كل الشرق الأدنى والأوسط من الفرات إلى النيل)، وذلك بتقسيم الدول المجاورة (لبنان، سوريا، العراق، الأردن، مصر). وهي حققت طموحها الأول بالتمركز في خليج العقبة المنفتح على البحر الأحمر، مع ضمانه أن يكون مضيق تيران في أيدي أمينة. وبالفعل، نالت الولايات المتحدة وإسرائيل هذه الضمانة ضمن اتفاق كامب ديفيد (ميونيخ المصرية) الموقع في الولايات المتحدة وبضغطٍ منها في 18 أيلول/سبتمبر 1977، وهو ألغى كل إمكان لنشوء جبهة موحدة من الدول المجاورة لإسرائيل والمهددة بسياستها التوسعية.

النقطة الرابعة من برنامج المساعدة: بين 1948 و1952 حصلت إسرائيل وحدها على مجموع ما حصلت عليه مجتمعة خمس دول مشرقية (مصر، لبنان، الأردن، سوريا والعراق) يفوق عدد سكانها عشرين مرة عدد سكان إسرائيل.

بعد كامب ديفيد أخذ التعاون العسكري (بدأ منذ 1961) حجماً مهماً وجاء في بروتوكول التوافق السِّراتيجي (واشنطن 1981/11/30) تسليم ريغن إسرائيل أسلحة (وتحديداً 75 مطاردة "ف 16" جديدة) بكميات أكبر من تلك الواردة في اتفاقات سابقة.

كان ذلك قبيل احتلال لبنان (بعد ستة أسابيع على الخروج من سيناء). وهكذا بدأ يتحقق مشروع إسرائيل الكبرى وأمبراطورية فعلية

في الشرق الأوسط، كما كان آرييل شارون اقترح في كانون الأول/ديسمبر 1981.

نموذج الولايات المتحدة في مطاردة الهنود غير واضحة جداً لتوسيعها، اتخذ موشي دايان مثالا سنة 1982.

وأضاف: "كما وثيقة إعلان استقلال أميركا لا تذكر أية حدود للأرض، لسنا مضطرين الى ذكر حدود لدولة إسرائيل" ("جروز لم بوست" 10/8/1967).

كل ذلك تمّ بحماية غير مشروطة من الولايات المتحدة، لم تكتفِ باستعمال حق الفيتو ضد أيّ عقوبة، بل قضت بإرسال أسلحة الجريمة. وعن "الهيرالد تريبيون" (22/7/1982) أن "الحكومة الاسرائيلية عامئذٍ صرفت 5،5 مليارات دولار على التسليح والعتاد الحربي، ثلثها من الخزينة الأميركية".

وتوجّج سياسة زيادة التسليح تجهيز نووي ترفض إسرائيل أية رقابة عليه، وبه (كما في كلّ أمر آخر) أصبحت فوق كلّ شرعية دولية.

عن شلومو آهارونسون ("هآرتز" 29/6/1975) أن "السلاح النووي إحدى وسائل تحرم العرب نهائياً من كلّ أمل بالانتصار على إسرائيل.

ويمكن كمية من القنابل الذرية أن توقّع أضراراً بالغة في جميع العواصم العربية، وأن تهدم سد أسوان. وبكمية أخرى إضافية، يمكننا بلوغ المدن الداخلية والمنشآت البترولية.

إن في العالم العربي نحو 100 هدفٍ يسبّبُ تدميرها خسارة العرب كلّ ما غنموه في حرب كيبور".

هكذا، لم تعد إسرائيل مجرد مندوبٍ للاستعمار الغربي الجماعي تحت هيمنة أميركية، بل باتت، للولايات المتحدة، قطعة رئيسية في معادلة القوى على رقعة الشطرنج في الكوكب كله، لا في الشرق الأوسط وحسب.

(2) مراقبتها الدول المنتجة النفط في الخليج.

في هذه السياسة العالمية، تحظى إسرائيل بدور مميز: شرطي حقول النفط في الشرق الأوسط. وهي مهمة أو كَلَّتْ إليها بصلاحيّة أوسع، بعد سقوط شاه إيران (كان يؤمّن للولايات المتحدة مراقبة الخليج الفارسي، وخصوصاً مضيق هرمز حيث يعبر نصف بترول العالم). إضافة إلى ذلك، أوكل إليها إضفاء الصفات الشيطانية على إيران الجديدة، واتهامها بقيادة الأوركسترا السّرية للإرهاب العالمي. وتقوم إسرائيل بهذا الدور الجديد مستغلة سيطرتها على وسائل الإعلام العالمية، مما يخدم حلمها التوسعي بـ "إسرائيل الكبرى"، وهو يتوافق تماماً مع أهداف الولايات المتحدة في المنطقة.

في آب/أغسطس 1990، أرسلت الولايات المتحدة جيوشها إلى المملكة العربية السعودية، فذكرت الـ "ول ستريت جورنال" (1989/8/31) أن الولايات المتحدة: "لا ترسل جيوشها إلى الخليج فقط لمساعدة السعودية على مقاومة الاعتداء، بل لمساندة أكثر دولة في الأويك تُخدم مصالح واشنطن". وذلك لإفهام العالم الثالث كله أن ليس مسموحاً لأي شعب، تحت طائلة تدميره كلياً، أن يرتقي إلى أعلى مستوى تقني، وأن يستغل ثرواته الوطنية (البترول أساساً) بدون مراقبة القوى العظمى الأسعار، وأن يُفَلِّت من دين لا يجرؤ على المجاهرة باسمه بعد، وتفرضه الولايات المتحدة على العالم كله: السوق الموحدة وعبادة المال. وبالفعل، كلف قصف العراق (حسب الصليب الأحمر)، أكثر من 200 ألف قتيل مدني، وأدى استمرار الحصار إلى موت مزيد من الأطفال بسبب فقدان التغذية والاسعافات.

(3) أسطورتها اللاهوتية المستعارة عن "الشعب المختار"

المنطق التوراتي لـ "إسرائيل الكبرى"، ودعم واشنطن غير المشروط، قد يكونان مفجّر حرب عالمية ثالثة، أو حرب حضارات أولى، حسب تعبير هانتنغتون.

تعلقنا على ذلك، أنّ المطالبة التوراتية بـ"إسرائيل الكبرى" من الفرات الى النيل، وفق قراءة أصولية للتوراة (أي قراءة حرفية تحوّل أمثلة الأنبياء العظيمة الى تاريخ قومي بل قبلي) هرطقة ضرورية للسياسة الصهيونية، تقود الى التناقض التالي: عن احصاءات الحكومة الاسرائيلية أن 15٪ فقط من الإسرائيليين متدينون، ورغم ذلك تجري محاولات إقناع أكثرية اليهود بأن هذه الأرض ملك لهم، وعدهم بها إله لا يؤمنون أصلاً به.

إن الرجوع الى النصوص التوراتية من ثوابت السياسة الإسرائيلية لتبرير اعتداءاتها ومجازرها. وهي سياسة إجرامية لا تستند الى قاعدة دينية، بل الى قراءة أصولية حرفية للنصوص المقدسة، باتت خداعاً عنصرياً دمويّاً. فالأصولية (كما يفعل جماعة الطالبان في شأن القرآن) تقوم على قراءة حرفية قبلية، تعتمد على تحويل المثل الى قصة مزيفة، فتفسر (مثلاً) وعدّ الآلهة قبائل البدو في الهلال الخصيب بأرض خصبة لكل عائلات الأرض، على أنها هبة غير مشروطة قدّمها إله قبلي امتيازاً لشعب واحد الى الأبد، وحرّم منها سائر الشعوب. من هنا قول ابراهيم هرشل في كتابه إسرائيل صدى الأبدية (1969): "دولة إسرائيل هي جواب الله في أوشفيتز". وهو ما يستمر حتى اليوم، فهوذا رئيس قسم الأبحاث الجرمانية لدى الجامعة العبرية في القدس، والاختصاصي في دراسة النازية البروفسور موشي زيممان يعلن في جريدة "يروشالايم" (1995/4/28) أنّ "الهولوكوست مبررٌ رئيسي لإنشاء دولة إسرائيل...". فثمة شريحة كاملة من الشعب اليهودي لا أتردد في سُمّها نسخة من النازيين الألمان. أنظروا الى أولاد اليهود سكان المستوطنات في الجليل، إنهم يشبهون تماماً الشبان الهتلريين". وعام 1974، في جريدة "يديعوت أحرونوت"، كان مناحيم باراش يشيد بتعاليم الحاخام موشي بن زيون الذي كان يستعمل النصوص التوراتية لتحديد الموقف الاسرائيلي من الفلسطينيين "هذا الطاعون الذي تشجبه التوراة، لكي نستولي على الأرض التي وعد الربُّ بها ابراهيم. يجب أن نسير في خطى يشوع لنسيطر على أرض إسرائيل ونقطن فيها كما تأمر التوراة... ليس

من مكان على هذه الأرض لشعوب أخرى، وإنما فقط لشعب إسرائيل. علينا طرد كل الذين يعيشون فيها. إنها حرب مقدسة تفرضها التوراة".

بعد شهرين، كتب الحاخام إلعازر فالدمان في جريدة "نيكورا" عن المستوطنين في شرق الأردن: "علينا، بالطبع، أن نقيم النظام في الشرق الأوسط وفي العالم. فإذا لم نضطلع نحن بهذه المسؤولية نكون خطاة لا بحق أنفسنا وحسب، بل بحق العالم. فمن سوانا يقيم النظام في العالم، والقادة الغربيون ضعيفو الشخصية". (أعادت "دافار" نشر هذا الكلام في 1982/10/8). وأضاف أحد مؤسسي الحركة، يهودا بن مئير: "لا أن نبسط سلطاننا على سوريا وتركيا وحسب، بل أن يصير دم أولادنا حارساً للعالم أجمع". وفي أيار/مايو 1993، خلال مؤتمر الليكود، اقترح آرييل شارون أن تركز إسرائيل سياستها الرسمية على مبدأ الحدود التوراتية.

هذه الهرطقة التي أسسها تيودور هرتزل، شجبتها منذ ظهورها حاخامون ويهود مخلصون للإيمان ولأنبيائهم. بينهم الحاخام موشي مینوحي (والد الموسيقي العبقري يهودي مینوحي) صاحب كتاب: المخطاط اليهودية، وفيه يذكر أن المخطاط اليهودية هو في القومية الصهيونية. والعنوان الأول لكتابه كان القومية اليهودية: جريمة ولعنة تاريخية شنيعة، وفيه يقيم موازنة بين شمولية الأنبياء اليهود وبين تفسير قبلي وقومي للعهد والشعب المختار طرحه من رأى أنهم "برابرة قبليون" مثل بن غوريون وموشي دايان وعصابة عسكرية انحرفت بإسرائيل عن الخط القديم، مما حول الوكالة اليهودية والمنظمات الصهيونية في العالم "أعضاء في الحكومة الإسرائيلية". وهو ما يلتقي بـ "العقيدة العنصرية نفسها التي يتميز بها اللاساميون".

ولم ينفك الحاخام إلمر برغر عن التنويه بأن الوعد كان مشروطاً إذ يذكر من سفر الأحبار: "فاعملوا بفرائضي وأحكامي واحفظوها، تقيموا بالأرض آمين". (25-18). وفي الفصل 3/26 يقول: "إن سرتم على فرائضي وحفظتم وصاياي وعملتكم بها (3)... أثبت عهدي معكم

(9). ومن سفر التثنية الفصل 11: "إني جاعل أمامكم اليوم بركة ولعنة (26)، البركة إن سمعتم لوصايا الرب إلهكم التي أنا آمركم بها اليوم (27)، واللعنة إن لم تسمعوا لوصايا الرب إلهكم (28)".

عام 1956 فشلت محاولة (تواطؤاً مع فرنسا وإنكلترا) للاستيلاء على قناة السويس، لأن الولايات المتحدة، بحكم أعمالها في فيتنام وفي الشرق الأقصى (كما أوضح الجنرال ديغول لاحقاً في خطابه في بنوم بنه) لم ترض أن يفلت من يدها أمر مراقبة البحر الأحمر. وحفظ القادة الاسرائيليون الدرس: على العمل التوسعي التالي أن يعتمد على الولايات المتحدة وتكون لها الأفضلية فيه. من هنا نص بروتوكول التآلف السُتراتيجي (واشنطن 1981/11/30) على مدّ إسرائيل بالأسلحة، وكان غزو لبنان بعد ستة أسابيع على الخروج من سيناء، بحماية اتفاق كامب ديفيد الذي ضمّن لإسرائيل عدم فتح جبهتين عليها. ومن أصل 567 طائرة كانت تملكها إسرائيل آنذاك، 457 طائرة جاءت من الولايات المتحدة بتمويل من واشنطن على شكل هبات وقروض.

بعد "حرب الأيام الستة" احتلت إسرائيل كل حدود البلدان المجاورة (من لبنان إلى الجولان إلى شرق الأردن) وضمت القدس، في حين لم يتم قبولها عضواً في منظمة الأمم المتحدة إلا بثلاثة شروط:

1- عدم المساس بوضع القدس.

2- السماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم.

3- احترام حدود التقسيم.

وهكذا لم يعد القرار الدولي سوى حبر على قطعة ورق كما كان بن غوريون قال إبان حرب التوسع الأولى سنة 1948.

عام 1981، قبل اجتياح لبنان، قال آرييل شارون: "في السنوات المقبلة، لن تمتد مصالح إسرائيل السُتراتيجية فقط إلى البلدان العربية في حوض المتوسط، بل إلى كل الشرق الأدنى، ويجب أن تمتد إلى إيران والباكستان والخليج وأفريقيا وتركيا".

هذا المخطط (صدر نصُّه واضحاً بعنوان "مخططات اسرئيل الاستراتيجية"، في العدد 14 - شباط/فبراير 1982 - من مجلة كيفونيم (اتجاهات) التي تنشرها في القدس "المنظمة الصهيونية العالمية") يستوجب حكماً تفتيت كل البلدان المجاورة من النيل الى الفرات. لذا نشرت نصُّه الكامل بالعبرية في كتابي فلسطين أرض الرسالات السماوية (باريس 1986) وترجمته الفرنسية، وأقتطف منه هنا مقاطع أساسية.

"إن مصر، كجسم مركزي، باتت جثة، إذا اعتمدنا المواجهات المتصاعدة بشراسة بين المسلمين والمسيحيين. لذا يجب أن يكون هدفنا السياسي للثمانينات، على الجبهة الغربية، تقسيم مصر الى مقاطعات جغرافية محددة. فإذا تم تفكيك مصر وحرمانها من السلطة المركزية، يكون مثلها مصير بلدان أخرى (ليبيا، السودان، والأبعد منهما). وإنشاء الدولة القبطية في مصر العليا (وحدات مناطقية صغيرة ضعيفة) هو مفتاح توسع تاريخي يؤخره اليوم اتفاق السلام، ولكنه محتم على المدى البعيد.

الجبهة الغربية تسبب مشاكل أقل من الجبهة الشرقية. فتقسيم لبنان الى مقاطعات خمس، يُظهر مسبقاً ما سيحصل في مجمل العالم العربي. وانفجار سوريا والعراق وتحوُّلها الى مناطق عرقية ودينية، هو على المدى البعيد، هدف رئيسي لإسرائيل، مرحلته الأولى تدمير القوى العسكرية في هذه الدول.

وتفكيك التركيبات العرقية في سوريا قد يؤدي الى قيام دولة شيعية على طول الشاطئ، ودولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، وجماعة درزية قد ترغب في إنشاء دولتها الخاصة - ربما على جولاننا - مع حوران وشمال الأردن... إن دولة مفككة كهذه هي، على المدى البعيد، ضمانة للسلام والأمن في المنطقة. وهذا هدف بات في متناولنا.

العراق كذلك، الغنيّ بالبترول والممزّق بالصراعات الداخلية، هو في خط الرؤية الاسرائيلية. وتفكيكه، بالنسبة إلينا، أهم من تفكيك سوريا، لأنه على المدى القريب هو الذي يشكل أطر تهديد لإسرائيل". لتحقيق هذا المخطط الواسع، يستعين القادة الإسرائيليون بمساعدة أميركية غير محدودة.

هذا المخطط، لإشعال الشرق الأوسط كلّهُ (بأخطاره العالمية الواضحة) - حتى قبل أن يصدر واضحا بهذه الوقاحة - هو الذي يوجّه سياسة الحرب الاسرائيلية كلها، ويخرق كل قرارات المجموعة الدولية للأمم المتحدة، بدعم غير مشروط من الولايات المتحدة. فلنكتفِ بالتذكير أن دولة إسرائيل، بحجّة حماية أمنها، تحتل منذ 1968 حدود كل جيرانها، وتحديداً لبنان وسوريا (رغم القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة، والذي يؤكد "عدم القبول باكتساب الأراضي عن طريق الحرب" والمطالب "بانسحاب القوى المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة").

ولا تزال إسرائيل تفتت الأراضي الفلسطينية التي تسيطر على 96% منها بواسطة الاستيطان. وهنا أيضاً، قطع نتيها هو مراحل جديدة: من أجل إحكام قبضته على القدس (رغم قرار الأمم المتحدة بالإجماع) يباشر بإقامة أشغال في القسم العربي من القدس في بئر حوما لبناء 2000 شقة إضافية مخصصة لليهود. ويرفض تنفيذ وعود إسرائيل في أوصلو بسحب جيوشها من بعض الأراضي المحتلة. فهو يخرق الإتفاقات عمدا رغم الاحتجاجات الدولية.

الثلاثاء 1997/3/18، انتقدت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بعنف قرار إسرائيل بدء الأشغال لبناء المستوطنة الحادية عشرة في القدس الشرقية. ولا يزال في الجليل مخزن بارود حقيقي: بين 120 ألف مواطن فلسطيني، يسكن 500 مستوطن ممن يُغطون بالزهور مدفن المحرم باروخ غولدشتاين الذين يعتبرونه بطلا، ويسيطر بينهم جو روح الحزب الوطني الديني القديم الذي يدّعي الجمع بين خط اليهودية القويم وبين القومية

العلمانية في الصهيونية السياسية، مما يعطي استيطانهم هناك شرعية دينية.

وحتى عازر وايزمان، رئيس دولة إسرائيل، يتهم نتنياهو بأنه مسؤول عن تجميد محادثات السلام والعزل المتصاعد للدولة العبرية. ويقول عن نتنياهو: "استعملي هذا الرجل وخدعني مرّات عديدة. أما اليوم، فقد طفح الكيل" ("لوموند" 1998/7/2). مع ذلك يواصل نتنياهو سياسة التنظيف العرقي التي ينتهجها، مانعاً حصول أية محادثات بشأن الجولان السوري، كما بشأن القدس ولبنان. من هنا قول ثيو كلاين إن "شعار نتنياهو: الأمن أولاً، مناورة مجرمة". ("لوموند" 1998/5/2). وهذا بديهي: كيف نطالب بأمن الحدود، وحدود كل الجيران محتلة، والقرارات الدولية تخرق بصورة منتظمة ويُنقض التوقيع مع الفلسطينيين على اتفاق أوسلو؟

عن المشرف على "الموسوعة اليهودية" البروفسور لايوفيتز حصيلةً في كتابه إسرائيل واليهودية جاء فيها: "أرى فكرة إسرائيل الكبرى أمراً مرعباً... همّ الأميركيين إبقاء فيالق من المرتزقة الأميركيين في بزة الجيش الاسرائيلي، لاستعمالها كما يريدون حين يريدون..." "إن قوة القبضة اليهودية مستمدّة من القفاز الفولاذي الأميركي الذي يغلفها ومن الدولارات في بطانتها".

ردة الفعل الرفضية السياسية الصهيونية المسترة بالتقوى اليهودية وشمولية أنبيائها آخذة بالرفض المتزايد عنفاً (بيار منديس فرانس وناحوم غولدمان رفضاً غزواً لبنان)، واستنكارها عمّ نحو مئة مفكر يهودي بينهم يانكيليفيتش، مينكوفسكي، رودنسون، بيار فيدال ناكيه، شجبوا سياسة أورشليم بـ "اللجوء المنتظم الى القوة الوحشية، والسعي الى سيطرة عسكرية على هذه المنطقة من العالم".

وخلصوا الى القول: "أمام هذا التحقير للعدالة والقيم التي التزمت بها أجيال من اليهود، نرفض بقوة كل تضامن مع سياسة إسرائيل الحالية".

○ تربية نازية جديدة

هذه السياسة في الحرب والتوسيع الاستعماري المستمر، والتجاوزات والتدمير المادي، تشمل أيضاً (كما في كل استعمار) تطبيع الإنسان بشعور من التفوق العرقي تمليه نظرية لاهوتية مزيفة، من منظور صهيوني مرتكز على ثلاثة مبادئ تدمر إنسانية الإنسان:

1- رَفْضُ الآخر، بأنَّ حاجزاً من نار يفصل اليهود عن العالم (كما كتب الحاخام كوهين).

2- اعتبار الآخر (كل "آخر") عدواً بالقوة (كأن التاريخ كله سلسلة اضطهادٍ أبدي للشعب اليهودي البريء).

3- إيمانُ أن الدولة الصهيونية الإسرائيلية لا يمكن أن تنشأ إلا بمثل ما ورد في كتاب الكره، حافظاً وحيداً أمام شبابها وجيشها وشعبها بكامله. فالمنطق العسكري المبني على كره الآخر واحتقاره، هدفٌ في ذاته، وسائر العالم (كما غولدهاغن يرى ألمانيا، أو كما برنار هنري ليفي يرى فرنسا وحضارتها) ليس سوى شعب من القتل أو ثقافة البذاءة.

عبادة الكره الأبدي، سماها أحد المؤرخين الإسرائيليين "عقدة آماليك" (خلال جلسة مناقشة الاصلاحات في الكنيسة يوم 1952/1/7) إذ ارتفعت يافطة ضخمة فوق واجهة المبنى، جاء فيها: "تذكر ما فعله بك آماليك". ورمز آماليك في قصة يشوع: "ما يجب إبادة" (وكان المتزمتون الأميركيون برّروا مطاردتهم الهنود الحمر بأن هؤلاء "آماليكيون"). وفي السياق نفسه تدرج صرخة الحقْد الشهيرة من بيغن: "لم يقتل آباءكم ألماني واحد. كل ألماني نازي. كل ألماني قاتل. أدناور قاتل. وجميع المتعاونين معه قتل". بعد أربعين سنة، وسّع غولدهاغن هذا الموضوع في 500 صفحة، فجعلت منها الحركة الصهيونية الكتاب الأكثر رواجاً، في حين صرّح المؤرخ الرصين يهودا باور أن جامعته ترفض هذا الموضوع حتى بحثاً لأطروحة دكتوراه في الجامعة.

وفي تموز/يوليو 1981 جعل الكنيست من موضوع الإبادة عقيدة وطنية، بقانون يحرم النقد تحت طائلة السجن سنة كاملة (سابقة حصلت الـ"ليكرا" على مثلها في فرنسا بموجب قانون غيسو). وهذا الإجراء حصل بعد افتتاحية من بواز إيفرون عنوانها "الإبادة، خطر على الأمة" (1980)، ذكر فيها أن إبادة اليهود إذا كانت أكبر المجازر في تاريخهم، فهي في التاريخ العام ليست أولى المجازر ولا أكبرها، وأن النازيين لم يجدوا فقط في قتل اليهود وحدهم، بل السلافيين والغجر وحتى الألمان (الشيوعيين) ممن كانوا يعارضون النظام. وكان بواز إيفرون يريد كسر أسطورة الفرادة اليهودية بتفضيل اليهودي عن سائر الإنسانية، لأن هذا يقوده الى انعزاله "هكذا يتصرف الحكام في عالم تسكنه أساطير وأشباح هم خلقوها".

هذا الهاجس بـ"ذاكرة" ملؤها الحقد، يتكرر يومياً في المدرسة والجيش والصحافة والسينما والتلفزيون. من ذلك قول الصحافي عزرائيل كارلباخ: "ستنشأ في العالم يوماً حركة سلام حقيقية تحقق السلام في أوروبا وتمحو ألمانيا من وجه العالم" ("معاريف" 1951/10/5)، كأن ثلاثة أرباع الألمان المولودين بعد سقوط هتلر مسؤولون عن جرائم النازيين، أو جان سبستيان باخ أو غوته أو كانط، أو كبار الألمان الآخرين كالشاعر هاين أو الفيزيائي آينشتاين، رموز الفكر الألماني. وهذه الحملة الدعائية تأثر على الناس العاديين، حتى ولو كانوا من ضحايا النازيين (كالكثير من المقاومين) أو عليّ (وأبرز كتبي عن فلسفة هيغل). على أنها، من جهة أخرى، تؤثر في رجل محترم سمته هذه الحملة الدعائية المشؤومة فأعلن: "لو كان لي لطلبتُ من الشعب الألماني قتل أم مقابل كل أم يهودية قُتلت، وأب باب وولد بولد. وتطمئن نفسي حين أعرف أن ستة ملايين ألماني سيموتون مقابل ستة ملايين يهودي ماتوا. وإذا عجزنا عن ذلك، فلنقم، على الأقل، بعمل تاريخي يسبب لهم ألماً يوازي الدم المسفوك. فلنبصق في وجوههم" (مائير دفورسيسكي، في كلمته الى الهيئة المركزية في "ما باي" - 1951/12/13).

حتى ما جاء في سفر الأخبار (19،18): "لا تنتقم ولا تحقد على أبناء شعبك، وأحب قريبك كنفسك"، فسّر بطريقة مشوّهة اعتبرت "أبناء شعبك" تعني أن غير اليهودي ليس قريباً. من هنا كتب الحاخام أ. كوهين في كتابه عن التلمود (1983) أن "القريب في التلمود هو الاسرائيلي ولا يشمل الوثني". ويذكر الحاخام كوهين حدوداً من نار "تميّز اليهودي وتفصله عن الآخرين". وهو التفسير الوحيد المعتمد رسمياً ويُدرّس لتلامذة المدارس وأفراد الجيش، وللناس في الشوارع بواسطة وسائل الإعلام. ومن الشواهد:

في الذكرى الخمسين لتأسيس اسرائيل، أصدرت الدولة (1998/5/14) عن وزارة التربية "كتاب اليوبيل" لإحياء ذكرى الحدث في كل مدارس البلاد. والغريب أن الكتاب (كما ذكرت "هآرتز" الرصينة) لا يذكر إطلاقاً وجود الشعب الفلسطيني قبل نشوء اسرائيل ولا بعده، ولا يذكر مخطط التقسيم الذي خلق (عام 1947) دولتين في فلسطين: دولة يهودية وأخرى عربية. ويضيف الصحافي ريلي ساعار أن "الفصل المتعلق بجهود السلام يتطرق الى المعاهدات مع مصر والأردن، ويتجاهل اتفاق أوسلو وعملية السلام الحالية مع الفلسطينيين".

نموذج آخر: خلال تدريس سفر يشوع (مدرّج في المدارس الاسرائيلية من الصف الرابع حتى الثامن) وزع أستاذ في تل أبيب، اسمه تاماران، نصاً على ألف تلميذ جاء فيه: "تعرف المختارات التالية من سفر يشوع (6،20): صعد الشعب نحو المدينة (أريحا) واستولى عليها، وقتل كل من وجد فيها من رجال ونساء وأطفال وشيوخ بدون أي تمييز". أجب عن السؤالين التاليين:

1- هل حسناً فعل يشوع والاسرائيليون في رأيك؟

2- لنفترض أن الجيش الاسرائيلي احتل قرية عربية خلال الحرب، هل يجب أن يفعل بسكانها ما فعله يشوع بسكان مدينة أريحا، أم لا؟

و حين نشر تاماران عام 1972 النتيجة المخيفة لاستطلاع التلامذة (70٪ أجابوا: نعم) طرد من جامعة تل أبيب (القصة أوردها المبشر كلود رينو في كتابه: لبنان-فلسطين 1987).

في 15/2/1995 نشرت "هآرتز" رأياً تربوياً يناهض تكييف التلامذة: "في دراسة حديثة، أظهر البروفسور بار تال من جامعة تل أبيب الى أي درجة تمّ تحريك النظام التربوي الاسرائيلي لتبرير موقع اسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي، مشدداً على ضرورة تغيير طريقة ذكر العرب في الكتب المدرسية، وضرورة تغيير الحكم الذي يطلقه الاسرائيليون على أنفسهم. فالنصوص حول الهولوكوست والمجازر خلقت عقلية البلد المحاصر، وغذت الإيمان بأن اليهود متفوقون وأنهم دائماً على حق. وأحصى بار تال ذكر ذلك في 107 كتب تاريخ وقراءة بين الكتب التي وافقت عليها وزارة التربية. ففي كتب التاريخ (وخصوصاً تاريخ اليهود) لا أحد يتكلم على السلام إلا كـ"يوطوبيا" بعيدة، وترد فيها فكرة أن اليهود دوماً ضحايا. وفي أحد كتب القراءة نصٌ عن "المستوطنات الصهيونية الأولى" لا يذكر وجود العرب في المنطقة إلا مرتين يسميهم فيهما بأنهم نهّابون في أكثرهم، وقليلون منهم "إيجابيون" قبلوا ببيع أراضيهم لليهود. وفي افتتاح دورة الجمعية الإسرائيلية للبحوث التربوية، قال بار تال: "في الصراع العربي الاسرائيلي، لم تكن ضحايا بل معتدين. وإظهار العرب، (وخصوصاً الفلسطينيين) بهذه الطريقة المنحازة والسلبية، يعني تجاهل آلام شعب يلقي مصيراً مرّاً نتحمل نحن جزءاً من مسؤوليته". وأشار الى أن إسرائيل استعملت التاريخ ومواد التدريس الأخرى في خدمة العقيدة الصهيونية. وعام 1979، أعلنت وزارة التربية أن تعليم مادة "الإبادة" إجباري لتلامذة الصفوف الثانوية. وتولت لجنة وضع برنامج جديد يشدد على تغذية الالتزام العاطفي الوطني عند التلاميذ. وقال رئيس اللجنة: "يجب أن تكون الإبادة موضوع شعور تحفيزي، لا مجرد عنصر في إطار تاريخي أوسع، أو في سياق بحث علمي صرف".

وفي 1980/3/26 صوتت الكنيست على "دراسة الإبادة والبطولة وذكراهما"، وبوشر تدريس الإبادة في المدارس الابتدائية والثانوية، مادة تمثل 20٪ من برنامج التاريخ في امتحانات نهاية الدروس.

الخبير في تاريخ النازية لدى الجامعة العبرية في القدس، البروفسور زيمرمان نقل شهادة مخيفة عن عملية نزع الإنسانية عن الإنسان: "داخل كل منا وحشٌ سوف يكبر إذا واصلنا ادعاء إيجاد تبرير دائم لنا. ومنذ اليوم أرى ظاهرة تتنامى: في الشعب اليهودي شريحة كاملة لا أتردد في سميها نسخة عن النازيين الألمان. أنظروا الى أولاد المستوطنين اليهود في الجليل، إنهم يشبهون تماماً الشبان الهتلريين. فمنذ طفولتهم يتشربون فكرة أن كل عربي سيئ، وأن كل شخص غير يهودي عدو لنا، حتى باتوا يكبرون هذيانين يعتبرون أنفسهم عرقاً متفوقاً، تماماً كالشبان الهتلريين".

هذا التكييف في المدرسة يتواصل في الجيش، بدءاً بمقدمة للتوراة كتبها المرشد العام للجيش الحاخام غاد نافون. وعن "هآرتز" (1996/1/22) أن "أشرس نص في تسييس النصوص المقدسة بتزوير رسالتها العامة: مقدمة التوراة التي تعطي حالياً للشباب المنحرفين في الجيش. فطبعة 1958 كانت تحمل مقدمة الحاخام شلومو غورين على أن الكتاب دعوة الى البطولة والتضحية ومصدر ثابت للوحي، بينما في مقدمة الحاخام الأكبر غاد نافون للطبعة الجديدة معان متطرفة تجعل التوراة ملكاً خاصاً باليهود وحدهم، وبأن لهم حقاً حصرياً في أرض آبائهم برهاناً على حضور الشعب اليهودي الدائم في المنطقة. وبهذا تصبح التوراة جزءاً جوهرياً من النظام العقائدي للصهيونية الدينية.

وفي تلك المقدمة، اختفت كلمة "سلام" لتحل محلها كلمة "عدو"، وصار ابراهيم أبا الأمة اليهودية التي تقف وحدها في مواجهة بقية العالم (يظن الحاخام الأكبر أنه بهذا يقوى روح الجنود). وينتهي مقدمته بهذه الآية من سفر التثنية (4/20) "لأن الرب إلهكم سائر معكم، ومحارب أعداءكم وينصركم".

تتويجاً لهذه المقدمة العرقية المركزة، أضيف الى كتاب التوراة أطلسٌ يجد فيه الجندي خارطة لإسرائيل الكبرى تضم اليهودية والسامرة والأردن، وخارطة أخرى عنوانها الأرض التي وهبها الرب لليهود وتحتها شرح الآية المعروفة "أرضك يا إسرائيل من الفرات الى النيل".

هذه الحالة الذهنية منتشرة في كل هرمية التراتبية العسكرية. فالحاخام الأكبر آفيدان (مرشدٌ للجيش برتبة كولونيل) نشر كتاباً بعنوان نقاوة السلاح في ضوء الهالاكاح جاء فيه: "في أثناء الحرب، أو في مطاردة مسلحة، أو في هجوم، عندما تجد قواتنا نفسها أمام مدنيين لسنا واثقين من أنهم لن يؤذونا، علينا بحسب الهالاكاح أن نقتلهم [...] لا نثقُ بعربي قطٍ ولو بدا عليه التمدُّن ... في الحرب، عندما تبدأ جيوشنا هجوماً نهائياً، تسمح لها الهالاكاح بل تأمرها بقتل المدنيين، حتى الوادعين منهم". من هنا أن جنوداً إسرائيليين (كما قال الكولونيل برافير في 1990/6/15) بعد تكييفهم بتعاليم الكره هذه، أخذوا يعتقدون بأن الانتقام للإبادة تبريرٌ لأي عمل من الأعمال المشينة".

ومن النماذج الصارخة، هذا الحوار الذي جرى في 1996/4/10، بين مراسل "كول هاتير" وخمسة جنود من البطارية التي كانت مسؤولة عن قصف المدنيين في بلدة قانا اللبنانية. "لم يضطرب أحد منهم حين علموا بعد دقائق من رمياتهم أين سقطت القذائف. جمعهم أمر البطارية وهنأهم على حسن التصرف وشجّعهم على المتابعة. لم يذكر أحدٌ خطأً في الرماية، فهم ليسوا "فئراناً عرباً" (تعبير يهودي لاحتقار العرب). وبعد، فالعرب ملايين.

- ألم تشعرُوا بأية أزمة ضمير؟

- لماذا؟ قمنا بواجبنا. أطعنا الأوامر. أصلاً، لا أحد يسألنا رأينا.

- ولو طلب منكم رأيكم؟

- لكننا أطلقنا مزيداً من القذائف وقتلنا مزيداً من العرب.

- و"نقاوة السلاح"؟ (كان الجيش الصهيوني يتشدّق بها).

- لا أفهم ماذا تقصد. نحن المدفعيين، لا وقت لدينا نضيّعه في مناقشة هذه الترهات. ما يعلّموننا أياه: أن نتصرف كجنود محترفين".

وفي 19/4/1996 نقل مراسلا جريدة "دافار" انطباعات الكولونيل روبي الذي كان، من أعلى التلة، يشرف على قصف القرى المجاورة، ويشعر بنفسه "كأنه زوس على جبل الأولمب، وهو يوزع النار من حوله!"

على أن مجزرة قانا ليست خطأ بل جريمة بحق الإنسانية، أمرت بها أعلى القيادات في دولة إسرائيل، ونفذتها، بكل فرح، التراتبية العسكرية. من هنا قول آري شافيت لـ "هآرتز": "قتلنا هؤلاء الناس بسبب التمييز الحقيق بين أهمية حياتنا المقدسة وبعض ما نمنحه من أهمية لحياة الآخرين". (1996/5/21).

وعن التقرير الحاخامي لمبدأ الحرب الشاملة، نقلت "هآرتز" (1995/3/24) مناقشة اشترك فيها حاخامان (أحدهما آفينار الشديد التأثير) وأستاذ في جامعة بار إيلان اليهودية وقاضٍ، حول مقال الحاخام إلبا في ما يقوله القانون الديني اليهودي عن إقدام اليهود على قتل مسلمين. وأكد الحاخام آفينار أن بحث الكاتب موافقٌ لتعليم التوراة، إذ يرى أن جرماً يُرتكب بحق يهودي، أشدُّ منه إذا ارتكب بحق غير يهودي".

- هل يذكر القانون الديني حالة يتناقض فيها مع قانون الدولة؟

- على القانون الديني أن يتفوق على القانون البشري، وهو يضفي شرعية على قانون الدولة إذا وجدته مطابقاً للتوراة. أما إذا ظهر تناقض بينهما فقانون التلمود هو الذي يسود.

- في النص توصية، في زمن الحرب، بقتل الناس المحسوبين على العدو بمن فيهم النساء والأطفال، رغم أنهم لا يشكلون أي تهديد مباشر، خوفاً من أن يتورطوا لاحقاً مع الآخرين.

- إنه مبدأ الحرب الكاملة يواجه شعباً بشعب آخر. في هذه الحالة، إذا أشفق يهودي على عدوه، يدفع اليهود الآخرون لاحقاً ثمن ذلك من حياتهم.

ويذكر المقال أن في أثناء جنازة هوس الذي قتله الفلسطينيون (وهو مساعد حاخام الجليل ليفنغر) وُضع تابوته قرب مدفن غولدشتاين قبل ترتيل المزمور 94 (الرب إله الانتقام). وعندما بادر صحافي من "جيروزلم بوست" يسأل الحاخام جينسبورغ عن ذلك أجابه: لعل ذلك يوقظ روح الانتقام عند اليهود.

هذا التسميم يتواصل على مستوى وسائل الإعلام والتخيل الشعبي. ففي كانون الثاني/يناير 1983، بعد مجازر لبنان، أصدرت دولة إسرائيل مجموعة من ثلاثة طوابع "من أجل استذكار يشوع". خصص الأول لعبور الأردن. وصدر تعليق حول هذا الإصدار في تل أبيب قال كاتبه سيجيسموند غورين: "هذا ما يذكر بـ"طريقة التحرك المباشر" كما طبقتها القوات الإسرائيلية المعاصرة، بين بين سواها، في سيناء عام 1956، وعلى ثلاث جبهات عام 1967، ولكنها معروفة منذ 3300 سنة، طبّقها أجدادهم التوراتيون حين دار العبرانيون حول بلاد كنعان كي يهاجموها من الشرق". أما الطابع الثاني فخصّص لذكرى احتلال أريحا، وذكر غورين بإبادة مقدسة للسكان، لم يُعفَ فيها إلا عن راحاب العاهرة لأنها آوت المبعوثين السريين". وأما الطابع الثالث فخصص ليشوع بن نون وهو يوقف الشمس كي يكمل معركته ضد خمسة ملوك كنعانيين "بينهم ملكا أورشليم والجليل". ويذكر غورين بأن "الملوك الخمسة أسروا، ثم أمر يشوع بقتلهم وتعليق جثثهم على خمس شجرات". ويخلص غورين إلى أن "على إسرائيل اليوم أن تواجه عدواً لا يقل خطورة عن ملوك الكنعانيين في الماضي".

هكذا تتم صناعة أمثال إيغال أمير (قاتل رابين) وباروخ غولدشتاين (مرتكب مجزرة الجليل) وكلاهما قاتل بالحق الإلهي. وظهر مقالٌ مصوّر بقلم سيجيسموند غورين "جورنال دو جنيف"

(1983/1/23) بعنوان لافت: "يشوع جد آريل شارون". وهناك مثلاً على هذا الاختراق في فرنسا:

نقلت "لوموند" (19/4/1997) أن مسؤولية التوثيق في ليسيه إدمون روستان تمكنت بدعم من الـ"ليكرا" وجماعتها من أن تسحب من المكتبة نحو 50 كتاباً معتبرة خطيرة بدعمها النزعة التعديلية، وبكرهها الأجانب، وبمدافعتها عن جرائم الحرب. وبذلك استبعد من المكتبة كل من: جوزف دو ميتر (توفي سنة 1821)، موريس بارس (توفي سنة 1923)، آلان بيرفيت (وزير العدل في عهد الجنرال ديغول)، جان فرنسوا دونيو (رئيس لجنة إصلاح محاكم الجنايات)، مارك فومارولي وجان فرنسوا روفيل (عضواً الأكاديمية الفرنسية)، المؤرخ أندره كاستلو، وجان تولار (مرجع حجة في الدراسات النابوليونية). وعندها كتب جان فرنسوا ريفيل: "بات من الشائع الساخر اتهام كل شخص، يراد تلطيخ سمعته، بالنازية أو بالتعديلية". ("لوبوان"، 28/10/1997). وعلق مدير منشورات "فايار" و"ستوك" كلود دوران قائلاً: "تُطلق أحكام على كتب وكتاب لم يتكبد أحد عناء قراءتهم لأن نقضهم وإعدامهم أسرع من الدراسة والبحث المتعيين".

هذا يعود بنا إلى الأجوبة التي أعطيت عن كتابي وعن محاكمتي. ولا أعيد طرح الهجوم الصحافي الذي أطلقه عليّ صحافيون أهانوني ولم يقرأ أحد منهم كتابي، فلم يبرزوا ما ينقض نصي، بل اعتمدوا على موقف أناس استأجرتهم منظمة بيتار-تاغار التي أعلنت مسؤوليتها عن الاعتداء ببيان لو كالة فرانس برس: 6 أشخاص أصيبوا وتقدموا بشكوى، وصحافيان نقلوا إلى المستشفى.

وكتب إليّ وزير الداخلية رسالة أعلمني فيها بأنه باشر بملاحقات (بقيت كما يبدو بدون نتيجة) ضد منظمة بيتار التي ألقي القبض لاحقاً على اثنين من أعضائها في اعتداء آخر. ولكن يبدو، عندما يتعلق الأمر بي، أن أعضائها يتمتعون بالحصانة، لأن رجال الشرطة الذين كانوا

حاضرين أمام قصر العدل، حين حصل الاعتداء عليّ، لم يتدخلوا
(بتعليمات أجهل مصدرها)، ولم تثمر أية ملاحقة عن أي إجراء.

كل ذلك لا يعدو كونه حوادث، ولكنها ذات دلالة. فالكتب
استبعدت لأنها صُنفت، كما في سنة 1941، بحسب طريقة "أوتو"
جديدة، ولأن أعمال العنف بقيت من دون عقاب، بسبب عودة الروح
النازية من جديد.

مرةً أخرى، دافعنا عن إنسانية الإنسان قبل فوات الأوان.

وأقول باسم كل الذين ثاروا قبل انبلاج الفجر: في 14/9/1940
اعتُقلت ورُحِّلَت لمدة 3 سنوات.

الخلاصة

مَنْ هو المذنب الحقيقي؟

هل مَنْ يرتكب الجرم؟

أَمْ مَنْ يكشف النقاب عنه؟

أَمْ مَنْ يريد خنق الاحتجاج فيمسي متواطئاً؟

منذ مثلتُ أمام المحكمة العليا، حصلت حوادث سلّطت ضوءاً جديداً على تحاليل كان كتابي الأساطير المؤسّسة للسياسة الاسرائيلية تناولها، وأوضحت ما كنتُ قدّمته حينها من انتقادات. منها انتخابُ نتنياهو (أيار/مايو 1996) مَنْ وصّفته ماري كلير منديس فرانس (أرملة رئيس وزراءنا) في "فرانس سوار" (1996/10/2) بـ "شخص فاشي لامتسؤول".

وفي 1996/11/15 أصدرت محكمة إسرائيل العليا حكماً يشرّع التعذيب.

ولم تتحرك الـ"ليكرا".

وفي 1996/10/17 دشنت الحكومة الاسرائيلية طريقاً في أرض عربية استولت عليها لخدمة المحتل، ببلاغ رسمي جاء فيه أن "الطريق 60 هي في تصرف الشعب الاسرائيلي وقوات الأمن فقط".

وفي 1996/12/18 عبّر آلان فينكلرو عن استنكاره في "لوموند" عبر مقال عنوانه: إسرائيل الكارثة"، جاء فيه: "بانتصار نتنياهو، خرجت لغة التمييز العنصري من إطار السريّة. وبصراحة: ثمة اليوم فاشيون يهود. لذا نقول بوجود كارثة روحية. فرعاة البقر المسلحون هؤلاء، لن يسمحوا بأيّ تحوّل في السيادة الحقيقية على شرق الأردن... كم مؤلم ألاّ يستطيع الانسان الخروج من ذاته العنصرية، ليضع نفسه مكان

الفلسطينيين. والتضامن مع إسرائيل لن يتم إلا بقبول أن تعود الكلمة الأخيرة الى رعاة البقر المسلحين".

ومرة أخرى، سككت الـ"ليكرا" ولم تقاوم.

في حزيران/يونيو 1997، نشرت ابنة موشى دايان (نائبة في الكنيست) رسالة بخط أيها كشفت أن لم يتم اجتياح الجولان السوري وضمه لأسباب أمنية، بل بتحديات وتعديات تلبية لمستوطنين إسرائيليين كانوا يطمعون بالأراضي السورية.

واحتج الرأي العام العالمي، بمن فيهم مجاهدون يهود استأؤوا من سياسة الوحشية هذه، بينهم القانوني الاسرائيلي كلود كلاين: "على المجتمع الاسرائيلي أن يقلع عن بناء نفسه متمحورا حول الحرب". ("لوموند" 1997/7/14).

أيضاً وأيضاً، سككت الـ"ليكرا" عما كشفته رسالة موشى دايان من أكاذيب "الحرب من أجل البقاء"، وهي كانت حجة حرب الأيام الستة.

ومن مقال في "يديعوت أحرونوت" (1996/10/4) نكتشف أن الملياردير الأميركي إيرفينغ موسكوفيتش "عراب نتياهو وممول حملته الانتخابية". وعن جريدة إسرائيلية أخرى أنه "أكبر ممول لمستوطنات اليهودية والسامرة، اكتسب شهرة أسطورية في الأوساط اليهودية اليمينية لفعاليته في الحصول على بيوت العرب، بتوظيفه في السنوات العشر الأخيرة عبر شركة "آيرت كوهانيم" عشرات ملايين الدولارات (وفقا لتقديرات موثوقة) على هذا النوع من النشاط في اليهودية والسامرة وفي الحي العربي من القدس القديمة.

وقامت مؤسستان للدفاع عن حقوق الإنسان ("بت سيلم" و"ها موكيد") بفضح سياسة "طرد الفلسطينيين بصمت من أورشليم"، ووصفتها بسياسة "التنظيف العرقي".

الصحافي أمّنيون كابليوك عبّر عما سماه "هذا القرف" في "لوموند ديبلوماتيك" (عدد أيار/مايو 1997)، بقوله: "الإرهاب! ليس في فم رئيس الليكود إلاّ هذه الكلمة. فهو يرى أن الشبان الفلسطينيين الذين في مظاهراتهم يرمون الحجارة، إنما يقومون بـ"أعمال إرهابية". فكيف وُلد هذا الإرهاب؟ من يغذيه؟" ويكشف في مقاله (نقلا عن "يديعوت أحرونوت" في 3/4/1997) عن "استفتاء تم بعد اعتداء 21 آذار/مارس، جاءت نتيجته أن 55٪ ما زالوا يدعمون اتفاقات أوسلو. وفي استفتاء آخر، أعلنت أكثرية مطلقة من الاسرائيليين اليهود (51,3٪) تأييدها لإنشاء دولة فلسطينية".

الكاتب الاسرائيلي الكبير إزهار سُميلانسكي (حائز على جائزة اسرائيل) كتب عن هذا الاستيطان فاضحا تحديات نتنياهو التي تغذي هذا الإرهاب، فقال: "عملية بئر حومة هي أيضاً عمل إرهابي ممّوه بقانون. وإلا فماذا نسَمّي عملاً يسرق الأرض التي يعيش عليها أهلها؟" ("يديعوت أحرونوت" 6/4/1997).

وفي 13/8/1997 صدر مقال في "لوموند" بتوقيع جاك ديروجي (الاسم المستعار لجاكوب وايزمان) والمؤرخين دانيال ليندنبلاغ وبيار فيدال ناكيه، أوضحوا فيه رأي اليهود في فرنسا: "إنهم يتكلمون باسمهم. تماماً كما فعل حاييم موزيكانت، الصوت السياسي ذي الصفة التمثيلية الرسمية، يدعمه سالمون مالكا، بنشره مقالا في المجلة اليهودية البلجيكية "نظرات" (Regards) عدد 6/5/1997 جاء فيه: "بالنسبة الى أورشليم، يرى أكثر يهود فرنسا أن للإسرائيليين الحقّ ببناء مستوطنة جديدة في بئر حومة". ونرى في هذا التأكيد خطر تشكيل تحدٍ ليهود فرنسا، نظراً للرهان الذي ينتج عنه (سلم أو حرب في الشرق الأدنى). وقد يعني هذا التأكيد فعلاً أن الرأي اليهودي الفرنسي دفن عملية السلام التي كانت قائمة على مبادلة الأرض بالسلام. فمشاعر 650 ألفاً يهودي في فرنسا مختلفة حتماً، ولكن من ينقلها؟

الخبير في الرأي العام اليهودي، تيو كلاين الرئيس السابق لـ"الكريف"، يرى وجوب التمييز بين مجموعة يهود فرنسا (نحو 650 ألف) وبين الأقلية المنظمة (بين 60 و100 ألف شخص مرتبطين نوعاً بالجمعيات التي تؤلف الـ"كريف"). وهو يرى أن أكثرية من المجموعة الأولى تأمل في متابعة عملية السلام. وحتى بين المجاهدين المنظمين، قلة فاعلة فقط تعارض اتفاقات أوسلو. وإذا كان الآخرون لا يجرؤون على التعبير، فلأنهم برأيهم مكبلون بـ"شرعية" تقاليدهم دعم الحكومة الاسرائيلية دعماً مطلقاً. وهي نزعة شرعية يتلاعب بها الصهيونيون المتطرفون أكثر فأكثر، وخصوصاً جماعة الليكود في فرنسا.

وعن كلاين (في "لوموند" 1996/11/28) أن "هذا الشر ينتشر برعاية تلاميذ الفاشية الحاخامية المسلحين"، كما قال بعدما أدان "حرب الفتح في دولة يهودية جديدة ذات جوهر إلهي السلطة"، وبعدها ذكر "قتلة الحق الإلهي" قبل باروخ غولدشتاين وإيغال آمير. ثم خلص إلى القول: "لا، لا قرش" لمخطط "يبي" على طريقة شارون. لن ندفع قرشاً واحداً من أجل "إسرائيل الكبرى"، هذا الوهم المستحيل الذي يعرض للخطر عملية السلام والديمقراطية".

وكانت ليا رابين على التلفزيون الفرنسي (في 1997/10/15) عرضت كيف اغتال الأصوليون زوجها الرئيس رابين.

وفي "لوموند ديبلوماتيك" (تشرين الأول/أكتوبر 1997) كتبت ابنة الجنرال بيليد، تحت عنوان: "يبي، ماذا فعلت؟" تذكره بأن ابنتها قتلت في الهجوم الفلسطيني يوم 1997/9/4 وقالت: "أعتبر حكومته، بطريقة غير مباشرة، مسؤولة عن موت ابنتي، لأن سياسته تحد مستمر للشعب الفلسطيني".

وهنا، أيضاً وأيضاً، سككت الـ"ليكرا".

في 1998/5/12 نشرت "لوموند" نداءً من ستين شخصية عنوانه: "نداء إلى يهود الانتشار وإلى أصدقاء إسرائيل، من أجل إنقاذ السلام"، يدين سياسة الحكومة الاسرائيلية القائمة على الاحتقار والكذب

والاستفزاز، والمؤدية الى عزلة متزايدة لإسرائيل عن المسرح العالمي، والمهددة مستقبل البلاد تهديداً خطيراً... فإسرائيل لا تستطيع أن تدير ظهرها للعالم الخارجي الى الأبد، ولا يمكن أي حكومة أن تواصل إيذاء الفلسطينيين بالاحتلال العسكري، وتخنقهم اقتصادياً في الوقت نفسه... لن يستطيع المشروع الصهيوني أن يحافظ على شرعيته إلا إذا انخرطت في طريق الاعتراف المتبادل وقسمة الأرض بين شعبين: إسرائيلي وفلسطيني". وبين الموقعين على النداء حائزون على جوائز نوبل (فرنسوا جاكوب، بول بيرغ، إدمون فيشر، فردريك سانغي، ريتا ليفي مونتايني، كلود سيمون) وأعضاء من المعهد العالي (هنري كارتان وألكس كان وأفري شانتزمن)، ومن كوليغ دو فرانس، ومن الوسط الأكاديمي (جاك ديريدا، بيار نورا، بيار فيدال ناكيه) وفنانون (بيتر بروك ويهودي منوحيم).

ولم تسمع الـ"ليكرا" النداء. وظلت صامتة.

وفي المجلة الأسبوعية "ماريان" (15-22/6/1998) أعلن روني براومان (الرئيس السابق لمنظمة "أطباء بلا حدود") استغرابه من سكوت ليكرا المتكرر، في مقال بعنوان "هل لنا الحق بانتقاد إسرائيل"، في معرض نقده كتاب دانيال سألناف "ملاحظات على دفاتر الطريق حول فلسطين المحتلة"، خالصاً الى أن الكاتبة تلقي نظرة مهمة على الحياة في فلسطين، وهي حقيقة طمستها الأساطير الاسرائيلية المؤسسة.

هؤلاء الذين - مثل السيدة منديس فرانس، والبروفسور لايوفيتز، وآلان فنكلرو، وإزهار سميلانسكي، وبيار فيدال ناكيه، والسيدة بيليد، والسيدة راين وكثيرين كثيرين ممن ذكرت أيضاً - قالوا كلاماً أقسى من كلامي في شأن السياسة الاسرائيلية، هل يمكن اعتبارهم مشهرين لاساميين، وهي التهمة الموجهة إليّ؟

هنا أيضاً لم تسمع الـ"ليكرا" نداءهم. وسكتت!

انتقادي السياسة الاسرائيلية والعقيدة الصهيونية التي تُلهمها، أثارت غضب الصهيونيين (الذين يريدون فرض الاعتقاد بهوية واحدة

لليهودية والصهيونية). أرادوا تحويل الدين وإيمان الأنبياء الإبراهيمي الرائع، الى أداة يبررون بها سياستهم المنبثقة كلياً من القومية والاستعمار الأوروبي الذي لا علاقة له بالإيمان اليهودي. فكانت النتيجة أن استبدل إله إسرائيل بدولة إسرائيل، كما العبرانيون، في غياب موسى، عبدوا العجل الذهب بدلاً من الرب.

تأسس النظام الاسرائيلي منذ 50 سنة على هذه النقيضة: السلطة الإلهية (التيوقراطية) أو الديمقراطية. وأثبت البروفسور باروخ كيملنغ في مقال ("هآرتز" 1996/12/27) أن نظام إسرائيل السياسي "ليس ديمقراطياً ولا يهودياً"، وأن الإسرائيليين المتنوّرين يتحدثون، بعد مؤرخيهم، عما بعد الصهيونية، مدركين التناقض الداخلي في النظام. وهذا، تماماً، ما أدافع عنه في كتابي الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية الذي أستله به "هذا الكتاب هو قصة هرطقة!"

اليوم، أكثر بكثير من وقت المحاكمة الأولى، صارت الأمور أوضح. فهل يمكن الـ"ليكرا" (التي تهاجم كتابي مع أنه، كما يدل عنوانه، ينتقد فقط "السياسة الاسرائيلية" ومنطق أسسها العقائدية) أن تقول لي إذا التحذيرات التي أطلقتها حول أخطار الحرب التي قد تفجرها تلك السياسة (أكثر منها يوم كتبت الكتاب بعد قراءة صدمة الحضارات لصموئيل هانتنغتون) تنفيها أو تؤكد لها سياسة نتيهاو الاستيطانية، وخرقه اتفاق أوسلو الذي التزمت به دولته، وسائر أعماله المطابقة لمنطق عقيدة مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل وهي تجعل منه سابقاً لهانتنغتون؟

توضيح الأمور ووضعها في نصابها الزمني ضروريان كي لا يهبط مستوى المناقشة ولا نضيق رهانها التاريخي في الجدل حول "حوار الثقافات" أو "كتاب الكره"، أي لا البحث النقدي في الماضي (وهو شأن المؤرخين) بل التحضير المشترك والأخوي لمستقبل السلام.

هذه المحاكمة، وأقول ذلك بدون عدااء للذين أثاروها، لا يمكن أن تغض النظر عن هذا الرهان الحيوي: الحرب أو السلام في العالم.

أنا أتحدّى أي شخص يستطيع أن يجد في كتابي تعبيراً واحداً تكون فيه كلمة يهودي مستعملة في معنى تحقيري.

بل على العكس، وكما كتب المدير السابق في الأمانة العامة للأمم المتحدة بول برتو (Paul Berthoud)، عبر مقال في "تريبون دو جنيف": "واضح اليوم انحراف الصهيونية الى الأصولية، أي مطالبتها بأرض الحق الإلهي على كامل فلسطين كما في سنة 1947... "إن المزج بين اللاصهيونية واللاسامية، تغذية إسرائيل وتشجعه عمداً منذ خمسين سنة، وهكذا يفعل يهود الانتشار، مما أدى الى تعميم التنازل عن فضح فساد المشروع الصهيوني خوفاً من الاتهام باللاسامية"... "وكلّما بقي الانتشار اليهودي، بشكل ثابت، متضامناً مع دولة إسرائيل التي تتابع سياسة السيطرة وإلغاء الأمة الفلسطينية، كلما كان هدفاً للانتقادات الموجهة الى هذه السياسة. واتهام هذه الانتقادات باللاسامية هو تصرف غير شريف في دعم قضية (محقّ أمة) هي آخر ما على الشعب اليهودي أن يضمنها، لأنها أخلاقياً تستحق الإدانة، تماماً كما يستحقها محقّ دولة إسرائيل".

لذلك دافعت عن نفسي ضدّ الاتهام المزدوج: التشهير بأشخاص أو مجموعات بسبب انتمائهم العرقي أو الديني، والتقليل من شأن جرائم هتلر. والتهمتان استوجبتا مني فضحاً جذرياً لمساوئ الصهيونية، بسبب انحرافات إسرائيلية أكثر إثارة للخوف، وصممت الـ "ليكرا" أمام جرائم جديدة مثل التمييز العنصري وتشريع التعذيب والاستيطان الجاري والاستفزازات المتزايدة.

وليس ذلك نابعاً من ذهنية التمييز العنصري أو العرقي (وإلاّ تناقض ذلك مع فكر حياتي وعملي في خدمة حوار الثقافات والحضارات)، بل من هدي أن أخطئ ما يعيق بلوغ علاقات سلمية (في الشرق الأدنى وفي العالم) من حواجز تصنعها السياسة الاسرائيلية وأعوانها، وأن أتابع جهودنا مع إخواننا اليهود وكل أصدقاء السلام، على طريق رسمه الجنرال ديغول (في 1967/11/27) وما زال صالحاً حتى

اليوم بشكل مذهل، إذ قال: "لم يسمع أحدٌ صوت فرنسا. في ستة أيام من المعارك هاجمت إسرائيل أهدافاً كانت تريد بلوغها. وها هي، في الأراضي التي احتلتها، تنظم احتلالاً لا يمكن أن يستمر بلا طغيان وقمع وطرْد، وتظهر فيها ضدها مقاومة تصفها بدورها على أنها إرهاب. إن لم تمزق الأمم المتحدة شرعيتها بنفسها، يجب أن يقوم نظامٌ يعتمد إخلاء الأراضي واعترافاً متبادلاً بالدول من كلا الدولتين المتنازعتين، وأن يوضع للقدس نظام دولي".

إن السياسة الإسرائيلية التي تسيطر عليها أكثر فأكثر "الفاشية الحاخامية" (كما يسميها دوروجي) تعارض هذا الحل الحكيم الوحيد. والشاهد، الجريمة التي ارتكبت بحق الإنسانية في قانا: انتقاماً لقتل مقاوم جندياً إسرائيلياً من جيش الاحتلال، صدر الأمر بقصف أكثر من مئة مدني وقتلهم، تماماً كما فعل قديماً الماريشال فون كيتل إذ طلب إعدام 100 شيوعي مقابل كل جندي ألماني قتله المقاومة.

خلال محاكمتي أعطاني الأب ييار هذه النصيحة: "يجب أن تبدأ بتحديد الصهيونية. بعدها يشيخ أخصامك عن اتهامك باللاسامية".

سادتي القضاة، إن ما ينتظره منكم البعض هو أن تكفلوا بقرار عدلي، صديقي الدائم وأخي الأب ييار، ضد أية محاكمة بلا قانون تجريها له وسائل الإعلام، وأن تخرسوا سياسة إسرائيل الحربية، وتشجعوا ميليشياويي منظمة بيتار الذين هاجموا الصحفيين وأرسلوا اثنين منهم إلى المستشفى في أثناء لفظ الحكم الأول.

وهنا أسألكم: من هو المذنب؟ أمّن يرتكب الجرم أم من يفضحه؟ أمّن يفتش عن الحقيقة أم من يسعى إلى طعنها؟

إن ما يغذي اللاسامية، ليس فضح جرائم سياسية بل ارتكابها. لذا يصح ما قاله الأب لولونغ (في أثناء المحاكمة سنة 1982): "إن صراعنا ضد الصهيونية جزء لا يتجزأ من صراعنا ضد اللاسامية".

وبعد إثبات أن قانون غايسو لا ينطبق إطلاقاً على حالي، أعود إلى ما سبق نشر هذا القانون عندما برهنا سنة 1982 (مع الأب لولونغ

والقسّ ماتيؤ، بموافقة جاك فوفيه، مدير "لوموند" آنذاك) أن اجتياح لبنان كان مطابقاً منطقَ السياسة الصهيونية التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية.

وثبتت محكمةُ النقض الحكمَ الصادرَ عن محكمة البداية ومحكمة الاستئناف، باعتبار الأمر "ليس استفزازاً عرقياً، بل إباحة التعرّض بالنقدِ لسياسة دولة، وللعقيدة التي تلهمها... ولذلك ترفض طلبات الـ"ليكرا" وتغرّم بالمصاريف".

والذي أطلبه اليوم، تثبيت حُكم محكمة النقض، لأن توسّع السياسة الاسرائيلية يعيدنا الى المشكلة السابقة.

وهي هذه رسالة صديقي يهودي مينوحيم في هذا الموضوع. وإذا لم تجر العادة بالحضور الشخصي للشهادة في محكمة الاستئناف، طلب مني أن أسلّمكم نص رسالته كما كتبها هو نفسه بالفرنسية.

الفهرس

المقدمة: أَلَقُ فرنسا يُبْهَتُهُ هذا النوع من المحاكمات 7

الفصل الأول: الصهيونية ضد اليهودية..... 11

(1) مشروع هرتزل الاستعماري..... 22

(2) النتائج السياسية لتقديس القومية..... 27

– التطهير الإلآني: ترحيل الفلسطينيين واضطهادهم 31

– تعاون الصهاينة مع هتلر 41

* اتفاق الترحيل 42

* المجالس اليهودية 45

* الانتقاء الصهيوني 50

* من احتقار الضحايا الى تقديسهم 54

– التناقض الأساسي بين الصهيونية وسياستها الإرهابية..... 56

* تدمير الأساطير الصهيونية 62

* نزع القناع عن اللوبي الصهيوني..... 70

الفصل الثاني: من يخفف من شأن جرائم هتلر؟..... 81

(1) ملاحظة حول مثالية محاكمة نورمبرغ 84

(2) الإهانة الأخيرة..... 105

الفصل الثالث: السياسة الإسرائيلية

- مفجّر حرب عالمية جديدة 107
- (1) موقعها الاستراتيجي بين ثلاث قارات 111
- (2) مراقبتها الدول المنتجة النفط في الخليج 113
- (3) أسطورتها اللاهوتية المستعارة عن "الشعب المختار" 113
- تربية نازية جديدة 120
- الخلاصة: من هو المذنب الحقيقي؟ 131

عويادات للنشر للطباعة 1999/1020

ROGER GARAUDY

**LE PROCÈS
DU SIONISME ISRAÉLIEN**

Texte Arabe

Traduit par

Rania Bou Nassif & Pierre Richa

Revisé par

Henri Zoghaib

EDITIONS OUEIDAT

Beyrouth - Liban

روجيه غارودي
يقاضي
الصهيونية الاسرائيلية



إنني أفوض منشورات عويدات
ترجمة كتابي محاكمة
الصهيونية الاسرائيلية،
وطبعه، وإن بدون حق حصري لها،
لأن كتابي الأساطير المؤسسة
للسياسة الاسرائيلية تناوله 29
مترجماً في مختلف البلدان (من
اليابان إلى الولايات المتحدة)،
بدون أي إذن مسبق مني.
مع رجاء أن ترسلوا إلي، عند
صدور الكتاب (بالعربية)، بضع
نسخ ثبوتية.

بكل محبة
روجيه غارودي

عويدات

Bibliotheca Alexandrina



0351271